

ISSN 2411-7757



# گۆڤارى زانكۆي گەشەپيڤدانى مرۆيى

گۆڤارىكى زانستىي وەرزىيە زانكۆي گەشەپيڤدانى مرۆيى دەريدەكات

بەرگى ( ٤ ) ژمارە ( ٤ ) كانونى يەكەم ( ٢٠١٨ )

٢٧١٨ ى كوردى

٢٠١٨ ى زايىنى



هه‌ریمی کوردستانی عێراق

زانکۆی گهشه پیدانی مروی

## گۆفاری زانکۆی گهشه پیدانی مروی

گۆفاریکی زانستی وه‌رزیه، زانکۆی گهشه پیدانی مروی ده‌ریده‌کات

### خواه‌نی ئیمتیاز

پ.د.علی محی‌الدین قه‌رده‌اغی

### سه‌رۆکی ده‌سته‌ی نووسه‌ران

پ.د.م‌ریوان أحمد رشید

### به‌ریوه‌به‌ری نووسین

پ.ی.د.زانا رۆوف حمه‌ کریم

### ده‌سته‌ی نووسه‌ران

پ.د.أنور محمد فرج .....	ئه‌ندام
پ.ی.د.ه‌یوا ابوبکر علی .....	ئه‌ندام
پ.ی.د.صباح محمد نجیب .....	ئه‌ندام
پ.ی.د.صهیب مصطفی طه .....	ئه‌ندام
پ.ی.د.ئاسۆ محمد ده‌رویش .....	ئه‌ندام
پ.ی.د.محسن ابراهیم أحمد .....	ئه‌ندام
پ.ی.د.کنعان حمه‌ غریب عبدالله .....	ئه‌ندام

### سه‌ر په‌رشتیاری هونه‌ری

م. هه‌ردی توفیق مصطفی

## دهستهی راویژکاری

- پ.د.سمیر فخر و ..... بحرین
- پ.د.عبدالمجید النجار ..... تونس
- پ.د.علي المحمدي ..... قطر
- پ.د.انمار امین البرواری ..... عیراق
- پ.د.صالح قادر ..... قطر
- پ.د.جاسم عودة ..... مصر
- پ.د.قاسم الحبیطي ..... عیراق
- پ.د.خالد العجمي ..... سعودیه
- پ.د.خالد المذكور ..... کویت
- پ.د.فائق مشعل قدوری ..... عیراق

• ئاماژه به کۆنوسی دهستهی نوسهرانی گۆفاری زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی ژماره (15) له بهرواری (2017/6/1)دا، وه له بهرئهوهی له ئیستادا زانکۆکه مان گۆفاریکی زانستی نوێ دهردهکات به ناوی ( UHD Journal Of Science and Technology ) که تایبته به بلاوکردنهوهی تووژینهوهکانی بواری زانستی پوخت. برپار درا که بواری بلاوکردنهوهی تووژینهوهکان له گۆفارهکه ماندا کورت بکریتهوه تهنها بۆ بواری زانسته مرؤفایه تیهکان.

• بۆ زانینی مهرجهکان و توومارکردنی تووژینهوه بۆ بلاوکردنهوهی لهم گۆفارهدا، سهردانی سایتی تایبته به گۆفار بکه : [journals.uhd.edu.iq](http://journals.uhd.edu.iq)

## پیشگی:

گۆفاری زانکۆی گەشەپێدانی مەزۆی، گۆفاریکی زانستی - وەرزییە، زانکۆی گەشەپێدانی مەزۆی دەریدەکات، پشەبەست بە فەرمانی وەزاریی - وەزارەتی خۆپەندنی بالاو توێژینەووی زانستی/حکومەتی هەریمی کوردستان، ژمارە (۱۵۳۳۲/۹) لە (۲۰۱۵/۸/۵)دا. ئاماژە بە کۆنۆسی لیژنەیی هەمیشەیی تایبەت بە دەرکردنی گۆفاری زانستی لە وەزارەتی خۆپەندنی بالا، کە لە بەرواری ( ۲۰۱۵ / ۸ / ۴ ) دا پەسەندکراوە و بریارداراوە بە پێدانی مۆلەت بە دەرکردنی (گۆفاری زانکۆی گەشەپێدانی مەزۆی) لە لایەن زانکۆی گەشەپێدانی مەزۆیەو، ئەمەش لەبەر ئەووی گشت مەرجەکانی دەرکردنی گۆفاری زانستی تێدا جیجی کراوە. توێژینەووی کانێ ئەم گۆفاره بۆ بەرزکردنەووی پەلی زانستی بە کاردیت.

بەم ھۆیەو دەستەیی نوسەرانی گۆفاری زانکۆی گەشەپێدانی مەزۆی، خۆشحال دەبیت بە بالاوکردنەووی توێژینەووی بەرھەمە زانستیەکانی توێژەرانی بواری (زانستە مەزۆیەتیەکان) بە پێی ئەومەرجانەیی کە بۆ بالاوکردنەووی دانراون لە گۆفاره کەدا.

○ ناوی گۆفار: گۆفاری زانکۆی گەشەپێدانی مەزۆی

○ جۆری دەرکردنی گۆفار: وەرزییە

○ پەسپۆری گۆفار: بواری (زانستە مەزۆیەتیەکان)

○ ژمارەیی نیو دەوڵەتی گۆفار بەشیووی چاپکراو: p-ISSN 2411-7757

○ ژمارەیی نیو دەوڵەتی گۆفار بەشیووی ئۆنلاین: e-ISSN 2411-7765

○ ژمارەیی (DOI) گۆفار: 10.21928/2411-7765

پ.ی.د. زانا رەئوف ھەمە کریم

بەرپۆلەبەری نوسین

### Address:

University of Human Development  
Sulaimani -Kurdistan Region/Iraq  
+9647711529060 - +9647480120630  
PO Box: Sulaimani 6/0778

### ناونیشان:

زانکۆی گەشەپێدانی مەزۆی  
سلیمانی - هەریمی کوردستان/عێراق  
۰۰۹۶۴۷۷۱۱۵۲۹۰۶۰ - ۰۰۹۶۴۷۴۸۰۱۲۰۶۳۰  
سندوقی پۆست: سلیمانی ۶/۰۷۷۸

## فهرست المجلة

رقم الصفحة	عنوان البحث	اسماء الباحثين	ت
١٣-١	استراتيجيات إدارة المواهب و دورها في تحسين إدارة الازمات	عمر مصطفى محمد هه وار فتاح كريم ههلات سعيد محمد صالح	.١
٢٦-١٤	جريمة الإمتناع عن الإغاثة	سردار على عزيز	.٢
٣٥-٢٧	دور التدقيق الضريبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية	عثمان عبدالقادر حمه أمين محمد عامر الكمال عمرهاشم طه	.٣
٤١-٣٦	Dispute Resolution in Petroleum Contracts	اريز محمد صديق عثمان	.٤
٤٧-٤٢	Legal Issues Arising from Smart Contracts under the Iraqi Law	احمد عزيز حسن	.٥
٥٤-٤٨	Access to Information	نيگار ابراهيم محمد	.٦
٦٠-٥٥	The Acquisition of Derivational Suffixes by Students of English at the University of Human Development	عناد مطلب ساير سahمة عبدالسلام	.٧
٧٤-٦١	The Role of Written Corrective Feedback in Improving Kurdish EFL University Students' Writing	عباس مصطفى عباس هوكر محمد توفيق	.٨
٨٥-٧٥	إطار مقترح لاعداد وتطبيق موازنة الاداء في الجامعات الحكومية (ABC) باستخدام طريقة نظام التكاليف على أساس النشاط (مدى امكانية تطبيقها في جامعة كرميان)	آكرم احمد محمد كارزان عدنان خضر علي عمر محمد	.٩
٩٧-٨٦	كودگۆرینهوه و كۆد _تیکه لکردن	شاخهوان جهلال فهروج هيو مه لوود عه بدوئلا	.١٠

# استراتيجيات إدارة المواهب و دورها في تحسين إدارة الازمات

## دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الادارية

### في فنادق السياحة في مدينة السلمانية

عمر مصطفى محمد<sup>1-2</sup> و هه وار فتاح كريم<sup>3</sup> و ههلات سعيد محمد صالح<sup>4</sup>

<sup>1</sup>معهد التقني دوكان، جامعة بوليتكنيك السلمانية، السلمانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>2</sup>كلية إدارة و الاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السلمانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>3</sup>كلية إدارة و الاقتصاد، جامعة السلمانية، السلمانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>4</sup>كلية التجارة، جامعة السلمانية، السلمانية، اقليم كردستان، العراق

وزاد الاهتمام به أخيراً بصفته مفهوماً يركز على مفهوم الاهتمام بالقدرات والمواهب والمهارات الفعالة في الموارد البشرية.

وتهدف استراتيجية وبرامج تطبيق إدارة الموهبة في الموارد البشرية على تطوير مفهوم ثقافة التركيز على المواهب ك مصدر للتنافس وتزويد هذه الموارد بمساعدة الموظفين لإنجاز أفضل قدراتهم ومواهبهم كما تساعد الأعمال للاستجابة للتحديات، والدخول إلى أسواق جديدة، والتحرك إلى الأمام في سبيل المنافسة والتنافس. والشركات التي تملك مواهب وقوة عمل ناجحة تستطيع تطور سمعة عامة لتكون مكاناً عظيماً وجذاباً للعمل، حيث تبني الولاء والثقة بين الموظفين الحاليين.

وتأتي التجارب اليابانية والألمانية والصينية والكورية والمليزية والعديد من التجارب الأخرى، لتؤكد أن تحقيق التميز في الإنتاج ليس فقط من خلال إنشاء وحدات للموارد وتفعيل دور الموارد البشرية بشكل تقليدي في إدارة منظمات الأعمال، بل تعداه إلى العمل بشكل استراتيجي لزيادة أعداد الموهوبين من خلال برامج الترتيب والتعلم والتدريب والتطوير. كما إن إدارة الأزمات هي مفهوم واسع يتضمن التخطيط العام والاستجابة للمدى الواسع من حالات الطوارئ وحالات الكوارث، وإدارة الأزمات هي نظام يزود المنظمة باستجابة نظامية منظمة ومرتبطة لحالات الأزمات، وهذه الاستجابة تجعل المنظمة قادرة على الاستمرار في أعمالها اليومية المتعلقة بتقديم الخدمات والمنتجات وكسب الأرباح وغيرها في نفس الوقت الذي تكون فيه الأزمة تدار بنجاح. (أبوفازة، 2009، 59).

وتعتبر الموهبة قضية العصر، إذ أن العصر الذي نعيشه الآن هو عصر علم وتقنية ونبوغ معرفي وتقدم مذهل يعتمد في أساسه على تخطي الحواجز وتغيير المألوف

## المستخلص

يسعى البحث الى تحديد علاقة الارتباط و الأثر الذي تحدثه استراتيجيات ادارة المواهب في تحسين ادارة الازمات لدى القيادات والمدراء في فنادق السياحة في مدينة السلمانية لمجتمع البحث. وفي هذه البحث اعتمد الباحثون (استراتيجيات ادارة المواهب) متغيراً رئيسياً مستقلاً والمتضمنة ثلاثة ابعاد ممثلة بـ (استقطاب المواهب، تطوير و تنمية المواهب ، احتفاظ المواهب) والمتغير الرئيسي المستجيب (ادارة الازمات) والتي تضم ثلاثة ابعاد ممثلة بـ ( الاعداد و التحضير للأزمة ، احتواء الازمة، تسوية و اعادة الاوضاع ). حيث تم اختار عينة من الفنادق السياحية في مركز مدينة السلمانية ،تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات. وتم توزيع ( 60 ) استبانة لعينة البحث المتكونة من ( المدراء و مسؤولي الشعب). وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط و اثر إيجابية بين المتغيرات. وبناء على نتائج البحث تم تقديم عدد من التوصيات أبرزها ضرورة اهتمام الفنادق السياحية القدر الكافي من المعرفة في استخدام استراتيجيات ادارة المواهب بهدف امتلاك القدرة على مواجهة الأزمات بكفاءة وفاعلية للحصول على مركز ومكانة مميزة بين المنظمات الأخرى

**الكلمات المفتاحية:** استراتيجيات ادارة المواهب، ادارة الازمات

## المقدمة

ان التطور الذي شهدته الإدارة والأعمال في السنوات الأخيرة طور مفاهيم ومصطلحات وأفكاراً ادارية وتنظيمية جديدة في مجال الموارد البشرية ورأس المال البشري وادارة وتخطيط الموارد والمواهب الإدارية، ومن أهم المفاهيم الجديدة في مفهوم ادارة المواهب. حيث أصبح الاهتمام بالمواهب في ادارة الأعمال أمراً ضرورياً لتحقيق أداء عال، وظهرت مصطلحات ومفاهيم جديدة في المواهب الإدارية وادارتها،

- ت. تشخيص مستوى وجود استراتيجيات ادارة المواهب لدى المدراء و القيادات في المنظمات المبحوثة.
- ث. التعرف على مستوى تأثير استراتيجيات ادارة المواهب على ادارة الازمات و ايها أكثر تأثيراً .

#### 4- فرضية البحث:

**الفرضية الرئيسة الأولى** "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات في المنظمة المبحوثة"

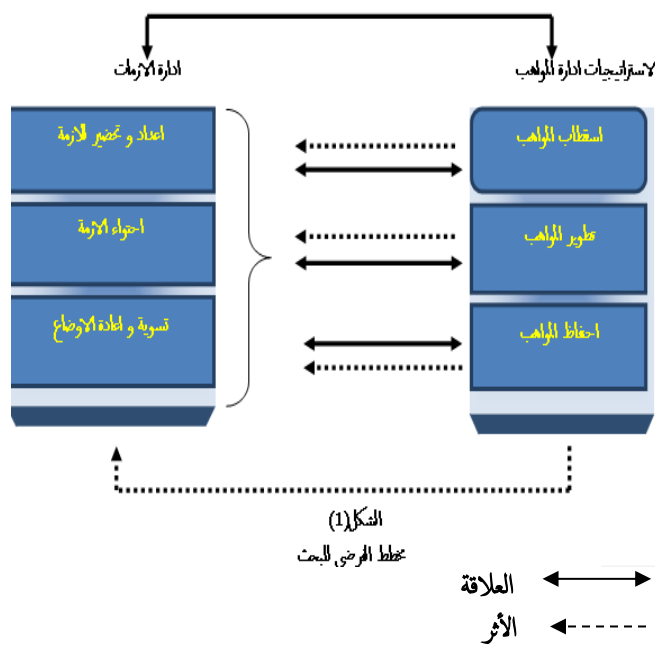
**الفرضية الرئيسة الثانية** "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات في المنظمة المبحوثة"

#### 5- منهج البحث:

اعتمدت البحث منهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي اتسم باقتران وصف الظاهرة وتحليلها من اجل استخلاص النتائج الخاصة بها، وكونه يركز على استطلاع الآراء بالإعتماد على الاستبيان، لذا فهو يعتمد على تشخيص الموقف وتحليله وصولاً الى استخلاص النتائج ورصد المؤشرات الأساسية .

#### 6- مخطط البحث:

بالاستناد إلى الإطار الفكري لاستراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافها قامت الباحثون بوضع مخطط فرضي وهو يجسد مخططاً يبين علاقات الارتباط واتجاهات التأثير بين هذه المتغيرات.



النموذج (1)  
مخطط الفرضي للبحث

العلاقة  
الأثر

#### 7- مجتمع وعينة البحث:

يعد تحديد موقع اجراء البحث أمراً في غاية الأهمية، ولأختبار فرضيات البحث عملياً، فقد اختار الباحثون الفنادق السياحية (خمس نجوم) في مدينة السلمانية الذي هو مجال لتنمية والاستثمار في اقليم كردستان. وبما أن هدف البحث الحالي هو معرفة علاقة الارتباط والتأثير بين استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات. واعتمد الباحثون على اسلوب العينة العشوائية الطبقية وهي احدى الأساليب الإحصائية المستعملة في اختيار عينة البحث الملائمة وأكثرها دقة في تمثيل المجتمع . وفي ضوء ذلك

وابداع جديد متطور دائماً، ولا يتسنى ذلك للمجتمعات النامية إلا بالاعتماد على دور كل فرد من أفرادها عامة والمهويين خاصة، فتقدم الأمم ورقمها مرهون بتقدم فكرها وتناجها العلمي والتقني.

## المحور الأول / منهجية البحث

### 1- مشكلة البحث

يعتبر المورد البشري هو الاساس الحقيقي لاية منظمة اعمال بالاضافة الى الموارد الاخرى فالعامل بما يملكه من مهارات والمواهب ووجود الرغبة في العمل هو العنصر الحاسم لتحقيق الكفاءة الإنتاجية للمنظمة، وأن مشكلة الغياب و عدم وجود الاستراتيجيات واضحة في ادارة المواهب هي من المشاكل الإدارية الشائعة التي تعاني منها الكثير من المنظمات الحكومية او غير الحكومية، مما يتطلب من المنظمات الاهتمام وتسخير كافة الامكانيات ببناء الأسس استراتيجيات العملية المسندة بالاسس الادارية الحديثة لادارة الازمات من خلال استراتيجيات ادارة المواهب. ضمن هذا الإطار تبلورت فكرة البحث والاستئلة التي تطرح كإشكالية رئيسية:-

- أ. ما هي نوعية ومستوى علاقة الارتباط بين استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات لدى قيادات الادارية في المنظمات المبحوثة؟
- ب. ما طبيعة ومستوى علاقة الأثر الذي تحدثه استراتيجيات ادارة المواهب على ادارة الازمات في المنظمات المبحوثة؟
- ت. ماهو مستوى وجود استراتيجيات ادارة المواهب لدى المدراء والقيادات في المنظمات المبحوثة؟
- ث. ما هو اهم استراتيجيات ادارة المواهب والتي لها تأثير أكثر من الاستراتيجيات الاخرى ؟

### 2- أهمية البحث

يكسب البحث الحالي أهميته من أهمية متغيراته، اذ يعد موضوع استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات من المواضيع التي لفت الانتباه كثير من الاهتمام في ادبيات الادارة و مدى تأثيرهم على المنظمات، كذلك أن البحث يحاول أن يوضح استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات بغية رسم مسار واضح للمنظمات المبحوثة في هذا المجال، عموماً تجاه بناء نظام اداري كفوء لدى القيادات بابعاده مختلفة. بغية رسم مسار واضح للمنظمات المبحوثة في هذا المجال، عموماً تجاه بناء استراتيجيات علمية الادارية لدى القيادات و المدراء و العاملين بابعاده مختلفة لادارة الازمات بشكل احسن بالمقارنة مع منظمات الاخرى كما تبرز الأهمية النظرية لهذا البحث فيما تمثله من اضافة للتراكم المعرفي في هذا المجال بالتحديد في قطاع فنادق السياحية.

### 3- اهداف البحث:

#### يهدف البحث الحالي الى تحقيق الأهداف الآتية:

- أ. تحديد طبيعة علاقة الارتباط بين استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات لدى القيادات الادارية في المنظمات المبحوثة.
- ب. بيان طبيعة علاقة الاثر الذي تحدثه استراتيجيات ادارة المواهب في ادارة الازمات، لدى القيادات الادارية في المنظمات المبحوثة.

5	(صيام, 2013: 168)	سلسلة من الخطوات التي تحدد مقدار المهوبة الموجودة في المنظمة، وتسعى لاستقطاب و الحفاظ، وتوفير الظروف الملائمة للموهوبين في جميع المستويات التنظيمية.
6	(متعب و حاجم, 2013: 259)	مجموعة من الممارسات التي يمكن ان تخلق المزايا التنافسية المستدامة
7	(Millar, 2007: 6)	ادارة المواهب عملية تطوير وتوحيد وتكامل بين التركيز على قدرات ومواهب المرؤوسين لتحقيق المنافسة.

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على المصادر المستخدمة داخله

من خلال ما سبق ذكره، فإن إدارة المواهب من وجهة نظر الباحثون هي قيام المنظمة أو المؤسسة بجذب المواهب والاحتفاظ بها وتحفيزها وتمييزها، فهو السبيل الأمثل لبقاء المؤسسات وتحقيق إنجازات عالية التي تمكنها من التنافس.

### استراتيجيات ادارة المواهب

تعددت النماذج التي تناولت عملية إدارة المواهب؛ فأشارت بعض من الدراسات إلى نموذج يتكون من ثلاثة استراتيجيات هي: استقطاب الكفاءات المطلوبة، وتمية وتطوير قدرات الأفراد، والاحتفاظ بالموهوبين لذا هذا البحث سيناقش هذه الاستراتيجيات الرئيسية في المنظمات وكما جاء في الأدبيات والأبحاث والمقالات وهي على النحو الآتي:

1- **استقطاب المهوبة:** تفرض بيئة الأعمال المعاصرة العديد من التحديات، لذا يستلزم العمل على تطوير وتجديد حيوية المنظمات على اختلاف أنواعها (Butter, et 1193: 2015: 87) (Cheese, 2010: 87) عملية التطوير يتطلب قدر كبير من المقدرات والمهارات هذا من جانب، وقلة الأيدي العاملة الماهرة المتاحة من جانب آخر، فظهر ما يسمى "بجرب المواهب" (حمد, 2014: 15). ان استقطاب عملية متكاملة يتم خلالها اختيار وتوظيف العاملين حسب احتياجات الإدارات الوظيفية، واختيارهم على أساس الكفاءات والمواهب والأداء العالي (العبادي, 2011: 35). فعملية الاستقطاب هي خطوة أولية وأساسية في عملية بناء رأس المال البشري والحصول على قوى عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية من أجل من الاستفادة مما يمتلكونه من قدرات وإمكانات لأن الموهوبين يشكلون دائماً قاطرة التقدم، لأن لديهم القوة الدافعة والحفزة للانطلاق والقوة للآخرين (مصري, 2007: 2). وان عملية الاستقطاب كما وردة من قبل بعض من الباحثين تصنف الى مجالين اثنين: تخطيط المواهب وتوزيعها، سمعة إدارة الموارد البشرية فمن خلال التخطيط تحدد احتياجات المستقبلية من للمواهب في جميع المستويات المنظمة. مع التركيز على نوعية الكفاءات مثل (المعرفة، والمهارات، و القدرات، والسمات الشخصية) وضع المهوبة المناسبة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب مع الكفاءات والحوافز اللازمة في كل مواقع ومستويات المنظمة. وكذلك بناء سمعة قوية لكي تتمكن من مواجحة المنافسة الشديدة (حمد, 2014: 15). فالمنظمات تصب تركيزها على الخصائص التي تجعلها أكثر جاذبية لمجموعة المتقدمين المحتملين وخاصة الموهوبين منهم (الجراح و دوله, 2015: 289).

تم توزيع ( 60 ) استبانة، اذ بلغ عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي (43) استبانة. واستخدمنا برنامج (R) لمعالجة البيانات لغرض البحث وهي عبارة عن مجموعة متكاملة من البرمجيات التي تسمح بمعالجة البيانات، القيام بعمليات حسابية و اظهار البيانات الرسومية."

### المحور الثاني/ الجانب النظري

#### أولاً: إدارة المواهب: Talent management

#### مفهوم وتعريف ادارة المواهب

علي الرغم من تزايد الاهتمام بموضوع ادارة المواهب في العديد من منظمات الاعمال الا انه لم يكن هنالك اتفاق تام حول مفهوم و التعريف إدارة المواهب والتي تعرف بأنها عملية تطوير وتوحيد وتكامل بين التركيز على قدرات ومواهب الموظفين لتحقيق المنافسة، و تطويرالعاملين الجدد، والحفاظة على العاملين الحاليين،(مقري و حياوي, 2014: 177). كما اشارة كلا من (ابراهيم و سعد, 2015: 446) الى المهوبة كداء متميز بمعنى القدرة العقلية العام، التفكير الابداعي القدرات الاكاديمية، المهارات الفنية، الاستعداد الأكاديمي و المهارات الحركية. فالمهوبة قوة مميزة لإدارة وقيادة المنظمة تمنحها سمة التفوق والريادية في تعاملها مع فرص وأخطار وتحديات بيئتها الحالية والمستقبلية (niedzwiecka, 2016: 805).

و يمكن القول بأن هناك ازدياد الاهتمام بإدارة المواهب لكونها تهتم بتسمية المنظمات و تساعد للوصول الى اهداف الاستراتيجية (Khatri, 2010: 43). فإدارة المهوبة تعد ميزة تنافسية حرجة للمنظمات الاعمال، و قاعدة اساسية للإزدهار(متعب و حاجم, 2013: 259). فإن المنظمات في وقتنا الحاضر تواجه العديد من التحديات. و المواهب الإدارية ثورة حقيقية في عالم إدارة الأعمال فإنها تستهدف معالجة الكثير من الهموم الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق المستمر للمؤسسة (et all, 2016: 993) (Moeller, 2016). و اشارة الى انها مجموعة من المقدرات و التي تشمل المعرفة و الخبرة و المهارة و التي تستخدمها من اجل تطوير العمل (متعب و حاجم, 2013: 258). و الجدول ( 2 ) يوضح مفهوم إدارة المهوبة بناءً على آراء مجموعة من الكتاب و الباحثين

#### الجدول ( 2 )

#### مفهوم إدارة المهوبة حسب وجهة نظر بعض من الكتاب و الباحثين

ت	الباحث	المفهوم
1	(Thunnissen, 2016: 60)	مصدر الرئيسي لرأسال البشري وترتبط بالإمكانات والتعلم والتدريب والتجارب والدايفية و الالتزام والرضا الوظيفي.
2	(المصري و الاغا, 2015: 32)	أحد مصادر القوة التي لا يمكن تقليدها، والتي تساهم في ضمان عمليات النمو والاستمرار.
3	(Russell, Bennett, 2015: 239)	ادارة المواهب يؤدي الى خلق القيم لكل من مؤسسة بطريقة فريدة، تسريع أداء و إنتاجية القوى العاملة
4	(ابراهيم و سعد, 2015: 553)	تعد إدارة المهوبة أحد عوامل النجاح للمنظمات



- 2- تطوير المواهب : من أجل تحقيق إمكانات عالية في المنظمات، على منظمة قيام بتعيين العاملين وتدريبهم و تمكينهم ليصبحوا ممتكنين من وظائفهم و يتكيفوا معها. فعلمية التطوير عنصر اساسي في إدارة المهوبة للتأكد من إن الافراد يكسبون و يعززون مهاراتهم و مقدراتهم المطلوبة (ابراهيم، سعد، 2015: 556). يعد التطوير أحد الاساليب الفعالة للحفاظ على المهوبة داخل المنظمة وعلى المنظمات منح الافراد المهوبين لديها الفرصة لتطوير مجالات تفوقهم وتحسين أدائهم الكلي وبالتالي تقوية الحافز لديهم وتطوير وظائفهم (30: AHMED, 2016). فمن خلال التطوير يمكنهم من مواجهة التحديات بفاعلية وهو امر في بالغ الأهمية للمنظمة في تحقيق النجاح (Thunnissen, 2015:59).
- ويمكن تلخيص عملية تطوير المواهب من خلال النقاط التالية (حمد، 2014: 16).

### ثانياً: ادارة الازمات (Crisis Managment)

#### مفهوم وتعريف ادارة الازمات وأهميتها

يُتسم عالمنا اليوم بوجود الكثير من الأزمات، والتعقيدات في مختلف المجالات لاسيما في المجال السياسي، ومن المعلوم أن الأزمات قد طالت كل المجالات الحياتية، فعملت على تشكيل العالم وفق رؤى تتجاوز قدرة المجتمعات، والأفراد على التحكم فيها، وقبل أن نتطرق إلى مفهوم ادارة الأزمات نشير إلى مفهوم الأزمة وهي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الاداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة في ظل مساحة من عدم التأكد وقصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج وتداعي كل منها في شكل متلاحق ليزيد من درجة المجهول ومن تطورات قد تحدث مستقبلاً من الازمة وفي الأزمة ذاتها (الشيخ، 2003: 13). يرى الكثير من الباحثين أن مصطلح الأزمات في الأصل نشأ كفرع من فروع الإدارة العامة وذلك بالإشارة إلى الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ مثل الزلازل والفيضانات والوثنة، والحروب الشاملة، ولكن ما لبث إنما بصورة أوضح في عقل العلاقات الدولية (الشلي، 2009: 11).

ويشير (بشير، 2006: 8) إلى الأزمة بأنه خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالباً ما تكون بفعل الإنسان. او التغيرات المفاجئة التي تطرأ على البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية للمنظمة دون توفر فرص لتجنبها(العراوي، 2009: 9)

أما ادارة الأزمات فهي نشاط هادف تقوم به المنظمة للتعرف على طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لكي تحدد ما ينبغي عمله واتخاذ وتنفيذ الإجراءات اللازمة للتحكم في مواجهة هذه المخاطر وتخفيف حدة الآثار التي تترتب عليها (طيب، 2006: 22). وهناك من يعرف إدارة الأزمات كوظيفة تتوجه نحو التقليل من حجم الضرر الناتج عن الأزمة ومسبباتها، سواء في إمكانية المؤسسة المادية، أو صورتها الذهنية لدى الجمهور إلى جانب أنها تمثل القدرة على التحكم في موقف الأزمة (السعيد، 2006: 33).

وعرف (الناجي) نقلاً عن (Goel&Suresh) ادارة الازمات بأنها "نظام يطبق لتجنب الحالات الطارئة وكيفية التعامل معها عند حدوثها، وذلك بغرض التخفيف من آثارها المدمرة" (الناجي، 2012: 23).

1. تكامل العناصر المختلفة لإدارة المواهب ضمن نظام شامل.
2. تركيز إدارة المواهب على المهوبة ذات القيمة العالية جدا
3. التزام ودعم الإدارة العليا لعمل إدارة المواهب.
4. بناء نماذج الكفاءة لخلق الاشتراك في فهم المهارات والسلوكيات التي تتفق مع قيم المنظمة.
5. مراقبة مجالات نظام المهوبة كافة لتحديد فجوات المهوبة المحتملة.
6. البراعة في تحديد الاستقطاب وتطوير المهوبة فضلاً عن إدارة ادائها والاحتفاظ بها.
7. تقييم نتائج نظام إدارة المواهب بشكل مستمر

3- الإحتفاظ بالمواهب : تشكل المهوبة قوة مميزة لإدارة المنظمة تمنحها سمة التفوق، والريادية في تعاملها مع فرص بيئتها، ومخاطرها، وتحدياتها الحالية، والمستقبلية (الكساسبة، 2016: 96). فالمنظمات تدرك بضرورة إبقاء الموظفين المهوبين كأساس للمنافسة (الزبيدي، حسين، 2013: 95). بسبب التقدم الاقتصادي، و قلة عدد العاملين المهوبين في المنظمات و المنافسة، لذا إستراتيجية الإحتفاظ بهم من الضروريات الأساسية (الكرعاوي، 2010). لا بد من تدريب هذه المواهب وتطويرهم لخلق الشعور لديها بأن قادة الشركة يعطيهم الرعاية الكافية مما يحقق الولاء والإلتزام بالعمل (صيام، 2013: 56). فعلمية احتفاظ بالمواهب تشكل التحدي الرئيسي التي تواجه جميع المنظمات، و جعلت المنظمات تصارع من اجلها، لذا المنظمات تحتاج لتصميم استراتيجيات للأحتفاظ بالمهوبين (الزبيدي، حسين، 2013: 95). و إنشاء بيئة عمل تجعل المتميزين يرغبون في البقاء وتجعل الاخرين يحملون بالعمل فيها (العبادي، 2011: 36).

وتشمل إستراتيجيات الاحتفاظ بالمواهب ما يأتي (الجراح و دولة، 2015: 291):

1. اشراك المواهب: هناك مجموعة كبيرة من الأبحاث التي تشير إلى أن الموظفين الذين هم أكثر اخرا طاً في عملهم وأكثر مشاركة في منظماتهم، من الأرجح أن يكون لديهم الرضا الوظيفي أكثر، أيضاً يكون لديهم أري إيجابي عن صاحب عملهم، وهم أقل عرضة للمغادرة طوعاً، ولديهم قدر أكبر من الولاء والإخلاص للعمالء، ويكون مستوى الأداء لديهم عالي جداً.

ويرى (مصطفى) " أن هناك اختلاف كبير بين إدارة الأزمة و الإدارة بالأزمة، حيث أن الإدارة بالأزمة تلعب فيها الأهداف دور القوة الضاغطة بالنسبة لاتخاذ القرارات حيث تسعى لتحقيق الأهداف التي كان يصعب تحقيقها في الظروف العادية، أما إدارة الأزمة فتسعى إلى تحقيق إعادة التوازن للمنظمة، وهذا يعتمد على الاستعداد والمعرفة والوعي والإدراك والإمكانات المتاحة أي سرعة استيعاب الموقف الأزومي وتكوين رتية واضحة وأهداف محددة اتجاهاه للتغلب عليه (علي، 2016: 709).

إن إدارة الأزمة هي كيفية التغلب على الازمات بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها وهو عمل متكامل شامل يستمد شموله من شمولية الأزمة وامتداداتها (Sandian, 2009:112).

الهدف العام لإدارة الأزمات هو تحقيق درجة استجابة سريعة عالية وفعالة لظروف المتغيرات المتسارعة لأزمة بهدف درء أخطارها قبل وقوعها والتحكم واتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهةها وتقليل الأضرار وتوفير الدعم الضروري لإعادة التوازن إلى حالتها الطبيعية (عياد، 2015: 25).

أما الإدارة بالأزمة: هي افتعال الأزمات للتمويه والتغطية على مشاكل قائمة في النظام فإن الإدارة بالأزمة هي فن صناعة المؤامرات ويستخدم فيها أساليب المكر والخداع والفسق والكذب والتهديد والضغط (سلمان، 2014: 97). وهي عبارة عن نشاط تقوم به الإدارة كرد فعال لما تواجهه من تهديدات وضغوط متولدة عن الأزمة ولا توجد خطة واضحة المعالم تضع المستقبل في حساباتها وتعد العدة لمواجهة مشكلاتها أو منعها قبل حدوثها ولكن تترك الأمور والأحداث تتداعى حتى تقع الأزمة عندئذ تتحرك الإدارة وتقوم بسلسلة من الجهود الشاقة وان كانت نتائجها فعالة حتى تنقضي الأزمة فتعود الإدارة إلى السكون، فالإدارة بالأزمات إذن هي إدارة ساكنة تتفعل مع الأزمة التي تواجه المؤسسة، إذن فالإدارة وقتية تبدأ مع الأزمة وتنتهي بانتهائها.

الهدف من استخدام أسلوب الإدارة بالأزمات فهو:

1. السعي إلى تحويل الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات إلى موقف دفاعي بدلا من المواقف الهجومية التي كانت تعتمد عليها من قبل.
2. الخروج من أزمات مزمنة.
3. وسيلة للتمويه واخفاء المشاكل الرئيسية الموجودة بالفعل.
4. صناعة المؤامرات.
5. لفت نظر الرأي العام أو المستهدفين لقضية أو فئة يصعب الاهتمام بها في الظروف العادية.
6. منع الأطراف الأخرى من الاستمرارية من تحقيق نجاحاتها.
7. السعي إلى الهيمنة والسيطرة على بعض المواقع أو المناطو تحت دعوى الحماية والخوف من الآخرين

#### 4. مراحل إدارة الأزمات

قدم الباحثون والكتاب في مجال إدارة الأزمات نماذج متعددة لمراحل إدارة الأزمات، تبعا لتوجهاتهم الفكرية، وابتنيت هذه النماذج على جوانب موضوعية وتطبيقية، و الهدف منها الوصول الى معالجة. ويمكن ان نذكر توجهات بعض الباحثين حول مراحل ادارة الازمات منها:

تتمثل أهمية تكوين ادارة للأزمات في عدة اعتبارات من أهمها مايلي:(طبيب، 2006:

14)

1. الأثر السلبي الكبير الذي تحدثه الأزمات على الإقتصاديات الدول والأفراد وتزيد حدة الأثر سوءاً إذا لم تكن هناك إدارة لمواجهة الأزمات مواجهة سريعة.
2. يدعوا غموض الموقف الأزومي لحالة من الارتباك وعدم الاستقرار والعجز وعدم القدرة على المواجهة لفترة من الزمن، ولاشك ان وجود إدارة للأزمات يزيد من كفاءة المواجهة، ويقلل من هذه الفترة الزمنية ويعيد الأتزان السريع، بل ويمكنها من منع حدوثها أصلاً.
3. وجود إدارة للأزمات يهيئ الجو النفسي والتعلبي لمواجهة حالات الشائعات والقلق واللامبالاة والتخريب وبعض السلوكيات المعاندة
4. وجود إدارة للأزمات تساهم في اعداد فريق كفاء يمكنه استخلاص وسائل غير تقليدية تزيد من كفاءتها وتحد من الأثار السلبية في حدودها الدنيا.
5. تساهم في انتاج الأسلوب العلمي في المواجهة وتحديد مناطق الاستفادة من التجارب الأزومية السابقة مما يرشد من أساليب المواجهة المستقبلية.
6. لقد اصبح للأزمة أهميتها وخطورتها على المستوى البشري من حيث الفرد والأسرة والإدارة والدولة والعالم.
7. كما اصبح للأزمة أهميتها وخطورتها في جميع المجالات الزراعية والصناعية والسياسية والأمنية والعسكرية.
8. وأصبح للأزمة كيان علمي مستقل له نظرياته وقواعده ومبادئه التي تدرس في الجامعات .

#### أسباب نشو الأزمة:

حدد ( أبوفارة، 2009: 89-86) أسباب نشو الأزمة الى عدة اسباب منها:

- أ. أسباب بيئية: هي العناصر التي لا يكون للمنظمة سيطرة عليها، أو تكون سيطرة المنظمة عليها محدودة جدا ، وهذه الأسباب تؤدي إلى وقوع أزمات لايمكن تجنبها في الأغلب. وأهم العناصر البيئية التي قد تكون سببا في وقوع الأزمة ما يأتي( عناصر سياسية، عناصر قانونية، عناصر اقتصادية و مالية، عناصر اجتماعية، عناصر طبيعية )
- ب. أسباب تنظيمية: هذه الأسباب تتجسد في عناصر يكون للمنظمة سيطرة مباشرة عليها، ومن هذه الأسباب( أسلوب ونمط الإدارة، إدارة الموارد، المعلومات الخاطئة التي تتسرب عبر الشائعات، سوء التعامل مع المشكلات، مقاومة العاملين للتغيير، المشكلات الثقافية، عدم الاستخدام الكافي لتطبيقات إدارة الخطر، حساسية أفراد المنظمة تجاه أهدافها، مشكلات أثناء عمليات التصنيع، نقص الثقة بين أعضاء المنظمة، المركزية العالية المبالغ فيها، دعم غير كاف لحاجات ورغبات العاملين، عدم وجود موارد بشرية كافية، هيكل تنظيمي غير فاعل و غير كفاء، عدم وجود نظم معلومات كافية.....الخ).
- ت. أسباب مشتركة (بيئية وتنظيمية): هي أسباب عن التفاعل بين العناصر البيئية والعناصر التنظيمية، وغالبا تنجم الأزمة نتيجة المشكلات التي تتفاقم بسبب سوء تدفق المعلومات وسوء عملية صناعة القرار. ومن الأسباب: عمليات التخريب (الألات ومكان ومعدات وتسهيلات المنظمة المختلفة).

الفرق بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة: (الخطيب و اغا، 2011، 41-42)

المهمة (جميل, 2016: 106)، وتصمم سيناريوهات مختلفة لمواجهة الأزمة وذلك لحد من الخسائر الى ادنى حد ممكن (الصافي, 2011: 216). ان الهدف رئيسي من الاستعداد والوقاية هو اكتشاف نقاط القوة والضعف ومعالجتها قبل أن تؤدي إلى ظهور الأزمة وتناميها (الخطيب, اغا, 2011: 49). فالواجهة تعد المرحلة الحاسمة في الادارة الازمات حيث يتوقف عليها حجم الخسائر التي ستلحق بالمنظمة من جراء الازمة ويجب توفير الدعم الرسمي و الذي يعد من الأكثر المقومات لتنفيذ الإجراءات المطلوبة.

### 3. تسوية وإعادة الاوضاع:

تتضمن هذه المرحلة محاولة تعويض ما تم خسارته في المرحلة السابقة و إعادة التخطيط وتحليل الاذى والضرر بأقسام المنظمة وأجزائها (سلمان, 2014: 90). و إعادة الوضع الطبيعي للمؤسسة الذي كانت عليه قبل الازمة أو أفضل مما كانت عليه في البداية والذي يعتبر جزء هام من عملية ادارة الازمة (الخفاجي , 2010: 103). فهذه المرحلة تتطلب من المنظمة ان تركز على العودة الى العمليات الاعتيادية (الدوري, الحيت, 2017 : 55). لذلك لا بد من فريق للإدارة الازمة إيجاد الحلول و اتخاذ اجراءات فاعل (حسين, 2015: 85). تتضمن هذه المرحلة كل التدابير اللازمة لإعادة التكيف مع ما تمخضت عنه الازمة من النتائج. و هذا التكيف يجب ان يتحقق في النواحي السلوكية و النفسية و التنظيمية و المالية (بن عبد الله, 2003: 76). فيعتبر من اهم المراحل حيث يتم توجيه قوى الازمة الى مجالات اخرى بالطريقة التي تراها الإدارة مناسبة لها (الناجي, 2012: 45). و تتميز بإعادة النظر والدراسة للملاسات الازمة وتقييم القرارات والسياسات والجراءات المتخذة في المراحل السابقة لتفادي الوقوع بالأخطاء المرتكبة في أزمات تالية (سلمان, 2014: 98). حيث يتم تحديث خطة إدارة الأزمات بناءً على التغذية الراجعة من الأزمات الاخيرة (السلطاني و اخرون, 2017: 55).

## المحور الثالث/ الجانب العملي

### أولاً: وصف وتشخيص عينة البحث: كما مبين في الجدول (1)

#### الجدول (1)

##### الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية %
الجنس		
ذكر	32	74.42%
انثى	11	25.58%
المجموع الكلي	43	100%
حسب العمر		
اقل من 30 سنة	14	32.56%

## الجدول (3)

### مراحل ادارة الازمات من نظرة بعض المؤلفين

ت	المؤلف	المراحل
1.	(حسين, 2015: 84)	التوجيه ، مواجهة و إعادة الاوضاع
2.	(سلمان, 2014: 98)	اكتشاف اشارات الانذار، استعداد و الوقاية، احتواء الاضرار، استعداد و النشاط و تعلم
3.	(الخطيب و اغا, 2011: 49)	مرحلة تلطيف وتخفيف الأزمة، استعداد و التحضير، المجابهة، إعادة التوازن
4.	(آل سعود, 2007: 76)	تجنب الازمة، تحضير و الاستعداد، اعتراف بوجود الازمة ، احتواء الازمة مجابته و الاستفادة من الازمة
5.	(الخطيري, 1997: 52)	اختراق، تمركز، توسيع، الانتشار، التحكم والسيطرة و التوجيه

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على المصادر المستخدمة داخله

وبناءً على ماتقدم فقد اعتمدت البحث الحالية المراحل الآتية وذلك لخدمة أهداف البحث:

### 1. إعداد و تحضير للأزمة:

تتضمن هذه المرحلة استشعار الأنداز المبكر الذي ينبئ بقرب وقوع الأزمة (الشليبي, 2009: 13)، وعادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها سلسلة من إشارات الأنداز المبكر والأعراض التي توجي باحتمال وقوع أزمة (حسين, 2015: 84). ان الإدارة في مرحلة التحضير يكون قلقة وممزقة داخليا لأنها لاتزال تمتلك الفرصة للسيطرة على الخطر (الدوري و الحيت, 2017: 38). وإن تأثير الأزمة سيكون ضعيفا لاسيما وأن الخطر يسلك مسار يمكن التنبؤ به وتخفيفه او قضاء عليها دون تحول الضرر إلى أزمة خائفة (محمد, 2011: 53). تعد إشارة الأنداز المبكر مشكلة لدى المديرين نظرا لاختلاف قدراتهم في التنبؤ باحتمالها وفقا لخصائصهم الشخصية ومستوى تأهيلهم لذلك فإن احتواء هذه الاشارات والتعامل معها يتوقف على مهارة وكفاءة المديرين في التقاط الاشارات الحقيقية والهامة حتى يسهل التعامل معها (السلطاني و اخرون, 2017: 54). فالازمة تحتاج الى استعداد و الوفرة الكافية و المناسبة و مقاومة كل قصور وعجز (حسين, 2015: 84). لذلك يركزون على استعداد المنظمة في التصدي للأزمة وعدم وقوعها من خلال التنبؤ بها (الجديلي, 2006: 18).

### 2. استعداد و مواجهة الازمة:

في هذه المرحلة تحاول الادارة حصر الاضرار التي اصابت المؤسسة لذلك تقوم بتحضير و الاستعداد لكل الاحتمالات، من خلال وضع خطة متكاملة و تحديد الوقت و متطلبات المادية و البشرية من الاجل الاستعداد للأزمة (الجديلي, 2006: 37). و تتطلب ذلك انشاء فريق لتعامل مع كل الازمة حسب خصوصيتها و تدخل السريع عند الحاجة، يجب ان تخضع هذه الفريق لتدريب خاص و عال حسب نوع

❖ من خلال البيانات الظاهرة في الجدول (1) يبين لنا توزيع افراد عينة البحث حسب الجنس أن نسبة (74.42%) من أفراد عينة البحث هم من الذكور بينما كان ما نسبته (25.58%) هم من الاناث. ويعزى ذلك لاسباب عدة منها طبيعة العمل التي تحتاج الى طول فترات الدوام التي تصل احيانا الى اربع وعشرون ساعة لغرض الاشراف.

❖ تبين البيانات الظاهرة في الجدول (1) توزيع افراد عينة البحث حسب العمر، أن ما نسبته 32.56% من افراد عينة بحث تقل اعمارهم عن 30 سنة، أن ما نسبته 51.16% من عينة البحث تتراوح اعمارهم ما بين 31 - 40 سنة، أن ما نسبته 11.63% من عينة البحث كانت اعمارهم ما بين 41 - 50 سنة، أن ما نسبته 4.65% من عينة البحث كانت من اعمار فأكثر من 51 سنة.

❖ يشير الجدول الاعلى أن نسبة (51.16%) من الأفراد المبحوثين تراوحت مدة خدمتهم في الفنادق من (1 - 5) سنة وهم الأكثر في مجتمع البحث، أما الأفراد الذين كانت مدة خدمتهم (6 - 10) سنة فقد كانت نسبتهم (20.93%)، وأن نسبة (12.95%) منهم تراوحت مدة خدمتهم لأكثر من (16) سنة، أما الأفراد الذين مدة خدمتهم من (11 - 15) سنة شكلت نسبتهم (11.63%). يلاحظ من النسب انفا بان اغلب مجتمع البحث هم من اصحاب الخدمة الوظيفية القليلة، وهذا يشير الى ان بعض من الفنادق المبحوثة هم جديدين وليس لهم سنوات خدمة كثيرة

❖ يتضح من جدول (1) بأن أكثر من نصف عينة البحث هم من حملة شهادة البكالوريوس وبلغت ونسبتهم 53.49%، وأن 23.26% هم من حملة شهادة دبلوم المهني، وأن 16.28% هم من حملة شهادة الشهادات العليا، وأن 6.28% هم من حملة شهادة الاعدادية. هذا يدل على قدرة افراد العينة على ابداء الازراء العلمية.

❖ يبين الجدول (1) توزيع افراد عينة البحث حسب عدد الدورات التدريبية في مجال ادارة الازمات، والتي اظهرت أن نسبة الافراد من عينة البحث المشتركين في دورات تدريبية (واحدة، اثنين، فأكثر من ثلاث دورات) كانت متساوية وبنسبة 25.58% لكل منها، أن ما نسبته 23.26% من عينة البحث لم يشارك في اي دورات التدريبية.

من 31 - 40 سنة	22	51.16%
من 41 - 50 سنة	5	11.63%
فأكثر من 51 سنة	2	4.65%
مجموع الكلي	43	100%
سنوات الخدمة		
أقل من سنة	1	2.33%
من 1 - 5 سنة	22	51.16%
من 6 - 10 سنة	9	20.93%
من 11 - 15 سنة	5	11.63%
فأكثر من 16 سنة	6	13.95%
المجموع الكلي	43	100%
التحصيل الدراسي		
الاعدادية	3	6.98%
الدبلوم المهني	10	23.26%
البكالوريوس	23	53.49%
الشهادات العليا	7	16.28%
المجموع الكلي	43	100%
الدورات التدريبية في مجال ادارة الازمات		
لم أشارك	10	23.26%
دورة تدريبية واحدة	11	25.58%
دورتان تدريبيتان	11	25.58%
ثلاث دورات فأكثر	11	25.58%
المجموع الكلي	43	100%

المصدر: من اعداد الباحثون بناء على النتائج الالكترونية

## ثانياً: وصف وتشخيص متغيرات البحث

## 1- وصف وتشخيص المتغير المستقل (استراتيجيات ادارة المواهب)

الجدول (4)

## اتجاه اجابات افراد عينة البحث فيما يتعلق استراتيجيات ادارة المواهب

عبارات	نسب				نسب لا اثن بشدة	نسب لا اثن بشدة	نسب محايد	نسب اثن بشدة	نسب لا اثن بشدة	نسب اثن بشدة	نسب محايد	نسب اثن بشدة	نسب لا اثن بشدة
	نسب اثن بشدة	نسب لا اثن بشدة	نسب محايد	نسب اثن بشدة									
استراتيجية استقطاب المواهب													
تتوفر لدى المنظمة آلية محددة لاكتشاف مواهب العاملين من خلال مساهماتهم الإبداعية في مواجهة المشاكل والأزمات.	81.40%	19.62%	0.80	4.07	25.6%	65.1%	0.0%	9.3%	0.0%				
يتم استخدام طرق متعددة وموضوعية لإختيار الأفراد بحيث تعمل على مطابقة كفاءة الفرد مع الوظيفة الشاغرة.	79.53%	17.77%	0.71	3.98	23.3%	51.2%	25.6%	0.0%	0.0%				
تتم المنظمة بالبحث عن الأفراد المؤهون ذوي الكفاءة والخبرات العالية والعمل على جذبهم الى المنظمة.	77.21%	21.58%	0.83	3.86	25.6%	37.2%	34.9%	2.3%	0.0%				
تركز المنظمة في تحديد احتياجاتها من الموارد البشرية على النوعية والكفاءة وليس فقط على الكمية.	74.42%	21.41%	0.80	3.72	14.0%	51.2%	27.9%	7.0%	0.0%				
تخصص المنظمة جزءاً من مواردها المالية لإستقطاب المواهب الجديدة والبحث في نفس الوقت عن الإمكانات العالية من داخل المنظمة.	69.30%	29.10%	1.01	3.47	16.3%	32.6%	34.9%	14.0%	2.3%				
المجموع	76.37	21.70	0.83	3.82									
استراتيجية تنمية وتطوير المواهب													
تتم المنظمة بتعقد دورات التدريبية لتطوير المواهب لمواجهة الامتيازات الداخلية والخارجية.	78.60%	25.07%	0.99	3.93	32.6%	37.2%	23.3%	4.7%	2.3%				
تخصص المنظمة جزء من ميزانيتها لتطوير وتنفيذ مهارات العاملين المؤهون عن طريق برامج متخصصة.	69.77%	29.59%	1.03	3.49	18.6%	27.9%	41.9%	7.0%	4.7%				
يوجد في المنظمة خطط سنوية لتدريب وتطوير المواهب البشرية ورفع مستواهم.	68.37%	27.99%	0.96	3.42	14.0%	30.2%	41.9%	11.6%	2.3%				
وضع الكفاءات العالية (المواهب) في المناصب القيادية الهامة والحاسمة لتفاديهم في المنظمة.	78.14%	21.50%	0.84	3.91	25.6%	44.2%	25.6%	4.7%	0.0%				
تتم المنظمة بتزويد قيادتها الإدارية بمعلومات دقيقة والصحة والحديثة لمواجهة الامتيازات.	80.00%	23.78%	0.95	4.00	34.9%	39.5%	16.3%	9.3%	0.0%				
المجموع	74.98	25.43	0.95	3.75									
استراتيجية احتفاظ المواهب													
توجد استراتيجيات عديدة في المنظمة لتعويض الأفراد المؤهون لانتمائهم في المنظمة.	76.74%	30.59%	1.17	3.84	39.5%	23.3%	20.9%	14.0%	2.3%				
تضع المنظمة المعايير لقياس أداء وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للمؤهون بديلاً على مقارنة أدائه بمبتك الحاضر.	72.56%	30.68%	1.11	3.63	27.9%	23.3%	37.2%	7.0%	4.7%				
توفر المنظمة برامج الصلا للطلاب وأساليب الادارية جيدة لاشباع مواقع الأفراد الكوادر للعمل واحترام وتقديرهم.	72.09%	27.17%	0.98	3.60	18.6%	37.2%	32.6%	9.3%	2.3%				
تتم المنظمة بتطوير التمتع بالنفس والدافعية ومشاعر الاحترام بين المؤهون.	73.49%	25.70%	0.94	3.67	14.0%	53.5%	23.3%	4.7%	4.7%				
تسخر المنظمة للمؤهون كل الموارد المتاحة لتعزيز القدرة على الإبداع وضمان بقائهم.	67.44%	29.67%	1.00	3.37	11.6%	34.9%	37.2%	11.6%	4.7%				
المجموع	72.47	28.76	1.04	3.62									

المصدر: من اعداد الباحثون بناء على النتائج الالكترونية

يبين الجدول (4) اتجاه اجابات افراد عينة البحث بخصوص فقرات استراتيجية استقطاب المواهب، حيث ان المتوسطات الحسابية لها تراوحت بين (4.07-3.47)، فيما كان المتوسط الحسابي العام (3.82). في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (1.01-0.71)، بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام (0.83) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة البحث. ورغم الأهمية النسبية الكبيرة التي أعطاها أفراد العينة المستطلعة لهذا المحور والبالغة (76.37%)، إلا ان الباحثون يرون ان من الافضل المنطقت التركيز على استراتيجية استقطاب المواهب بشكل جيد ومدروس قبل كل شيء، لان النجاح في هذه الاستراتيجية يسهل كل عمليات الأخرى في الموارد البشرية.

وقد جاءت الفقرة التي تنص على أن " تتوفر لدى المنظمة آلية محددة لاكتشاف مواهب العاملين من خلال مساهماتهم لها لإبداعية في مواجهة المشاكل والامتيازات " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري بلغ (0.80) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام(3.82)والانحراف المعياري العام(0.83). فيما حصلت فقرة " تخصص المنظمة جزءاً من مواردها المالية لإستقطاب المواهب الجديدة وتبحث في نفس الوقت عن الإمكانات العالية من داخل المنظمة." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري بلغ (1.01) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام(3.82) والانحراف المعياري العام(0.83) .

يوضح الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لاجابات افراد عينة البحث فيما يتعلق بفقرات استراتيجية تنمية وتطوير المواهب تراوحت ما بين (4.00-3.42)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لها البالغ (3.75). في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (1.03-0.84)، بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام البالغ (0.95) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة البحث.

فقد جاءت الفقرة التي تنص على أن " تهتم المنظمة بتزويد قيادتها الادارية بمعلومات الدقيقة و الصحيحة والحديثة لمواجهة الامتيازات " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري بلغ (0.95) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام (3.75) والانحراف المعياري العام(0.95). فيما حصلت فقرة "يوجد في المنظمة خطط سنوية لتدريب وتطوير المواهب البشرية ورفع مستواهم." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري بلغ (0.96) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام (3.75) والانحراف المعياري العام(0.95). وهذا يدل على ان المنظمات المبحوثة ليس لديهم خطط سنوية لتدريب وتطوير المواهب البشرية ورفع مستواهم.

يبين في الجدول (4) أن استراتيجية الاحتفاظ بالمواهب ، تراوحت المتوسطات الحسابية لاجابات افراد عينة البحث ما بين (3.84-3.37)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لاستراتيجية احتفاظ المواهب البالغ (3.62). في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (1.17-0.94)، بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام استراتيجية الاحتفاظ بالمواهب البالغ (1.04) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة البحث.

نسبة واعداد الارضاع									
76.28%	22.35%	0.85	3.81	16.3%	58.1%	18.6%	4.7%	2.3%	هناك قدرة وسرعة مناسبة في تحريك الموارد المادية والبشرية الضرورية لاعادة الارضاع
68.37%	30.10%	1.03	3.42	9.3%	48.8%	20.9%	16.3%	4.7%	هناك مبادرة لتوزيع المهام وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بنقطة قصوى ومناسبة بعد حدوث الأزمة
71.63%	28.73%	1.03	3.58	18.6%	37.2%	32.6%	7.0%	4.7%	يوجد مجموعة من المهنيين والمختصين في مجالات عديدة يحدد عليهم لتقليد الاموررو اعادتها.
69.77%	26.81%	0.94	3.49	14.0%	37.2%	32.6%	16.3%	0.0%	تعد فرقا تسريعة ذات علاقة لتوفير منح عمل المناسب للمهنيين لتسوية الارضاع المنظمة.
70.23%	29.39%	1.03	3.51	16.3%	37.2%	32.6%	9.3%	4.7%	توظف الامكانيات البشرية عالية الخبرة والمهنيين لتسوية حالة المنظمة الي حالتها الطبيعية.
71.26	27.38	0.98	3.56						المجموع

المصدر: من اعداد الباحثون بناءاً على النتائج الالكترونية

يبين الجدول (5) أن اعداد وتحضير اللازمة ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.51- 3.81)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام باعداد وتحضير اللازمة البالغ (3.67) .في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.83- 0.98)، بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام باعداد وتحضير اللازمة البالغ (0.92) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة البحث. فقد جاءت الفقرة التي تنص على أن "يوجد لدى المنظمة جماعات من المهنيين الذين لديهم قدرة على التنبؤ والاكتشاف علامات التي قد تكون مؤشر لحدوث الازمة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري بلغ (0.88) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. فيما حصلت فقرة "توفر أرشيف للخبرات السابقة يتضمن الازمات التي حدثت في المنظمة، كي تستعد للازمات التي يمكن أن تواجه مستقبلاً" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري بلغ (0.98) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام(3.67) والانحراف المعياري العام(0.92).

فيما يتعلق بمرحلة استعداد و مواجه الازمة ، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لاجابات افراد عينة البحث بين (3.70- 3.49) ، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام باستعداد و مواجه الازمة البالغ (3.59) .في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (1.15- 0.91)، بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام باستعداد و مواجه الازمة البالغ (1.03) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة البحث.

فقد جاءت الفقرة التي تنص على أن "تستفيد من ذوي الخبرة والمهنية من البيئة الداخلية للتخطيط لمواجهة الازمات" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري بلغ (0.91) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. فيما حصلت فقرة "هناك اتفاقيات ثنائية في مواجهة الازمات مع المؤسسات والجهات الحكومية ذات العلاقة" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري بلغ (0.98) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام..

فيما يتعلق بمرحلة تسوية و اعادة الاوضاع ، تراوحت المتوسطات الحسابية لاجابات افراد عينة البحث بين (3.81- 3.42)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام بتسوية و اعادة الاوضاع البالغ (3.56) .في حين تراوح الانحراف

فقد جاءت الفقرة التي تنص على أن "توجد استراتيجيات عديدة في المنظمة لتسك بافراد المهنيين لاقامهم في المنظمة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري بلغ (1.17) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. فيما حصلت فقرة "تسخر المنظمة للمهنيين كل الموارد المتاحة لتعزيز القدرة على الإبداع وضمان بقائهم." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري بلغ (1) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام .

## 2- وصف وتشخيص المتغير التابع (ادارة الازمات)

يوضح الجدول(5) اتجاه اجابات افراد عينة البحث فيما يتعلق بادارة الازمات

### الجدول ( 5 )

#### البيانات المتعلقة بالعبارات الخاصة بادارة الازمات

عبارات	نسب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الدرجة النسبية
	لا تتفق بشدة	لا تتفق	متعاد	تتفق	تتفق بشدة				
اعداد وتحضير اللازمة									
يوجد لدى المنظمة جماعات من المهنيين الذين لديهم قدرة على التنبؤ والاكتشاف علامات التي قد تكون مؤشر لحدوث الأزمة.	23%	4.7%	20.9%	53.5%	18.6%	3.81	0.88	23.07%	76.28%
عدم الإدارة العليا عملات تحديد مؤشر الحدوث الأزمات ويتم بذلك.	4.7%	4.7%	14.0%	58.1%	18.6%	3.81	0.96	25.11%	76.28%
تقوم المنظمة بتسريع دور لبيئة العمل الداخلية والخارجية بصورة شاملة و منتظمة من أجل التصرف على الازمات الممكن حدوثها.	23%	9.3%	25.6%	46.5%	16.3%	3.65	0.95	25.97%	73.02%
توفر أرشيف للخبرات السابقة يتضمن الازمات التي حدثت في المنظمة كي تستعد للازمات التي يمكن أن تواجه مستقبلاً.	0.0%	16.3%	34.9%	30.2%	18.6%	3.51	0.98	28.05%	70.23%
تقوم الفرقة من جميع المستويات الإدارية بتحديد مؤشرات الأزمات التي ستواجهها المنظمة.	0.0%	9.3%	37.2%	41.9%	11.6%	3.56	0.83	23.19%	71.16%
المجموع									
استعداد و مواجه الازمة									
يعرف الالم المناسب (مادي ومعنوي) للفرق الذي يتم بالتشخيص والتخطيط للازمات المحتملة	9.3%	2.3%	25.6%	39.5%	23.3%	3.65	1.15	31.56%	73.02%
هناك اتفاقيات ثنائية في مواجهة الازمات معال مؤسسات والجهات الحكومية ذات العلاقة.	4.7%	4.7%	44.2%	30.2%	16.3%	3.49	0.98	28.23%	69.77%
تتوافر البرامج التدريبية الكافية في مجال ادارة الازمات.	7.0%	4.7%	32.6%	37.2%	18.6%	3.56	1.08	30.23%	71.16%
تستفيد من ذوي الخبرة والمهنية من البيئة الداخلية للتخطيط لمواجهة الازمات.	2.3%	7.0%	25.6%	48.8%	16.3%	3.70	0.91	24.71%	73.95%
يوجد لدى المنظمة قاعدة كبيرة بالعمية للتخطيط الاستراتيجي الوقائي لمواجهة الازمات من خلال المهنيين.	7.0%	7.0%	20.9%	53.5%	11.6%	3.56	1.03	28.96%	71.16%
المجموع									

## جدول (7)

نموذج الانحدار الخطي المتعدد والارتباط البسيط استراتيجيات إدارة المواهب و ادارة الازمات

المتغير تابع ادارة الازمات						
المتغير المستقل	الارتباط	R-square	F	Sig.	Beta	t
استقطاب المواهب	0.830	0.689	28.788	0.000	0.093	0.817
تجربة و تطوير المواهب					0.300	2.031
احتفاظ المواهب					0.51	3.255

المصدر: من اعداد الباحثون بناءاً على النتائج الالكترونية

مستوى الدلالة ( $0.05 \leq \alpha$ )

## المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

## اولاً: الاستنتاجات

1. ان الفنادق السياحية لديهم قليل من المعرفة بإستراتيجيات ادارة المواهب كي تستفيد منها عند وقوعهم في الازمة.
2. تتوفر لدى المنظمات المبحوثة آلية محددة لاكتشاف مواهب العاملين من خلال مساهماتهم الإبداعية في مواجهة المشاكل والازمات وكذلك توجد استراتيجيات عديدة فيها لتمسك بافراد الموهوبين لابقائهم في المنظمة.
3. قلة اهتمام المنظمات المبحوثة بتخصيص موارد مالية لإستقطاب المواهب الجديدة أو لتشجيع لإمكانيات العالية من داخل المنظمة وكذلك بتدبير كل الموارد المتاحة لتعزيز القدرة على الإبداع .
4. قلة اهتمام المنظمات المبحوثة بالخطط السنوية لتدريب وتطوير المواهب العاملين ورفع مستواهم.
5. يوجد لدى المنظمات جماعات من الموهوبين الذين لديهم قدرة على التنبؤ واكتشاف علامات التي قد تكون مؤشراً لحدوث الازمة.
6. حوالي 77% من افراد عينة البحث تلقو دورات في مجال إدارة الأزمات (دورة على الأقل ) وهي نسبة جيدة.
7. قلة وجود اتفاقيات أو تعاونات ثنائية في مواجهة الازمات مع المؤسسات والجهات الحكومية ذات العلاقة .
8. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات.
9. هناك علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات ومن ضمنها (استراتيجية احتفاظ المواهب لها دور وأكثر تأثيراً في ادارة الازمات مقارنة بالاستراتيجيات الاخرى.
10. قلة الاعتماد على أرشيف للخبرات السابقة (التي يتضمن الازمات التي حدثت في المنظمة)، كي تستعد للازمات التي يمكن أن تواجه مستقبلاً.

المعياري لها بين (1.03- 0.85)، بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام بتسوية و اعادة الاوضاع البالغ (0.98) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة البحث.

فقد جاءت الفقرة التي تنص على أن "هناك قدرة وسرعة مناسبة في تحريك الموارد المادية والبشرية الضرورية لاعادة الاوضاع " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.81) والانحراف المعياري بلغ (0.85) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. فيما حصلت فقرة " هناك مبادرة لتوزيع المهام وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بفترة قصيرة ومناسبة بعد حدوث الأزمة " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري بلغ (1.03) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام .

## ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة الأولى: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات في المنظمة المبحوثة"

الفرضية الرئيسة الثانية: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين استراتيجيات ادارة المواهب و ادارة الازمات في المنظمة المبحوثة"

يشير الجدول (6) الى نتائج علاقة الارتباط والأثر بين متغيرات البحث

## جدول (6)

نموذج الانحدار الخطي البسيط والارتباط البسيط بين استراتيجيات إدارة المواهب و ادارة الازمات

ادارة الازمات						
المتغير المستقل	الارتباط	R-square	F	Sig.	Beta	t
استراتيجيات ادارة المواهب	0.818	0.669	82.790	0.000	0.818	9.099

المصدر: من اعداد الباحثون بناءاً على النتائج الالكترونية

مستوى الدلالة ( $0.05 \leq \alpha$ )

من أن معامل الارتباط للنموذج هو (0.818) وهذا يعني ان الارتباط طردي قوي جداً بين المتغير المستقل( استراتيجيات ادارة المواهب ،وبين المتغير التابع (ادارة الأزمات). كما يشير قيمة معامل التحديد وبالغلة (0.669) الى وجود متغيرات اخرى غير مدروسة . ويتضح ايضاً ان مستوى الدلالة لإختبار (F) أقل من (0.05) وهذا يعني ان النموذج ملائم للتنبؤ ويصلح. وايضاً فإن قيمة مسنوى الدلالة لاختبار (T) أقل من (0.05) وهذا يعني قبول الفرضيتين الرئيسيتين.

وبخصوص تحديد اي من استراتيجيات ادارة المواهب لها تأثير أكبر في ادارة الازمات فقد تبين ان استراتيجية احتفاظ بالمواهب هي اهم استراتيجية من الاستراتيجيات ادارة المواهب التي لها تأثير أكثر من الاستراتيجيات الاخرى بقيمة (0.51). ويتضح ايضاً ان مستوى الدلالة لإختبار (F) أقل من (0.05) وهذا يعني ان النموذج ملائم للتنبؤ ويصلح. وايضاً فإن قيمة مستوى الدلالة لاختبار (T) (لاستراتيجية احتفاظ المواهب) أقل من (0.05) وهذا مايشير الى معنوية التأثير وكما موضح في الجدول (7)

**ثانياً: التوصيات****قائمة المصادر**

1. ضرورة اهتمام ادارات الفنادق السياحية القدر الكافي من المعرفة في استخدام استراتيجيات ادارة المواهب بهدف امتلاك القدرة على مواجهة الأزمات بكفاءة وفاعلية .
  2. ان وجود استراتيجيات وآليات محددة لإكتشاف الموهوبين وتطويرهم وتدريبهم والاحتفاظ بهم اساليب ادارية جيدة في ادارة الموارد البشرية وضرورية لمواجهة المشاكل وادارة الازمات
  3. ضرورة ان تخصص المنظمة جزء من مواردها المالية لإستقطاب المواهب الجديدة و لإكتشاف وتشجيع وتدريب الموهوبين داخل المنظمة وتسخر للموهوبين كل الموارد المتاحة لتعزيز القدرة على الإبداع وضمان بقائهم
  4. ضرورة وجود خطط سنوية مبرمجة ودائمة لتدريب وتطوير المواهب العاملين ورفع مستواهم
  5. ضرورة وجود جماعات من الموهوبين في كل مجالات العمل وليس فقط في مجال حل المشكلات والازمات.
  6. ضرورة ابرام التعاونات والاتفاقيات ثنائية بين الفنادق السياحية وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة ،لان البيئة سياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدولية مشتركة بينهم وای مشاكل او ازمات حكومية لها تأثير ايضاً على المنظمات .
  7. العمل علي توفير برامج محددة للتقييم والتحليل المستمر للأزمات والمخاطر المحتمل.
  8. ويجب على المنظمات المبحوثة الاستفادة من الازمات السابقة للتنبؤ بالأزمات المحتمل حدوثها ووضع طرق لمنعها والإجراءات الوقائية اللازمة.
- أولاً: المصادر العربية**
- ابراهيم، نور خليل، سعد، خالد سلمان، (2015)، *متطلبات ادارة المواهب في المنظمات الاحترافية العالي: دراسة ميدانية في وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية*، المجلات الاكاديمية العلمية، مجلد 21 عدد 86 57-442
- أبوفاة، يوسف أحمد، (2009)، *ادارة الأزمات*، ط1، الناشر إثراء للنشر والتوزيع، الاردن.
- الجديلي ، ربحي عبد القادر، (2006)، *واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة*، رسالة الماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة.
- بشير، محمد الفاتح محمود، (2006)، *ادارة الازمات من منظور الاداري*، معهد العالي لعلوم الزكاة، جمهورية، السودان.
- بن عبد الله، عادل خير الله، (2003)، *إدارة الأزمات كأحد الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة*، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد (20) المجلد (9)
- الحراح، صالح علي. ابو دولة، جمال داود، (2015)، *اثر تطبيق استراتيجيات إدارة المواهب في تعزيز الانتماء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية*. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد(11). اعدد(2).
- حسين، مظفر احمد ، (2015)، *دور الهيكل الغرضي ونوعية حياة العمل في استراتيجية ادارة الازمات دراسة تحليلية لآراء عمينة من المديرين في دائرة صحة محافظة دبالى*. مجلة تكريت لعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (11) العدد (33).
- حمد، علاء دهام ، (2014)، *اثر القيادات التحويلية في ادارة المواهب. دراسة تطبيقية في وزارة العلوم والتكنولوجيا جامعة بغداد – كلية ادارة والاقتصاد قسم ادارة العامة*. مجلة دنائير. العدد (5)
- الخصيري، محسن احمد، (1997)، *إدارة الأزمات*، مركز النيل والفرات للنشر، القاهرة، مصر.
- المخيط، عامرو أعنا، محمد هاشم، (2011)، *دور مديريات التربية والتعليم في إدارة الأزمات التعليمية التي تواجهها المدارس الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره*، رسالة الماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر غزة.
- الحنفاحي، عثمان إبراهيم احمد، (2010)، *ثقافة المعلومات الإدارية ودورها في الإدارة الفاعلة للازمات التنظيمية*، قدمت هذه الرسالة كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال مقدمة لمجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
- الدوري، جمال ، الحيت، احمد فتنحي، (2017)، *أثر خصائص الريادي في إدارة الازمة دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في البنك الاسلامي الاردني*. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (53).
- الزبيدي، غني دحام تناي و حسين، وليد حسين، (2013)، *استخدام ادارة الموهبة كخيار لتعزيز الميزة التنافسية للمنظمات: بحث ميداني في وحدات الاداء الجامعي*. مجلة كلية التراث الجامعة، ، العدد (23)
- آل سعود، محمد ، (2007)، *دور الأجهزة الإعلامية في إدارة الأزمات*، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية: المملكة العربية السعودية.
- السعيد، السيد، (2006)، *استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث* ، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.



- الناجي، فهد علي، (2012)، أثر استراتيجيات ادارة الأزمات الحديثة على الاداء التسويقي دراسة ميدانية على الشركات الصناعية البوائية البشرية في مدينة عمان الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
- نور خليل، سعد، خالد سلمان، متطلبات ادارة المواهب في المنظمات الاحتواء العالي: دراسة ميدانية في وزارة العلوم و التكنولوجيا. المجلات الاكاديمية العلمية العراقية، (2015)، مجلد (21) عدد (86)
- ثانياً: المصادر الأجنبية
- Ahmed H., K., (2016), **The Impact Of Talent Management On The Competitive Advantage In The Organizations** Proceedings of 37th ISERD International Conference, Abu Dhabi, UAE, ISBN: 978-93-86083-33-3
- Butter, M., C. & Valenzuela, E., S. & Badilla Quintana, M., G (2015) **Intercultural Talent Management Model: Virtual communities to promote collaborative learning in indigenous contexts. Teachers' and students' perceptions Computers in Human Behavior** 51 1191–1197
- Cheese, P. (2010) 'Talent management for a new era: what we have learned from the recession and what we need to focus on next,' Human Resource Management International Digest, Vol. 18 Iss: 3 [www.emeraldinsight.com/journals.htm?articleid=1864041](http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?articleid=1864041)
- Groves, K.S. (2011), "Talent management best practices: how exemplary health care organizations create value in a down economy", Health Care Management Review, Vol. 36 No. 3, pp. 227-240.
- Khatri, P. & Gupta, S. & Gulati, K. (2010) **Talent Management in HR** Journal of Management and Strategy Vol. 1, No. 1.
- Millar, B. ( 2007) **Building an integrated talent management strategy**. Briefing Paper from the Economist Intelligence Unit.
- Moeller, M., Maley, J., Harvey, M. & Kiessling, T. (2015) **Global talent management and in-patriate social capital building: a status inconsistency perspective**. The International Journal of Human Resource Management.
- Russell, C. & Bennett, N. (2015) **Big data and talent management: Using hard data to make the soft stuff easy**. Business Horizons (2015) 58, 237—242
- Sandin, per (2009) **approach to ethics for corporation crisis management**, journal of business ethics, vol.87, pp.109-116
- السلطاني، سعدية حايك كاظم. علوان، بشرى محمد. علي، نعم دايع عبد، (2017)، تشخيص العلاقة بين القيادة الادارية واستراتيجيات مواجهة الازمة دراسة استطلاعية، لآراء عينة من العاملين في المديرية توزيع كهرباء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (15) العدد (4).
- سلمان، سعد عبد ابر، (2014)، **تأثير خصائص الرؤية الاستراتيجية في مراحل ادارة الازمة**، بحث استطلاع في الشركة العامة للصناعات الجلّة، بغداد، العراق.
- الشليبي، عبد الرحمن، (2009)، **دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات**. الجمعية الدولية للعلاقات العامة، الأكاديمية السورية الدولية.
- الشيخ، سوسن سالم، ( 2003)، **إدارة ومعالجة الازمات في الاسلام**، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.
- الصافي، جبوري شناوي، (2011)، **اثر الخصائص القيادية فياستراتيجية إدارة الازمة** دراسة ميدانية لعدد من المديرات العامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (90).
- صيام، عزيزة عبد الرحمن عبد الله، (2013)، **واقع تطبيق نظام إدارة المواهب البشرية من وجهة نظر الإدارة الوسطى والعليا: دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- طيب، محمد أحمد، (2006)، **مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: مصر.
- العبادي، هاشم فوزي، ( 2011)، **إدارة المهوبة في منظمات الأعمال: رؤى ونماذج مقترحة**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، 207، 53-1
- العزاوي، نجم، (2009)، **اثر التخطيط الاستراتيجي على ادارة الازمة**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع الذي يعقد في جامعة الزرقاء الخاصة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- علي، كريم ناصر، (2016)، **ادارة الازمات لنى رؤوساء الاقسام الاكاديمية**، الجامعة المستنصرية: كلية التربية الاساسية.
- عياد، لؤي سليم عبدالله، (2015)، **اثر استخدام الاستراتيجيات الحديثة في إدارة الازمات على الأداء التسويقي في البنوك الحلية في قطاع غزة**، الجامعة الإسلامية - غزة.
- الكراوي، محمد، (2010)، **البنية التحتية لإدارة المهوبة وأبعادها وأثرها في تحقيق الأداء العالي للمنظمات دراسة مقارنة بين جامعتي الكوفة والقادسية**، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة الكوفة، العراق
- الكساسبة، محمد ماضي، (2016)، **تأثير إدارة المواهب والتعلم التنظيمي في استدامة شركة زين**، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد (12)، العدد (1).
- متعب، حامد كاظم حاجم، ستار كاظم، (2013)، **دور أبعاد إدارة المهوبة في دعم الإبداع في المنظمات التعليمية دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئات التدريسية في جامعة القادسية**. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15) العدد(2).
- محمد، إيثار عبد الهادي، ( 2011)، **إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (17)، العدد(64).
- مصيري، أميرة عبد الله، (2007)، **درجة ممارسة الإدارة العامة لرعاية المهوبين للمهام اللازمة لاكتشاف ورعاية المهوبين بمدارس التعلم العام دراسة مقدمة إلى الإدارة التربوية والتخطيط**، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية
- المصري، نضال. اغا محمد، (2015)، **إدارة المواهب البشرية في الجامعات الفلسطينية** مقترح تطبيقي تموي استراتيجي، العدد 4-13.
- مقري، زكية. بجاوي، نعيمة، (2014)، **اثر ادارة المواهب على اداء المؤسسة: من خلال الالتزام التنظيمي**. مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة.

Thunnissen, M. (2016) "**Talent management: For what, how and how well? An empirical exploration of talent management in practice**", Employee Relations, Vol. 38 Issue: 1, pp.57-72.

Thunnissen, M., Boselie, P. and Fruytier, B. (2013), "**Talent management and the relevance of context: towards a pluralistic approach**", Human Resource Management Review, Vol. 23 No. 4, pp. 326-336.

**Talent Management as a key aspect of human Resources Management strategy in contemporary Enterprise**, (2016) ,management knowledge and learning, technology innovation and industrial management, joint international conference

# جريمة الإمتناع عن الإغاثة دراسة تحليلية

سردار على عزيز

قسم القانون، كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

وهي من الجرائم الإجتماعية وبموجبها يشارك أفراد المجتمع في مكالفة الجريمة وذلك من خلال وجوب تقديمهم المساعدة والعون للمهوف في كارثة أو حريق أو غرق ... الخ من الحالات التي نظمها المشرع العراقي في قانون العقوبات .

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أن المشرع الجنائي جعل من القيم الإجتماعية أساسا لتجريم الإمتناع عن الإغاثة ، ذلك لأن المصلحة الإجتماعية التي يهدف القانون الجنائي الى حمايتها تتمثل في وجود قدر مشترك من الشعور الخلفي والذي عبارة عن نسق من القواعد المقبولة في المجتمع ومعترف بها والذي يتوافر لدى معظم أفراد المجتمع .

لذلك رأى المشرع الجنائي أن من واجبه لحماية المصلحة الإجتماعية للإفراد أن يجعل من الواجب الخلفي معيارا للتجريم و أن يوازن بين ظروف المجتمع وقيمه الأخلاقية التي إستقرت في أعماقه .

ومشكلة هذا الموضوع : هي أن المشرع جعل هذه الجريمة ( الإمتناع عن الإغاثة ) من الجرائم العمدية في حين أن هذه الجريمة وخاصة في إحدى صورها وهي الإمتناع عن إغاثة المهوف تقترب من جرائم الخطأ لأن سبب هذه الجريمة قد يكون إهمال الجاني من إغاثة المهوف والإهمال صورة من صور الخطأ .

ولذلك يمكن القول بأنه من الصعب إستظهار القصد الجنائي العمدي لدى مرتكب جريمة الإمتناع عن الإغاثة .

لذلك وقع إختياري على هذا الموضوع لكي أوضح فيه ماهية جريمة الإمتناع عن الإغاثة وأركانها وصورها في قانون العقوبات العراقي ومقارنته ذلك بموقف التشريعات العقابية للدول العربية .

**المستخلص :** تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على جريمة تواجه اغلب المجتمات في أوقات الخطر ، وتجرم الأفعال التي تتنافى مع الروح الإنسانية لمساعدة الآخرين عند المقدرة ، والتي تتمثل في جريمة الإمتناع عن عوث المحتاجين أو ما تسمى بجريمة الإمتناع عن الإغاثة والتي أجمع الفقهاء على أنها تعني الإمتناع عن تقديم العون لشخص آخر تتعرض حياته أو سلامة جسمه أو أمواله للخطر ، مع علم الجاني بهذا الخطر وقدرته على إقتاذ المجنى عليه منه، دون إصابته هو أو غيره بأي ضرر . من المعلوم وظيفة القوانين العقابية هي تحديد السلوك الإجرامي والعقوبة المقررة له ، وتجريم اي سلوك يؤدي الى تضيق نطاق حرية الأفراد وتضع على عاتق افراد المجتمع التزاما، الا وهو الإبتعاد عن هذا السلوك الجرمي والإنصياع لحكم القانون، من هنا جاءت هذه الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** جريمة - امتناع - اغاثة - السلوك الإجرامي - علاقة سببية.

## المقدمة:

يهدف القوانين الجنائية الى المشاركة في مكالفة ظاهرة الجريمة وذلك من خلال تجريم السلوك والتصرفات الصادرة من الأشخاص والتي تلحق الضرر بالمصالح العامة للمجتمع أو الخاصة للأفراد .

ولا يشترط في السلوك المجرم أن يكون سلوكا إيجابيا إذ كاد أن يجمع التشريعات العقابية والفقهاء الجنائي على إمكانية ارتكاب الجريمة بسلوك سلبي أي بطريقة الإمتناع ، حيث أشار المشرع العراقي في قانون العقوبات العراقي الى ارتكاب الجرائم بسلوك إيجابي أو بسلوك سلبي حيث نصت المادة (28) على أنه : (الركن المادي للجريمة سلوك إجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون او الامتناع عن فعل امر به القانون) .

و جريمة الإمتناع عن الإغاثة من صور الجرائم والتي ترتكب بطريقة الإمتناع والتي أشارت اليها المادتان ( 370 و 371 ) من قانون العقوبات العراقي .

ونستنتج من هذه التعاريف بأن الخاصية الأساسية لجريمة الإمتناع : عبارة عن الترك الإرادي أو عدم القيام بعمل معين كان من الواجب على الممتنع القيام به سواء بموجب القانون أو الاتفاق ، وفرض القانون عقوبة عن هذا الإمتناع .

وهذا إن جوهر الجريمة السلبية هو وجود واجب يفرضه القانون وإنزال العقوبة على مجرد الإمتناع عن القيام به ، لذلك عند عدم تحقيق الإمتناع لا تتحقق الجريمة السلبية ولا تقع المسؤولية الجنائية على الجاني ، وبخلاف ذلك عند تحقيق الإمتناع تتوافر الجريمة السلبية .

وهذا تتحقق الجرائم السلبية أو جرائم الإمتناع بتوافر ثلاثة عناصر : الأول هو الإمتناع عن إتيان فعل إيجابي معين ، والعنصر الثاني هو أن يكون الإمتناع من شأنه الإخلال بواجب قانوني سواء أكان مصدر هذا الواجب قانون العقوبات أو القوانين الكاملة له وقد يكون مصدر هذا الواجب الاتفاق وهذا ما نصت عليه المادة ( 371 ) من قانون العقوبات العراقي بقولها : (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من كان مكلفاً قانوناً او اتفاقاً برعاية شخص عاجز بسبب صغر سنه او شيخوخته او بسبب حالته الصحية او النفسية او العقلية فامتنع بدون عذر عن القيام بواجبه ) .

والعنصر الثالث لجريمة الإمتناع عبارة عن الصفة الإرادية للإمتناع أي أن تكون الإرادة مصدر الإمتناع وأن تتوافر العلاقة السببية بين الإرادة والمسلك السلبي الذي إتخذه الممتنع. (المجالي، 2012، ص 239)

وهذا يتبين بأن جرائم الإمتناع أو الجرائم السلبية هي جرائم إرادية أو مقصودة بصورة عامة ، ويختلف عن جرائم النسيان وهي نوع من جرائم الإهمال ومثالها عدم التبليغ عن مولود خلال المدة المحددة في القانون وان سببه النسيان أو عدم حضور الشاهد للأداء بشهادته في الوقت المحدد سلفاً. (حسني، 1986، ص 277)

ويتبين مما تقدم إن التمييز بين الجرائم الإيجابية والسلبية يقوم على طبيعة السلوك المكون للركن المادي للجريمة ، فإذا كان السلوك الإجرامي منهي عنه قانوناً تتحقق الجريمة الإيجابية ، أما إذا كان السلوك الإجرامي المكون للركن المادي ناشئاً عن الإمتناع عن القيام بفعل يوجب القانون القيام به تكون الجريمة سلبية .

ويمكن التمييز بين الجرائم الإيجابية والسلبية من ناحية أخرى وهي الشروع في الجريمة وذلك لعدم تصور الشروع في جرائم الإمتناع ، إذ أن الشروع وحسب نص المادة ( 30 ) من قانون العقوبات العراقي هو : وهو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية او جنحة اذا اوقف او خاب اثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها .

ويلاحظ من نص الشطر الأخير من نفس المادة بأنه من المستبعد حصول الشروع في جرائم الإمتناع حيث نصت على أنه : (ولا يعد شروعا مجرد العزم على ارتكاب الجريمة ولا الاعمال التحضيرية لذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ) .

ومنهج الدراسة في هذا البحث عبارة عن : المنهج التحليلي وذلك بتحليل وشرح المواد القانونية العقابية للمشرع العراقي لهذه الجريمة وبيان مايتضمنه هذه النصوص من النواقص وذلك بهدف تقديم التوصيات والمقترحات لسد هذه النواقص .

وتتكون البحث من ثلاثة مباحث في المبحث الأول نتناول ماهية الإمتناع عن الإغائة من خلال مطلبين في الأول نبحت تعريف الإمتناع عن الإغائة وفي الثاني نتطرق الى علة تجريم الإمتناع عن الإغائة ، ونخصص المبحث الثاني لأركان جريمة الإمتناع عن الإغائة نتناول فيه الركن المادي والمعنوي من خلال مطلبين ، وفي المبحث الثالث والأخير نوضح صور الإمتناع عن الإغائة ونركز على الصور الواردة في قانون العقوبات العراقي وذلك من خلال ثلاثة مطالب في الأول نبين : الإمتناع عن معاونة موظف أو مكلف بخدمة عامة عند حصول حريق أو غرق أو كارثة وفي الثاني نبحت : الإمتناع عن إغائة الملهوف في كارثة أو مجنى عليه في جريمة وفي الثالث نبحت : الإمتناع عن رعاية شخص عاجز بسبب سنه أو حالته الصحية .

ونختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها :

## المبحث الأول

### ماهية الإمتناع عن الإغائة

لمعرفة ماهية جريمة الإمتناع عن الإغائة لابد أن نتطرق الى تعريف هذه الجريمة ومن ثم نبين علة تجريم الإمتناع عن الإغائة وذلك حسب الشكل الآتي :

## المطلب الأول

### تعريف جريمة الإمتناع عن الإغائة

قبل الخوض في تعريف جريمة الإمتناع عن الإغائة ، من الضروري أن نبين مفهوم جرائم الإمتناع وبعد ذلك نقوم بتعريف جريمة الإمتناع عن الإغائة .

وفيما يتعلق بتعريف جريمة الإمتناع فقد عرفت بأنها عبارة عن : إجمام الشخص عن إتيان فعل إيجابي معين كان المشرع ينتظره منه في ظروف معينة شرط وجود واجب قانوني يلزم بهذا الفعل وأن يكون بإستطاعة الممتنع إتيانه بإرادته . (حسني، ص 5)

وعرفت كذلك بأنها عبارة عن : عدم ارتكاب فعل معين كان ينبغي تحقيقه بناء على قاعدة معينة . (سلامة، 1984، ص 134)

وعرفت بأنها عبارة عن : التخلي عن أداء عمل معين أو واجب قانوني ، أو أنها إخلال بالترام إيجابي بنشئه قانون العقوبات أو بقره . (خليلي، 1967، ص 34)

وعرفت كذلك بأنها عبارة عن : إجمام إرادي عن فعل واجب . (شعبان، 1981، ص 82)

## المطلب الثاني

## علة تجريم الإمتناع عن الإغاثة

وظيفة القوانين العقابية هي تحديد السلوك الإجرامي والعقوبة المقررة له، وتجرىم اي سلوك يؤدي الى تضيق نطاق حرية الأفراد وتضع على عاتق افراد المجتمع التزاما الا وهو الإبتعاد عن هذا السلوك الجرمي والإضيق لحكم القانون، وبما ان الأصل تمتع الأفراد بحقوقهم وحررياتهم وعدم التضيق من نطاقها الا في أضيق الحدود لابد من التفكير بدقة في المصالح التي يراد بالتشريع تحقيقها، وهل إنها تفوق أو تزيد من المساويء غير المباشرة التي يخلفها التشريع ذلك لأنه من الطبيعي ان يلحق اصدار التشريع الضرر بأفراد المجتمع ومادام هذا الضرر ليس مباشراً بل نتيجة غير مباشرة للتشريع الذي صدر فإنه لا ترتب أية مسؤولية على الدولة.

ولذلك يتطلب الأمر دراسة كافة الموضوعات أو الأفعال التي يهدف المشرع الى وضعها في اطار الأفعال المجرمة للتأكد من أن تجريمها انفع لمصلحة افراد المجتمع مقارنة ببقائها تصرفاً مباحاً غير مجرم.

كما ينبغي على المشرع ان تكون له سياسة واضحة عند التشريع وذلك بتحديد الاهداف أو الغايات التي يجب ان يحققها القانون ويتم ذلك بدراسة الواقع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي في المجتمع ووضع خطة لتنظيم أو تغيير هذا الواقع(عبدالرحمن، بلاسنه الطبع، ص 95) من أجل تحقيق وضع أفضل لأفراد المجتمع من الوضع الذي كان سائداً قبل اصدار التشريع.

وتطبيقاً على ما تقدم نجد بأنه في جريمة الإمتناع عن الإغاثة نجد بأن المشرع قد وسع من مسؤولية الأفراد والزمهم بالمشاركة في مكافحة الجريمة وذلك حماية لحياة أو أي حق آخر للمجنى عليه الذي قد يكون في ظروف يصعب على الأهمزة المختصة في الدولة حمايته .

ولذلك نرى بأن المشرع الجنائي في سياسته لمكافحة الظواهر الإجرامية يتأثر بالأفكار الفلسفية والسياسية التي تنهض عليها الدولة لأن قانون العقوبات يمثل أقصى درجات الحماية التشريعية للقيم والمصالح الإجتماعية، والمشرع يفرض إرادته عن طريق التشريع الذي يكفل به الحماية الفعالة لمصالح المجتمع. (الهيبي، 2011، ص 107)

وبناء على ماتقدم نرى بأن المشرع في الجرائم الإجتماعية- والتي جريمة الإمتناع عن الإغاثة من إحدى صور الجرائم الإجتماعية - يرى في بعض القيم الإجتماعية أهمية قصوى للإعتماد عليه في السياسة الجنائية، ومن هذه القيم التضامن الإجتماعي، فالضرورة تقتضي دعم القيم الخاصة بالتضامن الإجتماعي وذلك في تجريم الإمتناع عن تقديم واجب المساعدة في حالات يتوجب فيها ذلك وفقاً للقيم الأخلاقية السائدة والمبنية على التضامن الإجتماعي بمساعدة من يكون في ظروف يحتاج الى تلك المساعدة لحمايته من المخاطر التي تهدد حقوقه.

ذلك لأن العزم يدل على الفعل بدلا من دلالة على الإمتناع. (الباليساني، 1998، ص 56)

وبصدد تعريف جريمة الامتناع عن الإغاثة يمكن القول بأنها عبارة عن : الإمتناع عن تقديم العون لشخص آخر تتعرض حياته أو سلامة جسمه أو أمواله للخطر، مع علم الجاني بهذا الخطر وقدرته على إنقاذ المجنى عليه منه، دون إصابته هو أو غيره بأي ضرر .

من هذا التعريف نستنتج أنه لقيام المسؤولية الجنائية وتوقع عقوبة على المنتع عن الإغاثة يتعين :

(1) وجود خطر يستدعي المساعدة : ويقصد بذلك أن يكون هناك شخص في خطر مما يستوجب تقديم المساعدة له، والشخص المقصود هنا هو الإنسان الحي.

ويشترط في هذا الخطر أن يكون :

(أ) أن يكون محققاً أي أن يخشى من وقوعه حدوث وفاة أو إصابة شخص بأذى.

(ب) أن يكون الخطر حالاً : أي أن الشخص الواجب إغاثته يكون في حالة خطر ثابت يستلزم تدخلاً فورياً فالخطر الموجب للمساعدة يتطلب تدخلا يكون الغرض منه المواجهة في الحين، ومع ذلك فإن الخطر لا يكون حالاً إذا كان تحقق فعلاً، وبناء على ذلك تكون وضعية الخطر قد تم تجاوزها .

(ج) يجب أن يكون الخطر غير متوقفاً : فلو كان من يتعرض لخطر يتوقع وقوع هذا الخطر، لما كانت حاجته إلى مساعدة شخص آخر لدفع هذا الخطر.

(2) أن تكون المساعدة اللازمة لدفع الخطر و متناسبة مع مقدار الخطر : ومفاده أن جريمة الامتناع عن الإغاثة تتطلب أن يكون المنتع قادراً على تقديم المساعدة ومع ذلك يمتنع عن تقديمها، فيجب أن تكون المساعدة ممكنة .والمساعدة التي يمكن تقديمها قد تكون شخصية أي أن الملمزم بتقديمها هو المنتع نفسه، أو بواسطة شخص آخر.

(3) أن يمتنع الشخص عن الإغاثة عمدا :ومفاده أن تتجه قصد الجاني إلى عدم بذل المساعدة أو النجدة بعد علمه بالخطر، وهذا القصد يستخلص من الظروف والملايسات المحيطة بالواقعة .

وعرف المشرع العراقي الركن المادي للجريمة في نص المادة (28) من قانون العقوبات العراقي بقولها: (الركن المادي للجريمة سلوك اجرامي يرتكب فعل جرمه القانون او الامتناع عن فعل امر به القانون).

وللركن المادي عناصر وهي: السلوك الاجرامي و النتيجة الضارة وعلاقة السببية بين السلوك والنتيجة، ونخصص فرع مستقل لكل عنصر من هذه العناصر:

## الفرع الأول

### السلوك الاجرامي

السلوك الاجرامي عبارة عن النشاط الخارجي الملموس الذي حظر القانون إتيانه. (شريف، 2009، ص 44)

ولذلك إن السلوك الاجرامي عبارة عن النشاط المادي الخارجي الذي يصدر عن الجاني ليحقق النتيجة الإجرامية التي يعاقب عليها القانون، وهو عنصر ضروري في كل جريمة، لأن مساءلة الجاني تبدأ من لحظة صدور السلوك الاجرامي (المجالي، 2012، ص 236)

ذلك لأن الجريمة من حيث ارتكابها تمر بمراحل ثلاث: مرحلة التفكير والتصميم: وهي المرحلة التي تتضمن التعبير عن أولى الخطوات في نشاط الجاني المتجه نحو الجريمة، وهي مرحلة تتميز بأنها داخلية لا تظهر في الحيز الخارجي بأعمال مادية. (الخلف و الشاوي، ص 157)

ونص المشرع العراقي على عدم اعتبار هذه المرحلة ضمن البداية بالتنفيذ في ارتكاب الجريمة وذلك في المادة (30) من قانون العقوبات العراقي بقولها: (ولا يعد شروعا مجرد العزم على ارتكاب الجريمة ولا الاعمال التحضيرية لذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك).

والسبب في عدم العقاب على هذه المرحلة هو إنها مرحلة ذهنية داخلية في نفس الإنسان يصعب العلم بها وخاصة تكييفها ذلك لأن العقاب يتم على فعل تم تكييفه وفق وصف قانوني واجب التطبيق عليها، ويستحيل التكييف بدون وجود الكيان المادي الملموس للجريمة، وبالإضافة الى ذلك إن العقاب نتيجة للإعتداء على المصلحة المحمية قانونا ولا يمكن تصور وقوع الإعتداء بمجرد التفكير والتصميم.

وفضلا عن ذلك إن عدم العقاب على هذه المرحلة تشجيع على ترك فكرة السير بالجريمة الى النهاية، ولا يعتبر إستثناء على ذلك معاقبة المشرع على الإنفاق الجنائي. (المادة: 55 و 56، من قانون العقوبات العراقي) ذلك لأن المشرع في هذه الجريمة لا يعاقب على مجرد التفكير والعزم وإنما على الفعل المادي الخارجي فيها والمتمثل بالتعبير والتخطيط للجريمة بين شخصين أو أكثر.

ولذلك نجد بأن المشرع الجنائي وجعل من هذه القيم الإجتماعية أساسا لتجريم الإمتناع عن الإغائة، ذلك لأن المصلحة الإجتماعية التي يهدف القانون الجنائي الى حمايتها تتمثل في وجود قدر مشترك من الشعور الخلقى الذي يتوافر لدى معظم أفراد المجتمع، لذلك من واجب المشرع الجنائي أن يوازن بين ظروف المجتمع وقيمه الأخلاقية التي إستقرت في أعماقه.

ذلك لأن الأخلاق هي عبارة عن: نسق من القواعد المقبولة في المجتمع ومعترف بها و أساسها التفريق بين الخير والشر وهي قواعد تستلزم بذل الجهد في قهر النفس وتتضمن الخوف من غضب الجماعة وإستنكارها، والوازع الخلقى هو أساس القوة في القاعدة الخلقية. (الهيبي، 2011، ص 141)

مما تقدم يتبين بأن المشرع في جرائم الإمتناع عن الإغائة قد جعل من الواجب الخلقى معيارا للتجريم فرأى أن في ارتكابها ما يناقض واجبا أخلاقيا(حسني، ص 206)، فالتواني عن المساعدة في حالة أن تطلبها السلطة العامة أنه يهدد قيمة إجتماعية هي ضرورة مواجهة الكوارث والحد من أضرارها وحماية هذه القيمة الإجتماعية إنما يعتمد على مد يد العون من كل قادر وفي كل ما يدخل في قدرته على هذه المعاونة. (الهيبي، 2011، ص 134)

وعليه يمكن القول فإن ضرورة الحياة الإجتماعية يستلزم وجود التأزر والتآخي والتعاون على البر والإحسان إستجابة لدواعي التكافل الإجتماعي كان له دور كبير في تكوين القاعدة القانونية التي تجرم الإمتناع عن الإغائة.

والمشرع عند تجريم الإمتناع عن الإغائة لم يأت بجديد في نطاق عمله التشريعي وإنما قام بترجمة القيمة الأخلاقية من نطاق الواقع الإجتماعي الى واجب قانوني غابته في ذلك تدعيم هذه القيمة وإعطاءها صفة الإلزام.

## المبحث الثاني

### أركان جريمة الإمتناع عن الإغائة

لا تقوم الجريمة إلا بقيام أركانها الأساسية وهي الركن المادي والمعنوي، وإنما تقسم هذا المبحث الى مطلبين في الأول الركن المادي وفي الثاني نبحت في الركن المعنوي لجريمة الإمتناع عن الإغائة وحسب الشكل الآتي:

### المطلب الأول

#### الركن المادي لجريمة الإمتناع عن الإغائة

الركن المادي في كل جريمة عبارة عن الكيان المادي الملموس لتلك الجريمة، فهو عبارة عن جسم الجريمة و يمثل الركن المادي الوجه الظاهر للجريمة، وبه يتحقق اعتداء الجاني على المصلحة المحمية قانوناً. وإذا انعدم الركن المادي انعدمت الجريمة. (الحديشي، 1992، ص 177)

لذلك إن الشروع عبارة عن ذلك السلوك الذي يهدف به صاحبه الى ارتكاب جريمة معينة كانت لتقع بالفعل لولا تدخل عامل خارج عن إرادة الفاعل حال في اللحظة الأخيرة دون وقوعها . ( بهنام، 1997 ، ص 689 )

فالشارع في الجريمة هو شأنه شأن المتهم الذي ارتكب جريمة تامة ، لأنه قد ارتكب السلوك الإجرامي موجها به الى تحقيق النتيجة الجرمية له ، إلا إن عدم تحقق ذلك لا يرجع الى إرادته وإنما الى عوامل خارجية لا دخل له فيها حال دون ذلك .

لذلك نجد إن المشرع يعاقب على الشروع (المادة 31) من قانون العقوبات العراقي ( ذلك لأن الشخص الذي شرع في ارتكاب الجريمة ظهر خطورته الإجرامية على المجتمع ، والمشروع يهدف الى مكافحة الخطورة الإجرامية عندما يحدد العقوبات للجرائم المرتكبة سواء أكانت جرائم تامة أم ناقصة .

ومن قراءة نص المادة ( 30 ) من قانون العقوبات العراقي يتبين بأن للشروع كجريمة ناقصة ثلاثة أركان رئيسية وهي :

أولاً : البدء في التنفيذ

لا يمكن القول بأن شخصاً شرع في ارتكاب الجريمة ما لم يبدأ بتنفيذ السلوك الإجرامي المكون للركن المادي للجريمة الذي يريد ارتكابها .

وإن التمييز بين ما هو عمل تحضيري لا يعاقب عليه القانون وبين ما هو البدء بتنفيذ الجريمة ليس بالعمل اليسير ،إثار جدلاً فقهيًا ، وذهبوا في ذلك الى مذهبين :

2- المذهب الموضوعي ( المادي ) : يرى أنصار هذا المبدأ بأن البدء في التنفيذ يقتصر على السلوك الذي يبدأ به الجاني تنفيذ الفعل المادي المكون للجريمة كما حددها القانون . ( الخلف و الشاوي، بلا سنة الطبع ، ص 169 )

أ- ووفقاً لهذا المبدأ لا يعتبر الإنسان شارعاً في السرقة إذا لم يكن قد وضع يده على المال الذي يريد أن يختلسه ، ولا يعتبر الإنسان شارعاً في القتل إذا لم يكن قد أصاب بعد جسم المجنى عليه المزمع أن يقتل .

ب- ولذلك وفقاً لهذا المذهب يلزم أن يكون الفاعل قد حقق عملاً بداية الركن المادي للجريمة كما وصفه القانون وإلا فلا يعتبر سلوكه شروعاً في الجريمة ولا عقاب عليه .( بهنام، 1997 ، ص 700 )

وقد انتقد هذا المذهب وقيل عاى الرغم من وضوحه وسهولة تطبيقه إلا أنه يعيبه بأنه لا يحقق حماية كافية للمجتمع و أن تطبيقه يؤدي الى إفلات أشخاص من العقاب بالرغم من ارتكابهم سلوك يؤدي بالنتيجة الى الإعتداء على المصلحة المحمية قانوناً .

3- المذهب الشخصي : يرى أنصار هذا المذهب إن الغرض من العقاب ليس مكافحة السلوك الإجرامي الذي قام به الجاني لأن هذا السلوك لم يحقق

والمرحلة الثانية من مراحل ارتكاب الجريمة عبارة عن مرحلة التحضير : وهي تتكون من الأعمال المادية التي يباشرها الجاني إستعداداً وتحضيراً لارتكاب الجريمة . ( المجالي، 2012، ص 236 )

لذلك إن شراء السم أو السلاح لارتكاب جريمة القتل أو شراء الحبل والسلم لارتكاب السرقة لا يعاقب عليه القانون ، ذلك لأن هذه الأعمال قابلة للتأويل والتفسير لأن هذه المواد يمكن إستعمالها في أعمال أخرى غير ارتكاب الجرائم كإستعمال السموم في إبادة الحشرات أو إستعمال السلاح في الدفاع عن النفس أو الأموال أو إستعمال الحبل والسلم للأغراض المنزلية ، لذلك إن مجرد الحيازة لهذه الأدوات بشرط أن تكون حيازة مشروعة لا تشكل خطراً على المصلحة المحمية قانوناً ، فضلاً عن إمكانية عدول الجاني عن تنفيذ ما أعد له وتشجيعاً له في العدول عن البدء في تنفيذ السلوك الإجرامي . ( الحديثي، 1992 ، ص 209 )

إلا أنه جدير بالإشارة إن العمل التحضيري وإن كان لا يعاقب عليه القانون إلا أنه تكون معاقب عليه إذا كون جريمة مستقلة . مثلاً شراء السلاح لجريمة القتل لا يعاقب فاعله ( المشتري ) على جريمة القتل كونه عمل تحضيري كما أوضحنا ، إلا أنه يعاقب عن جريمة حمل السلاح أو حيازته خلافاً لأحكام القانون إذا لم يكن مجازاً بذلك . ( المادة : 1 / 21 - ا و 3 / 21 ، من قانون الأسلحة 16 لسنة 1993 )

وحمل المفاتيح المصطنعة يعد عملاً تحضرياً لجريمة السرقة إلا أنه لا يعاقب عليه القانون بهذه الصفة ، وإنما تشكل جريمة مستقلة وفق نص المادة ( 447 ) من قانون العقوبات العراقي .

والمرحلة الثالثة لارتكاب الجرائم عبارة عن مرحلة البدء بالتنفيذ وفي هذه المرحلة يبدأ الجاني بتنفيذ ما فكر فيه في مرحلة التفكير والتصميم وحضر له الوسائل في مرحلة التحضير ، وفي هذه المرحلة يبدأ الجاني بالإعتداء على المصلحة المحمية قانوناً وذلك بإتيانه السلوك الذي جرمه القانون .

والأعمال التنفيذية التي يبدأ بها الجاني مشروعه الإجرامي قد يصل بها الى النهاية أي يتم به الإعتداء كاملة على الحق المعتدى عليه فحينئذ نكون أمام جريمة تامة ، وقد لا يتحقق ذلك أي لا يتحقق النتيجة الجرمية لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها فنكون أمام جريمة ناقصة ، سمها المشرع بالشروع وهو : (البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية او جنحة اذا اوقف او خاب اثره لاسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها .... ) (نص المادة 30) من قانون العقوبات العراقي).

1- وعرفت المادة رقم (45) من قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 الشروع بأنه : ( ارتكاب فعل بقصد تنفيذها اذا لم يستطع الفاعل ، لاسباب لا دخل لإرادته فيها اتمام الجريمة ، ولا يعد شروعاً في الجريمة مجرد التفكير فيها ، او التصميم على ارتكابها ) .

النتيجة الاجرامية بسبب خطأ الفاعل سواء كان هذا الخطأ أهلا او رعونته او عدم انتباهه او عدم احتياط او عدم مراعاة القوانين والانظمة والاورامر.

أي في هذه الجرائم يمكن القول بتوافر إرادة السلوك نتيجة الخطأ المرتكب بإحدى الصور الوارد ذكرها في المادة المذكورة أعلاه إلا أنه لا يمكن القول بتوافر إرادة تحقق النتيجة الجرمية لدى الجاني .

والشق الثاني عبارة عن إقتصار الشروع على الجرح والجنابات (المادة : 25 ، من قانون العقوبات العراقي ) دون المخالفات وذلك لتفاهتها وعدم دلالتها على خطورة مرتكبها .

ثالثا : عدم تحقق النتيجة الجرمية : يقصد بذلك وقف تنفيذ النتيجة أو خيبة أثره ، أي عدم تمام الجريمة على النحو الذي قصده المتهم ، ويشترط أن تكون عدم تحقق النتيجة الجرمية لأسباب خارجة عن إرادة المتهم حيث إذا كان ذلك راجعا الى إرادة المتهم واختياره فنكون أمام العدول لإختياري و لا يعتبر شروعا و لا عقاب عليه ، وهذا أشارت محكمة التمييز في قرار لها بأنه : ( لا يعتبر المتهم شارعا في الجريمة إذا عدل عنها من تلقاء نفسه دون أن يحول بينها وبينه حائل ..... ) ( قرار رقم 527 / تمييزية جزاء أولى / 1977 في 1977 / 12/24 ، نقلا عن : فؤاد زكي عبدالكريم، ص 16 )

وعدم تحقق النتيجة الجرمية إما يكون بسبب وقف تنفيذ النتيجة الجرمية كأن يمسك أحد الأشخاص بيد المتهم أثناء محاولته طعن الجاني عليه بالسكين ، وهذه الصورة تسمى بالشروع الناقص أو الجريمة الموقوفة .

أي في الجريمة الموقوفة يتدخل شخص آخر لإحباط محاولة المتهم لإتمام جرمته ، ولهذا أشارت محكمة التمييز في قرار لها بأنه : ( إحباط محاولة المتهم وقاع الجاني عليها بالقوة لصيحاها وحضور الشهود يعد شروعا ) . ( قرار رقم 2803 / جنابات / 1971 في 16 / 12 / 1971 ، فؤاد زكي عبدالكريم، ص 19 )

وقد يكون عدم تحقق النتيجة الجرمية خيبة أثر سلوك الجاني أي أن الجاني أكمل السلوك الإجرامي اللازم لتحقيق النتيجة الجرمية إلا أنه خاب أثره لأسباب خارج عن إرادته ، كما لو أطلق المتهم عيارا ناريا على الآخر بقصد قتله إلا أنه لم يصبه أو أصابه في غير مقتل وحال الإسعافات الأولية دون وفاته ، وهذا ما يسمى بالشروع التام أو الجريمة الخائبة . ( الخلف و الشاوي، بلا سنة الطبع ، ص 170 )

وفي ذلك تقول محكمة التمييز في قرار لها بأنه : ( إن تعدد الإطلاقات دليل على وجود نية القتل فإذا خاب أثره وحالت الإسعافات الطبية دون حصول الوفاة يعتبر فعل المتهم شروعا بالقتل ) . ( قرار رقم 328 / جنابات / 1977 في 1977 / 12/21 ، نقلا عن : فؤاد زكي عبدالكريم، ص 16 )

وجدير بالذكر لا يمكن تصور وجود الشروع في جريمة الإمتناع عن الإغاثة بإعتبارها من الجرائم السلبية لعدم وجود البدء بالتنفيذ والذي هو من العناصر الأساسية للشروع

نتيجته ، وإنما الهدف هو مكافحة الخطورة الإجرامية التي كشف عنها سلوكه. ( الخلف و الشاوي ، ص 164 )

ث- ووفقا لأضرار هذا المذهب لا يلزم لإعتبار الشخص شارعا في القتل أن يكون قد مس جسم المجنى عليه ، وإنما يكفي أن يكون قد بلغ في سلوكه حدا يؤدي حالا ومباشرة الى هذا المساس ، مثلا لو صوب سلاحه نحو المجنى عليه ولو لم يطلق النار عليه .

ث- ولذلك بموجب هذا المذهب إن البدء بالتنفيذ هو : العمل الذي يدل على نية إجرامية نهائية للجاني . ( بهنام ، 1997 ، ص 702 )

ويتضح من نص المادة (30) من قانون العقوبات العراقي بأنه أخذ بالمذهب الشخصي حيث عرفت الشروع بأنه : ( البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنابة او جنحة ..... )

ولذلك لا يشترط وفقا لهذا النص لكي يعتبر الإنسان شارعا أن يبدأ بتنفيذ السلوك الإجرامي للجريمة وإنما يكفي أن يرتكب فعل يبين قصد الجاني لإرتكاب جنابة أو جنحة وإن لم يكون هذا الفعل جزء من السلوك الإجرامي المادي المكون للركن المادي للجريمة.

وأخذ القضاء العراقي بهذا المذهب ، حيث أشارت محكمة التمييز في قرار لها بأنه : ( إذا تأيد قصد السرقة بإعتراف المتهم ومخض الكشف والشهادات فإن إلقاء القبض على المتهم داخل الدار قبل إقدامه على السرقة يعتبر شروعا فيها ) . ( قرار رقم 2838 / جنابات / 1971 في 1971 / 12/26 ، فؤاد زكي عبدالكريم ، ص 19 )

وورد في قرار آخر بأنه : ( إن دخول المتهم الى مكتب المشتكي ليلا بقصد السرقة ثم خروجه منه دون أن يجد شيئا يسرقه تعتبر شروعا بالسرقة ) ( قرار رقم 2918 / جنابات / 72 في 1973 / 3/24 ، النشرة القضائية ، 1ع ، 4، ص 241 )

ثانيا : قصد ارتكاب جنابة أو جنحة

هذا هو الركن المعنوي للشروع وهو عبارة عن إصراف إرادة الجاني نحو ارتكاب جنابة أو جنحة حسب نص المادة ( 30 ) من قانون العقوبات العراقي .

وهذا الركن يتكون من شقين : الشق الأول عبارة عن قصد ارتكاب جريمة معينة أي توافر القصد الجنائي لدى الجاني وعرفت المادة ( 1 / 33 ) من قانون العقوبات العراقي القصد الإجرامي بأن : ( القصد الجرمي هو توجيه الفاعل ارادته الى ارتكاب الفعل المكون للجريمة هادفا الى نتيجة الجريمة التي وقعت او اية نتيجة جرمية اخرى ) .

وبهذا يتطلب لتوافر القصد الجرمي أن يتوافر لدى الجاني إرادة السلوك وكذلك إرادة النتيجة ، ولذلك لا يمكن تصور الشروع في جرائم الخطأ أي غير العمدية ، لأن هذه الجرائم وحسب نص المادة ( 35 ) من قانون العقوبات العراقي تتحقق اذا وقعت



ولذلك في جرائم الضرر لا يكفي للمساءلة عن جريمة تامة أن يصدر السلوك الإجرامي عن المتهم و أن تقع نتيجة جرمية ، بل يستلزم فوق ذلك أن أن ترتبط النتيجة بالسلوك إرتباط السبب بالمسبب . (الحديثي، 1992 ، ص 192)

ولذلك فهي الربط بين ظاهرتين ماديتين وهي ذات طبيعة مادية و لا علاقة بها بالركن المعنوي ، وتقوم السببية حيث تكون النتيجة التي حدثت محتملة الوقوع ، بصرف النظر عما إذا كان الجاني توقعها أم لا .(حسني، جرائم الإمتناع والمسؤولية الجنائية عن الإمتناع ، ص 22)

ولما كانت السببية هي الرابطة بين ظاهرتين ماديتين لذلك لا تتور السببية في جرائم الخطر أي جرائم السلوك المجرد ، لأنه في هذه الجرائم يعاقب المشرع على الفعل لذاته .

وليس هناك صعوبة في تحديد العلاقة السببية بين السلوك والنتيجة إذا كان السلوك الإجرامي هو العامل الوحيد الذي نتج عنه النتيجة الجرمية ، ولكن الصعوبة تبدأ عندما يساهم عوامل أخرى مع السلوك الإجرامي في إحداث النتيجة الجرمية سواء أكانت هذه العوامل سابقة للسلوك الإجرامي أم معاصرة للسلوك الإجرامي أم لاحقة .

وبصد هذه الحالة إختلفت الآراء وقدمت نظريات ومن أهم هذه النظريات :

أولاً : نظرية تعادل الأسباب

تقوم هذه النظرية على أساس المساواة بين جميع العوامل التي ساهمت في إحداث النتيجة الإجرامية ، فهي جميعها لازمة لإحداث النتيجة على النحو الذي حدثت به ، مما يمكن القول بتوافر العلاقة السببية بين فعل الجاني و النتيجة الجرمية طالما أنه عامل شارك في إحداثها ، وإن كانت مساهمته قليلة مقارنة بالعوامل الأخرى .

وتطبيق هذه النظرية يتطلب أن نصل الى تلك القناعة بأن النتيجة الجرمية ما كانت لتحصل لو لم يرتكب المتهم سلوكه الإجرامي ، مثلاً إذا إعتدى شخص على الآخر فأصابه بجروح نقل الى المستشفى نشب حريق فيها ومات المجنى عليه ، ففي هذه الحالة تتوافر العلاقة السببية بين السلوك والنتيجة وهي الوفاة لأنها ماكانت لتحصل لولا سلوك المتهم .

أما إذا إقطع السببية بين سلوك المتهم والنتيجة فلا يمكن مساءلة المتهم عنها ، ففي المثال السابق إذا كانت الجروح المصاب بها المجنى طفيفة ويسيرة جداً لم يرى المجنى ضرورة الذهاب بسببها الى المستشفى بل التجأ الى داره وفي الطريق تصدى له عدوه وأطلق عليه عيارات نارية وقتله ، ففي هذه الحالة تعد العلاقة السببية منتفية بين سلوك المتهم الأول والوفاة .

ثانياً : نظرية السبب الملازم

بموجب هذه النظرية إن العلاقة السببية لا يمكن أن تكون متوافرة بين السلوك الإجرامي والنتيجة الجرمية إلا إذا ثبت أن مقدار مساهمة السلوك الإجرامي في إحداث

في الجرائم ، وإن المشرع العراقي عرف الشروع بأنه البدء بتنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة .....

## الفرع الثاني

### النتيجة الجرمية

النتيجة الإجرامية هي الأثر الذي يترتب على السلوك الإجرامي ، وهي العدوان على المصلحة التي يحميها القانون . (المجالي، 2012، ص 239)

وقد تكون النتيجة الجرمية التغيير التي تطرأ على الحق المعتدى عليه مثلاً وفاة المجنى عليه نتيجة إطلاق النار عليه من قبل المتهم ، وهذا مايسمى بالمدلول المادي للنتيجة الجرمية وتسمى الجريمة المرتكبة في هذه الحالة بجرائم الضرر ، نظراً لوقوع أضرار نتيجة للسلوك الإجرامي .

وقد لا تحصل تغييرات تدركه الحواس نتيجة للسلوك الإجرامي ، وإنما تكون النتيجة الجرمية عبارة عن ضرر معنوي يعتدى به على حق يحميه القانون ، مثلاً في جريمة الإمتناع عن أداء الشهادة ليس لها أثر مادي ملموس ، ولكن المشرع يعاقب على هذا السلوك لما فيه من إعتداء على المصلحة التي أراد المشرع حمايتها بالتجريم وهي هنا مصلحة المجتمع في الإستعانة بالأفراد لإستجلاء الحقيقة أمام القضاء .(سرور ، 1981، ص 323)

وهذه الجرائم تسمى بجرائم الخطر وهي تلك الجرائم التي النتيجة الجرمية فيها عبارة عن مجرد تهديد على المصلحة المحمية ، فالتجريم فيها يستهدف حماية المصلحة من إحتال التعرض للخطر دون إستلزام الضرر الفعلي . (المجالي، 2012، ص 241)

وجريمة الإمتناع عن الإغاثة من هذا النوع أي لم يشترط المشرع ترتب نتيجة معينة عن هذه الجريمة بل أن النتيجة الجرمية تنحصر بالتهديد الذي تشكله هذه الجريمة على المصلحة التي أراد المشرع حمايتها من خلال تجريم الإمتناع عن الإغاثة .

وإذا نتج عن صور الإمتناع عن الإغاثة الواردة في قانون العقوبات العراقي نتيجة مادية معينة ، في هذه الحالة لا نكون أمام جريمة الإمتناع عن الإغاثة بل نكون أمام جريمة أو جرائم سلبية يجب تكييفها وفق النتيجة الجرمية المترتبة عن الإمتناع .

## الفرع الثالث

### العلاقة السببية

يقصد بالعلاقة السببية أن يكون السلوك الإجرامي هو الذي أنتج النتيجة الجرمية أي وجود رابطة سببية بين السلوك والنتيجة .

وورد في قرار آخر بأنه : ( إذا كان الدعس هو السبب المحرك لإلتهاب كسر العظم الحوض القديم لدى المجنى عليه وأدى الى تسمم جسمه واصابته بذات الرئة الذي سبب حصول الوفاة فإن المتهم يسأل عن القتل والخطأ مادام ثبت إهماله وعدم تبصره أثناء قيادته السيارة ) . ( قرار رقم 1235 / تمييزية / 76 في 20 / 1 / 1976 ، فؤاد زكي عبدالكريم، ص 14 )

وكذلك ورد في قرار آخر بأنه : ( إن إعتراف المتهم بأنه إعتدى على والده بالضرب مع علمه بأنه مصاب بأمراض قلبية وقد أدى ذلك الى وفاته ، حيث إن هذه الآفات المرضية قد ساهمت مع سلوك المتهم في وفاة المجنى عليه فيكون المتهم مسؤولاً عن النتيجة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ( 29 ) من قانون العقوبات ) . ( قرار رقم 2973 / جنابات / 1976 في 31 / 3 / 1976 ، مجموعة الأحكام العدلية ، 1976 ، ص 7 ، 16 ، 302 )

ويتضح من الفقرة الثانية من المادة (29) من قانون العقوبات العراقي بأن المشرع قد أخذ بنظرية السبب الملائم وهناك قرارات قضائية تؤكد هذا الإتجاه ، من ذلك ماورد بأنه : ( إذا إنتفت الرابطة السببية بين الضرب والموت الذي حدث عن نزف في الدماغ بسبب حالة مرضية ولم يكن سببها الضرب فلا يسأل المتهمون عن الموت الذي حدث بل عن الفعل الذي إرتكبوه وهو الضرب الخفيف ) . ( قرار رقم 890/جنابات/1973 في 25/12/1973 ، نقلا عن : فؤاد زكي عبدالكريم، ص 13 )

وورد في قرار آخر بأنه : ( إذا أحدثت الوفاة بسبب لا علاقة له بالضرب عقوب المتهم عن جريمة الإيذاء ) . ( قرار رقم 616 / تمييزية / 1975 في 14 / 9 / 1975 ، فؤاد زكي عبدالكريم، ص 13 )

ونرى حسنا ما فعل المشرع العراقي عندما أخذ بكتلتا النظريتين لأن ذلك يفسح المجال أمام القضاء بتطبيق النظرية التي تراها تحقق العدالة حسب ظروف وملابسات كل قضية .

وفيا يتعلق بموقف المشرع المصري ، فلا يتضمن قانون العقوبات المصري نصوصاً تحدد معيار العلاقة السببية وإنما ترك ذلك للقضاء لتحديد معيار مناسب ، ويتضح من القرارات القضائية لمحكمة النقض المصرية التمسك بنظرية السبب الملائم ، حيث ورد في قرار بأنه : ( الرابطة السببية تنقطع ولا يسأل الجاني إلا عن فعله مجرداً من النتيجة إذا ساهمت مع فعله عوامل شاذة غير مألوفة ) . ( حكم محكمة النقض المصرية في 8 / نيسان / 1984 ، مجموعة أحكام محكمة النقض رقم 85 ، شيلان محمد شريف ، ص 60 )

## المطلب الثاني

### الركن المعنوي لجريمة الإمتناع عن الإغاثة

يقصد بالركن المعنوي في هذه الجريمة توافر التصد الجنائي العمدي لدى الجاني لان هذه الجرائم من الجرائم العمدية أي لا يمكن تصور وقوع هذه الجرائم عن طريق الخطأ .

النتيجة الجرمية تمثل بالنسبة للعوامل الأخرى قدراً معيناً من الأهمية . ( الخلف و الشاوي ، بلا سنة الطبع ، ص 144 )

ويتطلب ذلك أن تكون السلوك الإجرامي تكمن فيه لوحده إمكانية إحداث النتيجة الجرمية ، و يتحقق هذه الإمكانية إذا تبين أن السلوك وحسب المجري العادي للأمر يتضمن إتجاهاً واضحاً نحو النتيجة . ( شريف، 2009 ، ص 58 )

وتطبيق هذه النظرية يتطلب أن نحدد أولاً أثر السلوك الإجرامي وأن نختار من بين العوامل التي ساهمت في إحداث النتيجة الجرمية العوامل العادية المألوفة ونستبعد العوامل الشاذة ثم نضيف أثر تلك العوامل الى أثر السلوك لإجرامي ثم نساءل عما إذا كان من شأن هذه العوامل بمجموعه أن تؤدي الى حدوث النتيجة الجرمية ، مثلاً إذا أطلق شخص عياراً نارياً على آخر فأصابه بجروح بالغة نقل الى المستشفى بسببها نشب حريق في المستشفى ومات المجنى عليه ، بموجب هذه النظرية تعد العلاقة السببية غير متوافرة بين إطلاق النار وبين وفاة المجنى عليه لأنه تدخل عامل شاذ غير مألوف وهو نشوب الحريق في المستشفى والذي أدى الى الوفاة ، ولا يؤدي إطلاق الرصاص الى الموت حرقاً .

أما إذا تدخل عوامل مألوفة وشارك مع السلوك الإجرامي في إحداث النتيجة الجرمية ففي هذه الحالة تعد العلاقة السببية متوافرة بين السلوك والنتيجة رغم تدخل هذه العوامل المألوفة ، ففي المثال السابق إذا نقل المصاب الى المستشفى و أخطأ الطبيب المعالج خطأ مألوفاً في العناية به أو أهمل المصاب إهلالاً يسيراً بجرحه ففي هاتين الحالتين لا تنتفي العلاقة السببية بين السلوك والنتيجة ، لأن السلوك الإجرامي كانت فيه ولوحده إمكانية إحداث النتيجة الجرمية من دون وجود هذه العوامل المألوفة .

موقف المشرع العراقي :

نص المشرع العراقي الى العلاقة السببية في المادة (29) من قانون العقوبات العراقي بقولها : ( 1 – لا يسأل شخص عن جريمة لم تكن نتيجة لسلوكه الاجرامي لكنه يسأل عن الجريمة ولو كان قد ساهم مع سلوكه الاجرامي في احداثها بسبب اخر سابق او معاصر او لاحق ولو كان يجهله .

2 – اما اذا كان ذلك السبب وحده كافياً لاحداث نتيجة جرمية فلا يسأل الفاعل في هذه الحالة الا عن الفعل الذي ارتكبه ) .

من قراءة الفقرة الأولى لهذه المادة يتبين بأن المشرع العراقي أخذ بنظرية تعادل الأسباب وبهذا إتجه القضاء العراقي في قرارات عديدة ، من ذلك : ( إذا قرر الأطباء أن الضرب باليد قد يسبب وفاة المجنى عليه المصاب بأمراض قلبية فإن المتهم يسأل عن جريمة الضرب المفضي الى الموت إذا أحدث الضرب موت المجنى عليه المصاب بتلك الأمراض ) . ( قرار رقم 2973 / جنابات / 1975 في 31/3/1976 ، نقلا عن : فؤاد زكي عبدالكريم، ص 14 )

(محمد، 1994، ص 48) ، لأن القصد إرادة واعية ، لذلك فهو لا يكتمل إلا إذا تمثل الجاني في ذهنه الواقعة الإجرامية بكل عناصرها المعبرة قانوناً .

محل العلم : بالإضافة إلى إفتراض علم الجاني بالقوانين العقابية ، يتعين أن يحيط علمه بكل واقعة ذات أهمية قانونية في تكوين الجريمة، لذا فإن محل العلم يتكون من علم بالقانون بالإضافة إلى علم بالوقائع :

1- العلم بالقانون: من المبادئ الأساسية في القانون العقابي أن كل إنسان مفترض فيه العلم وهذا المبدأ تمليه المصلحة العامة ، لأن عدم الأخذ به يتيح الفرصة في فروض كثيرة للاحتجاج بالجهل أو الغلط في القانون مما يترتب عليه تعطيل تنفيذ أحكامه بالإضافة إلى تفويت الأغراض الجوهرية التي تهدف الدولة إليها من وراء مباشرة حقها في العقاب (بكر، 1968 ، ص 173، و سلامة، 1983، ص 28).

2- العلم بالوقائع: وتشمل الوقائع أو العناصر التي تُعد لازمة من وجهة نظر المشرع لإعطاء الواقعة الإجرامية وصفها القانوني وتمييزها عن سواها من الوقائع ، وهذه الوقائع هي:

أ- عناصر الجريمة ، ب- الظروف المشددة :

ح- عناصر الجريمة: لكل جريمة عناصرها الخاصة التي يجب أن يحاط علم الجاني بها جميعاً فيترتب على غلطه أو حمله في أحدها عدم توافر القصد الجنائي لديه ، وهذه العناصر هي خطورة الفعل الإجرامي وتوقع النتيجة الجرمية ومحل الحق المعتدى عليه :

خ- خطورة الفعل الإجرامي: في جريمة الإمتناع عن الإغاثه يجب أن ينصرف علم الجاني إلى أنه يمتنع عن نشاط من شأنه أن يؤدي إلى الإعتداء على حق للمجني عليه (محمد، 1985، ص 40)

أ- العلم بموضوع الحق المعتدى عليه: يشترط لقيام القصد الجنائي في جريمة الإمتناع عن الإغاثه أن يعلم الجاني وقت إتيان الإمتناع فعل بأنه يتجه بفعله إلى الإعتداء على المصلحة المحمية قانوناً ، فإن أعوزه هذا العلم تخلف القصد في جانبه ، ولو ثبت من بعد ذلك أن فعله أصاب إنساناً ففقد عليه (محمد، 1985 ، ص 41)

ب- الظروف المشددة: هي عناصر إضافية تابعة، تلحق أو تقترن بأحد العناصر المكونة للجريمة فنضفي عليها وصفاً جديداً يترتب أثراً مشدداً في جسامه الجريمة وعقوبتها (الخلف و الشاوي، 2012، ص 444)

ولذلك لتحقق القصد الجنائي لا يكفي أن يكون الجاني مريداً للسلوك الإجرامي الذي أتاه الجاني ومريداً للنتيجة التي حصلت منه إنما بالإضافة الى ذلك يجب أن يكون عالماً بأنه يرتكب جريمة وأن إرادته متجهة لارتكابها بالشروط التي نص عليها القانون لتوافرها ، مما يعني أنه عندما يصدر عن شخص فعل ضار يجب أن يعلم هذا الشخص ، لتوفر

ويراد بالقصد الجنائي أن تنصرف ارادة الجاني الى السلوك الاجرامي والى ما يترتب عليه من نتيجة جرمية .

ولهذا فإنه يتطلب أن يتوافر لدى الجاني عنصري القصد الجنائي وهما العلم بالسلوك - سواء كان فعلاً أو امتناعاً - وبكل واقعة تعطيه دلالة الاجراميه وعلم بالنتيجة التي تترتب عليه - سواء كان ضرراً أو خطراً - وإرادة هذا السلوك وما يترتب عليه من نتيجة ، أي ان القصد الجنائي علم وإرادة تحيط الجريمة معا بسلوكها وبنيتها ، وعليه تتكلم عنها بشيء من الاجياز .

(1) الإرادة : معنى الإرادة: تعرف الإرادة بأنها صفة تخصص الممكن وهي نشاط نفسي يعول عليه الإنسان في تصرفاته ، تتجلى أهمية الإرادة في كونها جوهر القصد الجنائي وأبرز عناصره ، لأن القصد بمفهومه لدى عامة الناس هو توجيه الإرادة لتحقيق أمر معين ، فإذا كان هذا الأمر إجرامياً كان القصد جنائياً .

ج- يجب أن تنصب ارادة الجاني على السلوك المكون للجريمة ، اي ان الجاني كان يريد السلوك الاجرامي عندما ارتكبه ، مما يترتب عليه أنه اذا تبين من الوقائع أن الفاعل لم يرتكب السلوك الاجرامي عن ارادة حرة مختارة وإنما عن عدم توافر الادراك او عن الاكراه فلا يتوفر القصد الجنائي لعدم توافر ارادة السلوك الاجرامي لدى الجاني وبهذا فانه لا يسأل جزائياً ، حيث نصت المادة (60) من قانون العقوبات العراقي المرقم (111) لسنة 1969 بأنه : لا يسأل جزائياً من كان وقت ارتكاب الجريمة فاقد الادراك أو الارادة لجنون او عاهة في العقل او بسبب كونه في حالة سكر أو تخدير نتجت عن مواد مسكرة أو مخدرة أعطيت له قسراً او على غير علم منه بها ، أو لأي سبب اخر يقرر العلم انه يفقد الادراك او الارادة ..... ) .  
ونصت المادة (62) من نفس القانون بأنه : (لا يسأل جزائياً من أكرهته على ارتكاب الجريمة قوة مادية أو معنوية لم يستطع دفعها).

ومع ذلك فإرادة السلوك لوحده غير كافية لتحقيق القصد الجنائي بل يجب فوق ذلك ان تنصب ارادة الجاني على النتيجة الناشئة عن السلوك أيضا ، اي ارادة المساس بالحق الذي يحميه القانون وهو الحق في حرمة المساكن في موضوعنا هذا ، ولهذا فإنه اذا اراد الجاني السلوك الاجرامي دون ارادته للنتيجة الجرمية فأننا نكون أمام جريمة غير عمدية .

(2) العلم : العلم هو التصور لحقيقة الشيء على نحو يطابق الواقع ، لذلك فهو صفة يتضح بها الشيء ويظهر على ما هو عليه ، وهكذا فالعلم بالشيء عكس الجهل به والذي هو إنعدام العلم كلياً أو جزئياً . (عبد الستار ، 1967 ، ص 297)

وتتجلى أهمية العلم باعتباره أساس القصد الجنائي ، إذ بدونه يتجرد الفعل الجرمي وحتى مع توافر الإرادة من الصفة العمدية ، ويقتصر وجوده على المظهر المادي فقط

## المطلب الأول

## الإمتناع عن معاونة موظف أو مكلف بخدمة عامة عند حصول حريق أو غرق أو كارثة

نصت على هذه الصورة الفقرة (1) من المادة (370) من قانون العقوبات بقولها :

( يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع او تولى بدون عذر عن تقديم معاونة طلبها موظف او مكلف بخدمة عامة مختص عند حصول حريق او غرق او كارثة اخرى ) .

هذه الصورة يتطلب أن يمتنع المتهم عن معاونة الموظف أو المكلف بالخدمة العامة عندما يطلب منه تقديم المعاونة عند حصول حريق أو غرق أو كارثة .

ويستلزم أن يعلم المتهم بأن الشخص الذي يطلب منه المعاونة هو الموظف أو المكلف بخدمة عامة المادة (19 / 2 ) من قانون العقوبات العراقي

لذلك فإن الركن المادي لهذه الصورة عبارة عن إمتناع الشخص عن تقديم المعاونة حال طلبها منه من قبل الموظف أو المكلف بخدمة عامة .

أي يجب أن يثبت بأن المتهم قد علم بذلك فعلا ، وإثبات ذلك يتوقف على تقدير الحالة مثلا إذا كان الموظف ضمن مفرزة أو دورية وكان يستخدم سيارة حكومية ويلبس الزي الرسمي وعلى ملابسه علامات تدل على صفته ففي هذه الحالة يمتنع على المتهم أن يتمسك بجهله بذلك ، أما في غير هذه الحالة يجب إثبات ذلك على المتهم وقد يكون ذلك بإعلان الموظف أو المكلف بخدمة عامة صفته وهويته للمتهم ، لأنه في حالة عدم إثبات ذلك على المتهم يكون بمقدور الأخير التخلص من المسؤولية بحجة عدم علمه بصفة من طلب منه تقديم المعاونة .

ويجب لتطبيق هذه الحالة أن يطلب الموظف أو المكلف بخدمة عامة المعاونة من الشخص ويجب أن يعلم الأخير بجوهر الطلب ومضمونه وذلك بأن يعلم بأن مساعده ضروري للمشاركة في السيطرة على الحريق أو الكارثة أو تقديم المعاونة لمن هو في حالة الغرق .

ويستلزم أن يكون الشخص قادرا على تقديم المعاونة أما إذا تعذر عليه ذلك بسبب حالته الصحية مثلا أو أي سبب آخر فلا يمكن مساءلته عن عدم تقديم المعاونة .

والركن المعنوي في هذه الصورة تتمثل بعلم المتهم بجرمية إمتناعه وهذا العلم مفترض من جانبه ولا يمكنه الإحتجاج بجهله مادام هناك نصوص قانونية تجرم هذا النوع من الإمتناع .

عنصر العلم ، أن فعله يكون واقعة محرمة قانونا أي جريمة ، ويتحقق ذلك عندما يكون الشخص قد أكمل سن المسؤولية الجزائية حيث نصت المادة (47/أولا ) من قانون رعاية الاحداث العراقي المرقم (76) لسنة 1983 بأنه : ( لانقاص الدعوى الجزائية على من لم يكن وقت ارتكاب الجريمة قد أتم التاسعة من عمره ) .

وفي اقليم كردستان العراق تم تعديل سن المسؤولية الجزائية بقانون رقم (14) لسنة (2001) قانون تحديد سن المسؤولية الجنائية في اقليم كردستان العراق حيث نصت المادة الاولى منه على انه : ( لغرض سريان قانون رعاية الاحداث رقم (76) لسنة (1983) في اقليم كردستان العراق على الحدث الجانح وعلى الصغير والحدث المعرضين للجروح وعلى اوليائهم بالمعاني المبينة ادناه لاغراض القانون المذكور : 1 - يعتبر صغيرا من لم يتم الحادية العشرة من عمره .

2 - يعتبر حدثا من اتم الحادية العشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة .

3 - يعتبر الحدث صبيا اذا اتم الحادية العشرة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة .

4 - يعتبر الحدث فتى اذا اتم الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة .

5 - يعتبر وليا، الاب والام او اي شخص ضم اليه صغير او حدث او عهد اليه بتربية احدهما بقرار من المحكمة .

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أنه : ( لا تقام الدعوى الجزائية في اقليم كردستان العراق على من لم يكن وقت ارتكاب الجريمة قد اتم الحادية العشرة من عمره )

ونصت المادة الثالثة من هذا القانون على أنه : ( يوقف نفاذ المادة (3) والمادة (47/أولا) من قانون رعاية الاحداث رقم (76) لسنة (1983) في اقليم كردستان العراق وتحل محلها احكام المادة الاولى والثانية من هذا القانون ) .

وكذلك يجب أن يكون الشخص كامل الادراك والحرية عند اتيانه للسلوك الاجرامي حسبما بينته المادتان (60 و62) من قانون العقوبات العراقي المشار اليها أعلاه .

## المبحث الثالث

## صور جريمة الإمتناع عن الإغاثة

4- من قراءة المادتين ( 370 و371) من قانون العقوبات العراقي يتبين بأن جريمة الإمتناع عن الإغاثة صور ثلاث وهي : الإمتناع عن معاونة موظف أو مكلف بخدمة عامة عند حصول حريق أو غرق أو كارثة ، و الإمتناع عن إغاثة الملهوف في كارثة أو مجنى عليه في جريمة ، والإمتناع عن رعاية شخص عاجز بسبب سنه أو حالته الصحية ، وفي هذا المبحث نتناول كل من هذه الصور بالتفصيل في مطلب مستقل :

## المطلب الثاني

## الإمتناع عن إغاثة الملهوف في كارثة أو مجنى عليه في جريمة

تناولت هذه الصورة الفقرة (2) من المادة (370) من قانون العقوبات بقولها : (ويعاقب بالعقوبة ذاتها من امتنع أو تولى بدون عذر عن إغاثة الملهوف في كارثة أو مجنى عليه في جريمة ) .

هذه الصورة يتضمن شقين ، الشق الأول : الإمتناع عن إغاثة الملهوف في كارثة والذي يتطلب وقوع كارثة يهدد شخص في حق من حقوقه و يحتاج الى المعونة وكان بإستطاعة الممتنع تقديم العون له إلا أنه إمتنع عن ذلك بإرادته وإختياره دون أن يكون له عذر شرعي يبرر إمتناعه .

أما الشق الثاني لهذه الصورة عبارة عن الإمتناع عن إغاثة مجنى عليه في جريمة ، ومن المعلوم إن المجنى عليه في جريمة هو الشخص الذي مست الجريمة حقاً من حقوقه .

لم يحدد المشرع العراقي نوعية الجريمة المرتكبة بحق المجنى عليه سواء أكانت من الجنائيات أو الجنح أو المخالفات ، ولكننا نرى بأنه يشترط فيها أن تشكل خطراً حالاً على شخص المجنى عليه أو أمواله ، مثلاً بأن تكون الجريمة من الجرائم الواقعة على حق الإنسان في الحياة أو السلامة الجسدية أو من جرائم الخطف أو الجرائم الجنسية ، أو أن تكون الجريمة من الجنائيات الواقعة على الأموال كالسرقة وإغتصاب السندات والأموال وإحراق الأموال .

لذلك نرى بأنه من غير المنطقي مساءلة شخص لأنه إمتنع عن إغاثة المجنى عليه جريمة التهديد أو السب أو القذف لأن هذه الجرائم لا تشكل خطراً حالاً على المجنى عليه .

وكذلك نرى بأنه من غير المعقول معاقبة الشخص بهذه العقوبة والتي هي الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين دينار ، لأنه إمتنع أو تولى عن إغاثة مجنى عليه في مخالفة .

لذلك إننا نقتح بإقتصار هذه الحالة على المجنى عليه في جنابة أو جنحة تشكل خطراً حالاً على حياته أو سلامته الجسدية أمواله أو عرضه .

ويشترط لتطبيق هذه الحالة أن لا يكون للمتهم علم بالجريمة التي ترتكب بحق المجنى عليه .

ولم يحدد المشرع نوع الإغاثة الواجب تقديمها للمجنى عليه ، فقد تكون ذلك الدفاع عن المجنى عليه ويكون الشخص في هذه الحالة ضمن سياقات حالة الدفاع الشرعي و لا يسأل جزائياً ، مثلاً إذا شاهد شخص بأن متها يحاول قتل المجنى عليه ، وأسرع لإغاثته وضرب المتهم وأصابه بجروح بالغة .

وقد يكون نوع الإغاثة إخبار السلطات العامة بالجريمة في الحالة التي يتعذر فيها على المجنى إخبار السلطات بذلك ، ولكن في هذه الحالة يجب أن نستذكر بأن الإخبار عن الجرائم وإعتبره من وسائل تحريك الدعوى الجزائية يكون في جرائم الحق العام فقط (المادة : 47 / 1 ، من قانون أصول المحاكمات الجزائية)

## المطلب الثالث

## الإمتناع عن رعاية شخص عاجز بسبب سنه أو حالته الصحية

نصت على هذه الصورة المادة (371) من قانون العقوبات العراقي بقولها : ( يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من كان مكلفاً قانوناً أو اتفاقاً برعاية شخص عاجز بسبب صغر سنه أو شيخوخته أو بسبب حالته الصحية أو النفسية أو العقلية فامتنع بدون عذر عن القيام بواجبه).

هذه الصورة يتطلب وجود واجب على المتهم برعاية شخص عاجز بسبب صغر سنه أو بسبب حالته الصحية أو النفسية أو العقلية إلا أنه إمتنع عن القيام بواجبه دون عذر مشروع .

وقد يكون هذا الواجب أساسه القانون أو الاتفاق

مثلاً الوالدين مكلفان قانوناً برعاية أولادهما الصغار العاجزين عن حماية أنفسهم وموظفي دور الحضانات الحكومية وغير الحكومية ودار المسنين الحكومية مكلفون قانوناً برعاية المتواجدين فيه ، إذا إمتنعوا بدون عذر عن رعايتهم ينطبق عليهم أحكام النص المذكور .

أما دور الحضانات الأهلية ودور المسنين الأهلية فإنه وحسب الاتفاق المبرم معهم مكلفون بتقديم الرعاية والمساعدة للصغير أو المسن المودع لديهم وإمتناعهم عن ذلك يعرضهم للمسؤولية الجزائية .

و مما يلاحظ بأن المسؤولية الجنائية وحسب أحكام هذا النص يترتب بمجرد الإمتناع عن الرعاية دون عذر مشروع ، ولم يتطلب القانون تحقيق نتيجة جرمية معينة عن هذا الإمتناع ، لذلك يتبين لنا بأن هذه الجرائم عبارة عن الجرائم الخطر التي ترتكب بطريقة الإمتناع دون إقتضاء نتيجة معينة .

أما إذا ترتب نتيجة جرمية مادية معينة عن هذا الإمتناع ففي هذه الحالة يستلزم تكييف الواقعة حسب النص القانوني الأشد ، مثلاً إذا أصيب المجنى عليه بعاهة مستديمة نتيجة إمتناع الجاني عن رعايته ، ففي هذه مادام الإمتناع تم بإرادة الجاني وإختياره وإنه كان في توقعه حصول نتائج إجرامية لإمتناعه لأن كل شخص حرص عليه أن يتوقع ذلك نظراً لظروف المجنى عليه بأنه شخص عاجز عن رعاية شخصه بسبب

والعنصر الثالث لجرمة الإمتناع عبارة عن الصفة الإرادية للإمتناع أي أن تكون الإرادة مصدر الإمتناع وأن تتوافر العلاقة السببية بين الإرادة والمسلك السلبي الذي يتخذه الممتنع .

(3) إن التمييز بين الجرائم الإيجابية والسلبية يقوم على طبيعة السلوك المكون للركن المادي للجرمة ، فإذا كان السلوك الإجرامي منهي عنه قانونا نتحقق الجرمية الإيجابية ، أما إذا كان السلوك الإجرامي المكون للركن المادي ناشئا عن الإمتناع عن القيام بفعل يوجب القانون القيام به تكون الجرمية سلبية .

(4) من خلال تعريف جرمية إمتناع عن الإغائة أن الخاصية الأساسية لهذه الجرمية عبارة عن الترك الإرادي أو عدم القيام بعمل معين كان من الواجب على الممتنع القيام به سواء بموجب القانون أو الإتفاق ، وفرض القانون عقوبة عن هذا الإمتناع .

(5) من خلال البحث عن علة التجريم في جرمية الإمتناع عن الإغائة تبين لنا بأن المشرع الجنائي جعل القيم الإجتماعية أساسا لتجريم الإمتناع عن الإغائة ، ذلك لأن المصلحة الإجتماعية التي يهدف القانون الجنائي الى حمايتها تتمثل في وجود قدر مشترك من الشعور الخلقي الذي يتوافر لدى معظم أفراد المجتمع ، لذلك من واجب المشرع الجنائي أن يوازن بين ظروف المجتمع وقيمه الأخلاقية التي إستقرت في أعماقه ، ولهذا تبين بأن المشرع في جرائم الإمتناع عن الإغائة قد جعل من الواجب الخلقي معيارا للتجريم فرأى أن في إرتكابها ما يناقض واجبا أخلاقيا .

(6) في جرمية الإمتناع عن الإغائة تبين بأن المشرع قد وسع من مسؤولية الأفراد والزهم بالمشاركة في مكالفة الجرمية وذلك حماية لحياة أو أي حق آخر للمجنى عليه الذي قد يكون في ظروف يصعب على الأجهزة المختصة في الدولة حمايته .

(7) وصلنا الى نتيجة بأنه لا يمكن تصور وجود الشرع في جرمية الإمتناع عن الإغائة باعتبارها من الجرائم السلبية لعدم وجود البدء بالتنفيذ والذي هو من العناصر الأساسية للشرع في الجرائم .

### ثانيا : التوصيات

(1) في الصورة الواردة لجرمة الأمتناع عن الإغائة وهي الإمتناع عن إغائة الملهوف في كارثة أو مجنى عليه في جرمية لم يحدد المشرع العراقي نوعية الجرمية المرتكبة بحق المجنى عليه سواء أكانت من الجنائيات أو الجنح أو المخالفات ، ولكننا نرى بأنه يشترط فيها أن تشكل خطرا حالا على شخص المجنى عليه أو أمواله ، مثلا بأن تكون الجرمية من الجرائم الواقعة على حق الإنسان في الحياة أو السلامة الجسدية أو من جرائم الخطف أو الجرائم الجنسية ، أو أن تكون الجرمية من الجنائيات الواقعة على الأموال كالسرقة واغتصاب السندات والأموال وإحراق الأموال .

سنه أو حالته الصحية ، فإنه يكون قد توافر لديه القصد الجرمي العمدي . ( المادة 34 من قانون العقوبات العراقي )

وبما أنه في هذه الحالة ترتب نتيجة جرمية شديدة وهي الإصابة بعاهة مستديمة فإن الجرمية تكون قد تعدى من جرائم الخطر الى جرائم الضرر ، ففي هذه الحالة يستلزم تكييف الواقعة حسب نص المادة (412) من قانون العقوبات ، وإن لم يتضمن نص المادة ( 371 ) إشارة الى ذلك .

إلا أننا نرى كان من الأجدر وفي نص المادة (371) أن يشير صراحة الى أنه في حالة ترتب نتيجة جرمية معينة عن الإمتناع يجب تكييف الواقعة حسب الوصف الأشد .

وهناك من التشريعات عاقب على هذه الجرمية حسب النتيجة الجرمية من ذلك قانون الجزاء الكويتي حيث نصت المادة رقم 166 منه على أنه : ( كل شخص يلزمه القانون برعاية شخص آخر عاجز عن ان يحصل لنفسه على ضرورات الحياة ، بسبب سنه او مرضه او اختلال عقله او تقييد حريته سواء نشأ الالتزام عن نص القانون مباشرة او عن عقد او عن فعل مشروع او غير مشروع ، فامتنع عمدا عن القيام بالتزامه ، وافضى ذلك الى وفاة المجني عليه او الى اصابته بأذى ، يعاقب ، حسب قصد الجاني وجسامته الاصابات ، بالعقوبات المنصوص عليها في المواد 149 و 150 و 152 و 160 و 162 و 163. فان كان الامتناع عن اهما لا عن قصد ، وقعت العقوبات المنصوص عليها في المادتين 154 و 164 ) .

نلاحظ بأن المشرع الكويتي لم ينص على عقوبة محددة لهذه الجرمية بل عاقب الجاني بالعقوبات المحددة في المواد الأخرى حسب قصد الجاني والنتائج الإجرامية المترتبة عن فعله .

### الخاتمة

بعد الإنتهاء من كتابة هذا البحث وصلنا الى النتائج والتوصيات التالية :

### أولا : النتائج

- (1) إن جوهر الجرمية السلبية هو وجود واجب يفرضه القانون وإنزال العقوبة على مجرد الإمتناع عن القيام به ، لذلك عند عدم تحقيق الإمتناع لا نتحقق الجرمية السلبية و لا تقع المسؤولية الجنائية على الجاني ، وبخلاف ذلك عند تحقيق الإمتناع تتوافر الجرمية السلبية .
- (2) نتحقق الجرائم السلبية أو جرائم الإمتناع بتوافر ثلاثة عناصر : الأول هو الإمتناع عن إتيان فعل إيجابي معين ، والعنصر الثاني هو أن يكون الإمتناع من شأنه الإخلال بواجب قانوني سواء أكان مصدر هذا الواجب قانون العقوبات أو القوانين المكملة له وقد يكون مصدر هذا الواجب الإتفاق

الحديثي ، د. فخري عبد الرزاق . (1992). ، شرح قانون العقوبات القسم العام، مطبعة الزمان، بغداد.

عبد الستار ، د. فوزية. (1967). المساهمة الأصلية في الجريمة. دار النهضة العربية- مصر، 1967 .

محمد ، لطيفه حميد . (1994). القصد الجنائي الخاص، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون-جامعة بغداد، 1994.

بكر ، د. عبد المهين (1968) ، القسم الخاص في قانون العقوبات-جرائم الاعتراف على الأشخاص والأموال ، دار النهضة العربية-مصر .

سلامة، د. مأمون محمد . (1983)، قانون العقوبات-القسم الخاص، ج2، جرائم الاعتراف على الأشخاص والأموال ، مطبعة جامعة القاهرة .

محمد، د. عوض . (1985) جرائم الاعتراف على الأشخاص والأموال ، دار المطبوعات الجامعية- مصر، .

### ثانياً : القوانين

قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 .

قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 .

قانون الأسلحة لإقليم كردستان رقم 16 لسنة 1993 .

قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 .

قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 .

قانون رعاية الاحداث العراقي المرقم (76) لسنة 1983.

قانون تحديد سن المسؤولية الجنائية في إقليم كردستان العراق رقم (14) لسنة (2001)

### ثالثاً : التطبيقات القضائية

فؤاد زكي عبدالكريم ، مجموعة لأهم المبادئ والقرارات لمحكمة تمييز العراق مبهمة حسب مواد قانون العقوبات ، مطبعة أوفسيت سرمد ، بغداد ، 1982 .

النشرة القضائية ، ع1، س4 .

مجموعة الأحكام العدلية ، ع1، س7، 1976 .

لذلك إننا نقتراح بإقتصار هذه الحالة على المجنى عليه في جنابة أو جنحة تشكل خطراً حلالاً على حياته أو أمواله .

(2) في الصورة الواردة لجريمة الإمتناع عن الإغاثة في المادة (371) من قانون العقوبات العراقي وهي الإمتناع عن رعاية شخص عاجز بسبب سنه أو حالته الصحية بينما بأنها من جرائم الخطر ، أما إذا ترتب نتيجة جرمية مادية معينة عن هذا الإمتناع ففي هذه الحالة يستلزم تكييف الواقعة حسب النص القانوني الأشد ذلك لأن الجنائي في هذه الصورة مكلف قانوناً أو إتفاقاً برعاية المجنى عليه لذلك نرى كان من الأجدر وفي نص المادة المذكورة أن يشير المشرع صراحة الى أنه في حالة ترتب نتيجة جرمية معينة عن الإمتناع يجب تكييف الواقعة حسب الوصف الأشد .

### المصادر :

#### أولاً : الكتب

سرور، د. أحمد فتحي. ( 1981). الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام ، دار النهضة العربية.

حسني، د. محمود نجيب .(1986). جرائم الإمتناع والمسؤولية الجنائية عن الإمتناع ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

خلف و الشاوي ، د . علي حسين و د . سلطان عبدالقادر . ( .) . المبادئ العامة في قانون العقوبات ، المكتبة القانونية ، بغداد ، بلا سنة النشر .

الحديثي ، د . فخري عبدالرزاق صليبي (2007). شرح قانون العقوبات – القسم العام – دار عاتك للنشر ، القاهرة ، ط 2 .

المجالي، د . نظام توفيق . (2012). شرح قانون العقوبات – القسم العام ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط4 .

نجم ، د . محمد صبحي (1991). قانون العقوبات – القسم العام ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط2 .

شريف، شيلان محمد .(2009). جريمة الإمتناع عن الإغاثة ، رسالة الماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية .

حسني، د. محمود نجيب (1973) ، شرح قانون العقوبات – القسم العام ، دار النهضة العربية – القاهرة.

الباليساني ، حسين شيخ محمد . (1998)، النظرية العامة لجريمة الإمتناع ، مطبعة الثقافة – أربيل .

بهنام ، رمسيس.(1997) النظرية العامة للقانون الجنائي ، ط3 ، منشأة المعارف – الإسكندرية .

سلامة، د . مأمون محمد . (1984) شرح قانون العقوبات – القسم العام ، دار الفكر العربي القاهرة .

عبدالرحمن، د. حمدي . ( .) . فكرة القانون ، دار الفكر العربي ، القاهرة، بلا سنة الطبع .

الهيبي ، د. محروس نصار. (2011). النظرية العامة للجرائم الإجتماعية ، مكتبة زين الحقوقية – لبنان ، ط 1 .

# دور التدقيق الضريبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب

عثمان عبدالقادر حمه أمين<sup>1,2</sup> ومحمد عامر الكمال<sup>2</sup> وعمرهاشم طه<sup>1,2</sup>

<sup>1</sup> جامعة السلمانية التقنية، السلمانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>2</sup> كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السلمانية، اقليم كردستان، العراق

الحصيلة الضريبية عن طريق التحقق من أنشطة المكلف وكشف المخالفات الضريبية وعدم الالتزام التي تؤدي الى تقليل الحصيلة الضريبية ولغرض الوصول للنتائج استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري اما في الجانب العملي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي لبعض حالات التدقيق الضريبي في الهيئة العامة للضريبة /قسم التدقيق والفحص الضريبي. واستنتج البحث ان التدقيق الضريبي له دور مهم في زيادة الإيرادات الضريبية عن طريق كشف المخالفات الضريبية وأوصى البحث بضرورة تطوير وتفعيل دور التدقيق الضريبي في العراق. يتناول هذا البحث المحاور الآتية:

## 1/ منهجية البحث ودراسات سابقة :

1- منهجية البحث: لا شك ان لكل بحث منهجيته يعتمد عليها وصولا لتحقيق غايته، وفي هذا البحث تم اعتماد المنهجية التي تقوم على المفردات الآتية:

**مشكلة البحث:** يمكن بيان مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية :

1. هل هناك حيادية وعدالة في بعض الإقرارات الضريبية المقدمة من قبل المكلفين للهيئة العامة للضرائب؟.
2. هل ان وجود مخالفات ضريبية في بعض الإقرارات الضريبية يؤدي الى تقليل مبلغ الضريبة الذي يتم تحصيله من قبل الإدارة الضريبية مما يجب تفعيل دور التدقيق الضريبي لغرض الحد من المخالفات الضريبية وعدم الالتزام والتهرب الضريبي؟.
3. هل هناك دور لعملية التدقيق الضريبي بمختلف مراحلها في اكتشاف المخالفات الضريبية من قبل المكلفين واخفاء بعض أوجه النشاط لغرض تخفيض مبلغ الضريبة؟

**المستخلص :** يهدف هذا البحث الى بيان واقع التدقيق الضريبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. من خلال ابراز اهم الاسباب والعوامل التي تساعد في التهرب الضريبي.

ان هذا البحث اجري على عينة من الشركات العاملة في العراق , وهو بحث تطبيقي من واقع بيانات الهيئة العامة للضرائب لهذه الشركات , وتوصلت الدراسة الى نتائجها من ان اسباب التهرب من دفع الضرائب ناتجة من عدم وجود الوعي الضريبي وعدم توفر الثقة بين المكلفين بدفع الضرائب والدائرة الضريبية, مما يعزز من مخاطر التهرب الضريبي.

وأوصت الدراسة على ما يأتي:

1-أزدياد الثقة بين الدائرة الضريبية والمكلفين بدفع الضرائب , وبالنتيجة يؤدي ذلك الى تقليص التهرب الضريبي.

2-ان ضرورة لهذا البحث تكمن من خلال وضع استراتيجية لنظام الضريبة وتوفير نوع من المساواة بين دافعي الضريبة والدائرة الضريبية , مما يزيد من إيرادات , ويعطى مصداقية للعلاقة بين المكلفين بالضريبة وهيئة ضريبة الدخل .

**الكلمات المفتاحية: التدقيق والفحص الضريبي والتهرب الضريبي, الحصيلة الضريبية , الهيئة العامة للضرائب**

## مقدمة

يعد التدقيق الضريبي من أهم وسائل الإدارة الضريبية في التأكد من حقيقة الإيرادات الضريبية المتحققة، من أنشطة المكلفين المختلفة إذ إن الدور الذي يقوم به التدقيق الضريبي يكمن في كونه وسيلة تهدف إلى خدمة الإدارة الضريبية في التحقق من إيرادات المكلفين ومكافحة التهرب الضريبي لغرض تحصيل مبلغ الضريبة الصحيح الذي يعمل على تمويل موازنة الدولة لسد النفقات العامة. ويسعى هذا البحث إلى تبيان إثر التدقيق الضريبي في كشف التهرب الضريبي والحد منه وانعكاسه على



**أهمية البحث:**

تتلخص أهمية البحث بالآتي:-

الخدمات المقدمة اليهم وعدم نجاح العقوبات الضريبية على المكلفين لاندفع المكلفين عن التهرب من ضريبة الدخل. وخلصت الدراسة الى عدة التوصيات اهمها ضرورة تطبيق العقوبات الضريبية على المكلفين المتهربين من دفع الضريبة والعمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال الندوات وورشات العمل والنشرات الخاصة ووسائل الاعلام, اضافة الى ضرورة تفعيل التنسيق بين دوائر الضريبة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال.

1. أن طرحه يعالج موضوع منهجية التدقيق الضريبي بشكل علمي بحيث يمكن تفادي مشكلة البحث.
2. انه يجمع بين التطبيق العلمي والعملية للقواعد والأصول المتعارف عليها في مجالين التدقيق والضرائب.
3. تبرز أهمية البحث من خلال المساهمة في تقييم الواقع الضريبي فيما يتعلق بدور التدقيق الضريبي في اكتشاف حالات التهرب الضريبي لغرض التقليل منه وزيادة الإيرادات الضريبية لتمويل الموازنة.

**اهداف البحث:**

يهدف هذا البحث الى تحقيق الآتي:-

**ثانيا دراسة حوسو, 2005 " التدقيق لاغراض الضريبة"**

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق الرقابة الضريبية من خلال إيجاد نظام رقابي ضريبي فعال و ذلك من خلال دراسة العلاقات البنوية بين معايير النظام الضريبي ومعايير التدقيق لمختلف اوجه أنشطة التدقيق الممارسة حاليا في الوحدات الاقتصادية في فلسطين . ولغرض الوصول الى النتائج المتوخاة , استخدم الباحث اسلوب القراءة التحليلي للدراسات النظرية المرتبطة بموضوع التدقيق ,بالضافة الى منهج تحليل المضمون مستخدما بذلك خبرته بتحليل والاستنتاج , من خلال مواقع العملية كمدقق ومدير في دوائر ضريبة في فلسطين .

وقد اظهرت نتائج الدراسة ان إيجاد نظام تدقيق ضريبي فعال لمكافحة الغش الضريبي والتحليل في الحسابات , وايضا في حسن استخدام الادارة الضريبية لمواردها المتاحة

**ثالثا : دراسة بوعكاز, 2015" مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب****الضريبي "**

الهدف من الدراسة هو اكتشاف العلاقة بين فعالية التدقيق الجبائي ومساهمة في الحد من التهرب الضريبي , حيث ان التدقيق الجبائي عنصر هام ضمن النظام الضريبي التصريحي وذلك بادارته بعدالة وفعالية التي تبنى على مدى صحة ومصداقية المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة , وتم اختبار ذلك وفقا لدراسة تقييمية لنتائج التدقيق الجبائي بالاضافة الى دراسة استنبائية لتدعيم الاجابة على فرضيات الدراسة , وقد تم التوصل من خلالها الى ان التدقيق الجبائي له دور ايجابي في تحقيق الفعالية الجبائية من حيث برنامج التدقيق الجبائي وما يتوفر عليه المدقق الجبائي من مؤهلات علمية وعملية ودقة ومصداقية عمليات التدقيق الجبائي وهذا يؤدي الى زيادة الإيرادات والحد من التهرب الضريبي لتحقيق الفعالية.

**رابعاً: الدالي, 2015" دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي"**

يعد التدقيق الضريبي من اهم وسائل الادارة الضريبية في التأكد من حقيقة الإيرادات الضريبية المستحقة , اذ ان الدور الذي يقوم به المدقق يكمن في كونه وسيلة وليست غاية تهدف الى خدمة الادارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم يحافظ على حقوق المكلفين والدولة جنبا الى جنب بالاضافة الى زيادة مستوى الالتزام باحكام التشريع الضريبي والامتثال له, وتتجلى اهميتها بالتأكيد من صحة ما جاء بدفاتر المكلفين من بنود الحسابات ويتحقق من جوانبها كافة لضمان سلامتها من حالات الغش والتهرب الضريبي .

ويسعى هذا البحث الى تبيان واقع اجراءات التدقيق الضريبي في سورية واثار ذلك على التهرب الضريبي , ولغرض الوصول للنتائج استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي , وتم تصميم استبانة اداة للدراسة وتم توزيعها على عينة من مراقبي الدخل ورؤساء الدوائر في مديريات المال بمحافظة اللاذقية , حيث تكونت من 82 فردا تم اختبارها بشكل عشوائي وبعد الدراسة والتحليل تم التوصل الى النتائج الآتية:

1. بيان اثر التدقيق الضريبي في زيادة الإيرادات الضريبية عن طريق كشف المخالفات الضريبية عن طريق التحقق من أنشطة المكلفين واقراراتهم.
2. بيان أثر اجراءات التدقيق الضريبي في اكتشاف ظاهرة التهرب الضريبي , وفي عدم الالتزام من جانب المكلفين.
3. تسليط الضوء على اهم الإجراءات المتبعة في التدقيق الضريبي من قبل الهيئة العامة للضرائب.

**فرضية البحث**

تتبلور فرضية البحث بالآتي:-

للتدقيق الضريبي دور في زيادة الإيرادات الضريبية وتمويل الموازنة العامة للدولة عن طريق كشف التهرب الضريبي والحد منه.

**أساليب جمع البيانات والمصادر** تم الاعتماد على الكتب النظرية والبحوث الدورية ورسائل الماجستير والدكتوراه في الجانب النظري اما في الجانب العملي فتم الحصول عن البيانات المطلوبة للشركات عن طريق المقابلات في الهيئة العامة للضرائب وبعض دراسات وبحوث التابعة للهيئة العامة للضرائب .

**منهج البحث:** تم استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب النظري اما في الجانب العملي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحقيق اهداف البحث.

**٢-دراسات سابقة:****1/دراسات عربية:**

**أولاً: منصور, 2004 "العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين"**

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين ومحاولة الكشف عن اسباب هذه الظاهرة.ومن بين اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو سوء الاوضاع الاقتصادية للمكلفين سبب رئيسي في التهرب من الضريبة و كذلك غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين سبب اخر نحو اقدام للتهرب من دفع الضريبة ' اضافة الى ان سوء استخدام المال العام وعدم رضا المكلفين عن

## 2- " (Bruno & Feld,2012) العلاقة بين السلطة الضريبية ودافعي الضرائب واثار ذلك على الالتزام الضريبي "

هدفت هذه الدراسة الى بحث العلاقة بين السلطة الضريبية ودافعي الضرائب واثار ذلك على الالتزام الضريبي , وقد توصلت الدراسة الى ان الالتزام الضريبي من قبل دافعي الضرائب يأتي من خلال تعامل السلطة الضريبية باحترام معهم , وان استخدام الاحبار في الالتزام الضريبي سيولد ردة فعل عكسية مما يجعل دافع الضريبة يتهرب بطرق مختلفة. كذلك بينت الدراسة ان العلاقة طردية بين معاملة السلطات الضريبية باحترام لدافعي الضرائب وبين التزامهم الضريبي , بمعنى انه كلما كانت هناك علاقة ايجابية بين السلطة الضريبية ودافعي الضرائب مبنية على الثقة والاحترام المتبادل كلما ساعد على حل المشاكل والصعوبات التي تواجه العملية الضريبية بكاملها سواء السلطات الضريبية او دافعي الضرائب.

موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

### ٢/الإطار المفاهيمي للبحث

#### ٢-١ الإطار المفاهيمي للتدقيق والتدقيق الضريبي

يطلق على الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق، وإعداد تقرير بيدي فيه رأيه المحايد في البيانات المالية للمشروع لفظ (مراجع، ومدقق، وفاحص، والممارس)، وقد عرف التدقيق " بأنه عملية البحث والتحقق في السجلات المحاسبية وفحص الأدلة الأخرى التي تدعم تلك البيانات المالية عن طريق الحصول على فهم وتقييم الرقابة الداخلية للشركة. وفحص الوثائق والمستندات وضمان هل ان البيانات المالية أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Irena& Dalia 2008, P (3)). ويقول اخر ان التدقيق عبارة عن عملية منهجية ومنظمة يقوم بها نوع معين من المحاسبين ذوو خبرة ومؤهلات علمية وعملية حيث ينصب عملهم على فحص وتدقيق القوائم المالية بشكل حيادي وجمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والاحداث المالية ومدى التوافق بين النتائج الممتثلة بالقوائم المالية مع مبادئ ومعايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً وتبليغ الجهات المعنية بنتائج اعمال التدقيق لغرض اتخاذ القرار المناسب (حوسو، 2005:12). وعرف ايضا التدقيق الضريبي بأنه " التحقق من تنفيذ أحكام التشريع الضريبي أو أنه نظام البحث والتقصي الموضوعي للظواهر المتعلقة بالعمليات الحقيقية التي يتضمنها الإقرار الضريبي الذي تقدمه للهيئة العامة للضرائب، بهدف التأكد من صدق البيانات الواردة بالإقرار نتيجة تلك العمليات وفقاً لمتطلبات المحاسبة الضريبية." (عطا، 2002:15).

وهو التدقيق الذي تستخدمه دائرة الضرائب والجمارك بصفتها القانونية للنظر في سجلات ودفاتر وحسابات المكلف من أجل اثبات أنفسهم أنهم على صواب في التوصل لمبلغ الضريبة ((Bailey,james,2013:2)). ، وبعد التدقيق الضريبي تدقيقاً يهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي، وبالتالي تحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعها من قبل المكلف ، حيث يقوم المدقق الضريبي بالتأكد من أن المكلف قد أعد إقراره الضريبي طبقاً لأحكام القانون، وأنه لم يغفل أو يضيف أي بند من بنود الإيرادات أو المصروفات، كان من الواجب إضافتها أو حذفها، وذلك عن طريق فحص الحسابات للتأكد من أمانة الدفاتر وأنها تتضمن كافة أنشطة المنشأة، وتشمل الأرباح الحقيقية خلال سنة أو سنوات الفحص، وكذلك معالجة الإيرادات والمصروفات وفقاً لوجهة

1- يتم القيام بعملية التخطيط لاعمال التدقيق من قبل الادارة الضريبية قبل البدء بتلك العملية حيث يوجد علاقة ارتباط طردية بين تخطيط التدقيق الضوئي وامكانية اكتشاف التهرب الضريبي  
2- ضعف قيام بعض مراقبي الدخل باجراءات التحقق من الدوائر والسجلات المحاسبية وجمع عدد كاف من الادلة والقرائن يسهم في تخفيض تدعيم مصداقية التدقيق الضريبي وتخفيض امكانية اكتشاف التهرب الضريبي  
3- اعداد مراقب الدخل للتقرير النهائي بشكل يتضمن اشارة واضحة الى مدى انسجام القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومع مواد القانون الضريبي وكذلك الالتزام بالمعايير المقبولة عموماً يساعد في اكتشاف التهرب الضريبي .

#### خامسا العدى، 2015، "أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي"

هدف البحث الى دراسة اثار تعقيد النظام الضريبي ، من خلال تحديد مفهوم النظام الضريبي وعرض كل من اهداف النظام الضريبي ومحدداته ، وتحديد مفهوم تعقيد النظام الضريبي وبساطته وفقاً لما جاء في الدراسات الضريبية ، وتحديد المصادر المختلفة لتعقيد الضريبة ، والمبادئ التي يجب ان تطبق في تطوير النظام الضريبي الايسر ، كما درس هذا البحث طبيعة التهرب الضريبي وماهيته والدوافع التي تدفع المكلفين الى القيام بالتهرب من دفع الضريبة ، واهم الوسائل التي يجب ان تتبعها الدولة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي ومن ثم درس ميدانيا واقع بيئة الاعمال السورية من خلال اختيار عينة من مراقبي الدخل كمكلفين عن الدوائر المالية في سوريا لتحديد اثار تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي.

وقد توصلت الدراسة الى ان تطبيق مبدأ البساطة في النظام الضريبي والتخفيض من تعقيد النظام الضريبي يخفض من التهرب الضريبي ، كما توصلت ايضا الى ضرورة اعادة النظر في النظام الضريبي الحالي ، بحيث يصبح النظام الضريبي أكثر فهماً وأكثر عدالة بالنسبة الى المكلف الضريبي.

### ٢/ دراسات اجنبية

#### 1- (James& Alley,2004)الالتزام الضريبي بين التقدير الذاتي وتقدير الادارة الضريبية "

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بمعنى التقدير الذاتي، والالتزام الضريبي وبنيت اهم العوامل المؤثرة في رغبة دافعي الضرائب للالتزام الضريبي ، وبنيت نتائج الدراسة ان هناك طريقتين للالتزام الضريبي وهما الطريقة الاقتصادية والسلوكية او الاخلاقية، حيث تعملان على تشجيع المكلفين على الالتزام الضريبي وبنيت الدراسة بان القوة والشدة في العقوبات تعمل على تخفيض الالتزام الضريبي وليس زيادته وتشجيعه وكذلك اوصت بان على الادارة الضريبية الموازنة بين تشجيع دافعي الضرائب وبين العقوبات عند عدم الالتزام واوصت الدراسة ايضا بضرورة حماية المدققين بشكل كاف من الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لضمان قيامهم بعملية التدقيق بشكل موضوعي ولضمان قدرتهم على الاقرار بالنتائج والآراء والخلاصات بموضوعية ، ويجب ان يكون الفاحصين الضريبيين قدر الامكان خاضعين لنظام خاص تكون فيه للحوافز والتدريب والالتزام الوظيفي والتقدم الوظيفي ، اسس مبنية على اساس من الجدارة والاستحقاق.

النظر الضريبية (الشافعي، 2006:12)

## ١-٢-١ أهداف التدقيق الضريبي

1. التحقق من الدفاتر والسجلات منتظمة من ناحية الشكل وطبقاً للقواعد والأصول القانونية والمبادئ المحاسبية وان هذه الدفاتر والسجلات تشمل جميع أنشطته الفعلية ومن ضمنها الأرباح الفعلية (جدعان، 2016:53).
2. أن الهدف الرئيسي للتدقيق الضريبي هو الوصول الى الربح الضريبي الحقيقي نسبياً او يكون قريب منه (الكعبي، 2008:15).
3. مكافحة التهرب الضريبي والتقليل منه ويصبح رادعاً أمام المكلفين قبل القيام بعملية التهرب عندما يتولد لديه الشعور بأن عمله التدقيق الضريبي اللاحقة تؤدي إلى اكتشاف عملية التهرب وما يتبع ذلك من عقوبات (كجال والشياع، 2016:ص6).

## ١-٢-٢ أهمية التدقيق الضريبي

يعد التدقيق الضريبي وسيله لا غاية تهدف إلى خدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم يحافظ على حقوق المكلفين والدولة جنباً إلى جنب بالإضافة إلى زيادة الحصيلة الضريبية (شرف. وآخرون، 2007:188) وتتجلى أهمية التدقيق الضريبي عن طريق تحقيق الأهداف المرجوة منه والتي يعد أهمها الوصول إلى دقة النتائج وواقعيتها ومن ثم إلى الربح الضريبي الحقيقي عن طريق التأكد من صحة ما جاء بدفاتر المكلفين من بنود الحسابات وبتعمق ومن جوانبها كافة لضمان سلامتها من حالات الغش والتهرب الضريبي التي يقوم بها بعض المكلفين إذ أن التدقيق الضريبي يقوم بصورة عامة بمكافحة التهرب أو التقليل منه (كجال والشياع، 2016:6).

## ١-٢-٣ أساليب التدقيق الضريبي:

التدقيق الضريبي هو أساساً وظيفة يقوم بها شخص مهني ذو خبرة وكفاءة عالية أي يجب أن يكون مؤهلاً علمياً وعملياً ويمكن تقسيم التدقيق الضريبي الى عدة أساليب هي:

أولاً: أسلوب التدقيق الضريبي الشامل: ويقصد بالتدقيق الشامل أن يقوم المدقق بفحص الاقرارات الضريبية التي قدمها المكلفون، اذ يجري فحص القيود الواردة في الدفاتر والسجلات والمستندات والتحويل والجمع والتزويد كلها ثم الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي (الشافعي، 2006:423).

ثانياً: أسلوب التدقيق الضريبي الاختباري: وهو التدقيق الذي يقوم على أساس العينات (خليل، 2000:26)، اذ يقتصر التدقيق فيه على اختيار عينات محددة خلال سنة فحص العمليات التي تمت فيها على سبيل العينة فاذا تبين له أن هذه العينة خالية من الخطأ أو الغش، فإنه يحق له أن يفترض صحة بقية العمليات الأخرى التي لم يتم فحصها (عطا، 2002:49).

ثالثاً: أسلوب التدقيق الضريبي باستخدام التحليل المالي: ويستخدم التحليل المالي في فحص القوائم المالية والختامية للمشروع بغرض الكشف عن العلاقات المتداخلة بين عناصرها والتغيرات التي تلحقها على مدى زمني معين وحجم هذه التغيرات ومسبباتها (أبو سمهدانة، 2006:32).

## ١-٢-٢ التهرب الضريبي واثاره على الحصيلة الضريبية

لم تقدم التشريعات الضريبية المعاصرة تعريفاً للتهرب الضريبي، وانما اقتصر على

تعداد صورته واشكاله تاركة امر التعريف للفقهاء والشراح، ذلك لان أي تعريف لا يمكن ان يشمل أساليب التهرب كافة، الا ان علماء الاقتصاد والمالية العامة انشغلوا على مر السنين بمحاولة الوصول الى تعريف جامع للتهرب الضريبي (أحمد، 2014:83).

ويعرف التهرب الضريبي بأنه اللجوء الى الغش والاحتيال للتخلص من دفع الضريبة او التقليل من مبلغها ويجري ذلك اما بمحاولة المكلف انكار مبلغ الضريبة أو بالإفصاح عن مبلغ يقل عن مبلغ الوعاء الحقيقي للضريبة ومن الأمثلة الشائعة للتهرب الضريبي تعتمد المكلف تقديم بيانات كاذبة عن نشاطاتهم سواء كان ذلك بإظهار الأرباح باقل من مبلغها الحقيقي او المبالغة في النفقات او عدم الإفصاح عن بعض او كل دخولهم (رمضان، 2000:55). ويقسم التهرب الضريبي الى قسمين هما التهرب المشروع او التجنب الضريبي والذي يعني التخلص من عبء الضريبة كلياً او جزئياً دون مخالفة القانون حيث يستخدم المكلف ثغرات في القانون لغرض التخلص من دفع الضريبة.

والتهرب الضريبي الغير مشروع والذي يعني التخلص من عبء الضريبة كلياً او جزئياً بوسائل الغش والتحليل على القانون بغية التوصل الى عدم الالتزام بدفع الضريبة وهي مخالفات يعاقب عليها القانون (السامرائي والعبدي، 2012:132).

ولعل ظاهرة التهرب الضريبي من شأنها عدم تحقيق العدالة الضريبية في توزيع الدخل بين المكلف والدولة، مما يؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية والتي تعرف بانها "مجموع المبالغ التي تحصل عليها الدولة من خلال فرض الضرائب المختلفة في نظامها الضريبي" (الكرخي، 2012:69). ويؤدي انخفاض الحصيلة الضريبية بسبب التهرب الضريبي الى انخفاض الدور التمويلي للضريبة مما يؤدي الى اضعاف فاعلية الضريبة في إمكانية استخدامها كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في المسار السليم بما يخدم أغراض التنمية، ويحقق العدالة، ويحسن توزيع المدخول ويقلل الفوارق بين الطبقات، مع ضمان مساهمة عادلة للأعباء الضريبية كما يساهم في تقييد الاستهلاك ومحاربة التضخم الذي يصاحب التنمية. (www.nazaha.iq 2017/12/19)

## ٣/ الجانب العملي

مجمع وعينة البحث : يمثّل مجتمع البحث بقسم التدقيق والفحص الضريبي في الهيئة العامة للضرائب اما عينة البحث فتمثّل بثلاث حالات لشركات قامت بعملية التهرب الضريبي وتم اكتشافها من خلال التدقيق الضريبي في هيئة الضرائب.

وفيما يأتي تفاصيل الجانب التطبيقي من واقع مجمع وعينة البحث:

1.3 نبذة عن قسم التدقيق والفحص الضريبي في الهيئة العامة للضرائب 1

تم استحداث هذا القسم في 2014/6/1 استناداً للأمر الوزاري الصادر من وزارة المالية /الدائرة الإدارية / الموارد البشرية، نظراً لحجم التوسع في النشاط الاقتصادي للشركات والأفراد وخصوصاً في الشركات النفطية والاتصالات فأصبح من الصعوبة حصر اعمال التدقيق في شعبة صغيرة وذلك لان امكانيتها لا تتناسب مع حجم ذلك التوسع.

ويقوم قسم التدقيق والفحص الضريبي بتدقيق وفحص حسابات المكلفين والسجلات والمستندات الخاصة بالمكلفين (افراد وشركات) اضافة الى تمشية معاملات الرديات، ويقوم قسم التدقيق والفحص الضريبي بتدقيق الحالات التالية:

1. حالة تمسك المكلف بحساباته نتيجة لعدم الاتفاق على تقدير مبلغ الضريبة بينه وبين الإدارة الضريبية المتمثلة بالمخمن في قسم الشركات أو الفروع الأخرى

## ٣-٢ الحالات العملية

الحالة الأولى : شركة ( A) للتجارة والمقاولات العامة المحدودة المسؤولة - بغداد  
2014/

## أولاً: نبذة عامة عن الشركة

تأسست الشركة بموجب شهادة التأسيس المرقمة (مش45602) والمؤرخة في  
2006/5/14  
يبلغ رأس مال الشركة مبلغ (1) مليار دينار.

## ثانياً: أهداف الشركة

تهدف الشركة في استثمار رؤوس الأموال في مجال دعم وبناء الاقتصاد الوطني عن طريق ممارسة الشركة نشاطها في قطاع التجارة والمقاولات العامة.

## ثالثاً: نتيجة نشاط الشركة للسنة المنتهية في 2014/12/31

قد أظهرت حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 صافي ربح  
مقداره (195,260,000) دينار ، وكما مبين في الخلاصة الآتية:  
- الإيرادات الكلية المتحققة خلال السنة المالية 2014 : 1,543,869,400  
- إجمالي المصاريف الجارية والتحويلية لسنة 2014 : 1,348,609,400  
-----  
صافي الربح للسنة المنتهية في 2014/12/31 : 195,260,000 دينار

الضريبة التي تفرض طبقاً لنتائج الحسابات أعلاه  
 $29,289,000 = 195,260,000 \times 15\%$  = 29,289,000 دينار

لم يقتنع المحن الضريبي في قسم الشركات بالربح أعلاه بسبب تولد شك لديه بعدم صحة كثير من مبالغ المصاريف في الإقرار الضريبي مقارنة مع السنوات السابقة لذلك تمت إحالة حسابات الشركة الى قسم التدقيق والفحص الضريبي.

## رابعاً: ملاحظات التدقيق الضريبي عن الشركة

تم المطالبة بالمجموعة الدفترية المحاسبية وفقاً لنظام مسك الدفاتر التجارية رقم (2) لسنة 1985 المعدل، إذ اشترط لمن يمسك حساباته على الحاسوب الإلكتروني الشروط الواردة في المادة (3) من النظام المذكور إلا أن الشركة قدمت اضبارة تتضمن أوراق قيود يومية غير مصادق عليها من قبل كاتب العدل، كما تم مطالبة الشركة بتقديم دليل التبويب الحسابي المصادق عليه من قبل السلطة المالية إلا أن الشركة لم تقم بتقديمه وعليه فان ذلك يُعد مخالفة للنظام المذكور آنفاً.

عند تدقيق و تحليل حساب المستلزمات السلعية في كشف العمليات الجارية والبالغ (1,324,034,400) دينار، اتضح للتدقيق الضريبي بأن هناك مبلغ قدره (40,530,000) دينار عن قيمة مشتريات متنوعة في أثناء السنة لا تتعلق بنشاط الشركة، مما ترتب على هذه الممارسة تضخيم حساب المستلزمات السلعية بمصاريف غير تشغيلية ولا تتعلق بنشاط الشركة ومن ثم سيؤثر على مجمل الربح وبالتالي تقلل من الأرباح .

سواء كان هذا التقدير بموجب الضوابط او التقدير الإداري.

2. حالة الوضع على اليد (الكبس) على السجلات والمستندات للمكلف سواء كان المكلف شخصية طبيعية أو معنوية بناء على أخبار واردة للإدارة الضريبية عن وجود حالة تهرب أو تلاعب وبالتالي يتم وضع اليد على السجلات والمستندات العائدة للمكلف ويتم جلبها للدائرة من قبل لجنة خاصة تشكل لهذا الغرض ويتم فحصها فحصاً مستندياً شاملاً.

3. بناء على طلب الإدارة الضريبية المتمثلة بالمحن و مدير قسم الشركات ومدراء الفروع لغرض فحص الحسابات والبيانات المالية للمكلف (طبيعي أو معنوي) للتأكد من سلامتها وقد يكون طلب التدقيق لفقرات محددة في البيانات المالية أو لكامل البيانات المالية لسنة أو لعدة سنوات سابقة.

التدقيق والفحص الميداني لبعض الحالات والشركات ذات النشاط الواسع بسبب حجم النشاط وكثرة السجلات والمستندات او أن طبيعة النشاط تفرض ذلك.

يتكون قسم التدقيق والفحص الضريبي من إدارة القسم ووكلاء المدير و(7) شعب ثلاثة منها مختصة في تدقيق حسابات المكلفين وهي (شعبة تدقيق حسابات المكلفين الأولى وشعبة تدقيق حسابات المكلفين الثانية وشعبة تدقيق حسابات المكلفين الثالثة)، وأن هذه الشعب تمارس نفس العمل التدقيقي لحسابات المكلفين وتتكون هذه الشعب من عدد من الموظفين الذين لديهم إلمام بالمبادئ المحاسبية من خريجي الدراسات العليا وكلية الإدارة والاقتصاد والمعاهد المحاسبية.

والشعبة الرابعة هي شعبة الرديات التي تتولى تمثية معاملات المبالغ المستقطعة كالأمانات او المدفوعة كإيرادات زيادة عن الضريبة التي تترتب على المكلف سواء كان المكلف من اصحاب المهن أو شركات أو ارباح نقل الملكية.

اما الشعبة الخامسة هي شعبة المتابعة التي تتولى المهام الآتية - :

- متابعة التقارير الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة الإجابة عليها.
- متابعة صحة الصور التي ترد الى القسم أو التي تصدر عنه.
- متابعة تقارير تقييم الأداء والمواقف الإحصائية وانجازات القسم للجهات الإحصائية وبشكل دوري.

والشعبة السادسة هي شعبة الحاسبة وتتولى هذه الشعبة المهام الآتية- :

- أدخل وارشفة تقارير التدقيق المنجزة من قبل شعبة الرديات وفق استمارة تعد لهذا الغرض لضمان ارشفة التقارير حسب تواريخ إصدارها ولضمان المحافظة على التقارير والمعلومات الأساسية الواردة

- توقيع الاستمارات والتقارير من قبل المدققين ومسؤولي الشعب ومدير القسم وتؤشر من قبل الحاسبة بالإدخال واعتبار ذلك أداة من أدوات الضبط الداخلي.

والشعبة السابعة هي شعبة القلم التي تتولى المهام الآتية- :

- ارشفة الكتب الواردة للقسم.
- ادامة لوحات الإعلانات وبشكل مستمر وتبليغ الموظفين بالواجبات التي يتم تكليفهم بها.
- مسك السجلات الضرورية وسجل الذمة الاصولي.

5000000 قد تم توزيعه لغير العاملين وتم ادراج العملية المذكورة ضمن مصاريف موزعة للعاملين لغرض الإنتاج وذلك لتضخيم المصروفات وتقليل مبلغ الضريبة وهذا أيضا تهرب ضريبي صحيح

5- ان المبلغ الضريبة قبل التدقيق الضريبي للشركة = 29,289,000

ومبلغ الضريبة بعد اجراء التدقيق الضريبي للشركة = 36,171,000

والفرق هو 6,882,000 دينار ويمثل مبلغ التهرب الضريبي التي حاولت الشركة اخفاء وهذا يدل على ان التدقيق الضريبي يعمل على كشف التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.

6- تم فرض عقوبة على الشركة بدفع مثلي الضريبة لغرض الحد من التهرب الضريبي للشركة وهذا يدل على ان التدقيق الضريبي يعمل على الحد من التهرب الضريبي عن طريق اكتشافه وفرض عقوبات على الشركات التي تمارس عملية التهرب الضريبي.

### الحالة الثانية : شركة (B) لخدمات المكائن المحدودة

#### أولا : معلومات عامة عن الشركة:

تأسست الشركة في 24 / 9 / 2003 برأس مال قدره (2) مليون دينار. يقع مركز الشركة في بغداد، تقوم الشركة باستيراد المكائن والمعدات الثقيلة وصيانتها. تم افتتاح فرعين للشركة في محافظتي البصرة واربيل وللشركة مخزن واحد في بغداد.

**ثانيا: هدف الشركة:** المساهمة في إثناء الجانب الاقتصادي والتنموي في مجال الخدمات والصيانة العامة للمكائن والمعدات الخاصة بإحدى الماركات العالمية من المكائن وفق خطط التنمية .

**ثالثا: الإيرادات والمصروفات:** بلغت إيرادات الشركة ومصروفاتها للسنة المنتهية (2015) كما مبين ادناه (المبالغ بالدينار) :

9,610,366,943 الإيرادات الجارية

(9,610,366,943) تنزل: المصروفات الجارية

308,413,455 فائض (عجز) العمليات الجارية المرحلة الأولى

6,580,000 تضاف: الإيرادات التحويلية الاخرى

(84,453,379) تنزل: المصروفات التحويلية الاخرى

230,540,076 فائض العمليات الجارية المرحلة الثانية

الضريبة التي تفرض على الشركة طبقا لحساباتها

230,540,076 \* 15% = 34,581,011 دينار

#### رابعاً: ملاحظات حول الشركة:

تتبع الشركة نظام إدخال المعلومات الخاصة بها على الحاسبة حسب النظام الإلكتروني المتبع عالمياً.

تم تقديم الشركة لحساباتها سنة 2016 الى قسم الشركات عن سنة 2015، تولد شك لدى المحمن الضريبي بعدم مصداقية ارقام المصاريف في القوائم المالية المصادق عليها من قبل مراقب الحسابات والمقدمة من قبل المكلف الى الإدارة الضريبية، لذلك تم فحص مصاريف

تم إخفاء أسماء تلك الشركات وكنشوفات البيانات المالية الخاصة بتلك الشركات من قبل الهيئة العامة للضرائب عملاً بالمادة (53) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل.

15% نسبة ضريبة الدخل من الشركات وفق قانون الضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل.

تضمن حساب الاندثار والإطفاء والبالغ (875,000) دينار مبلغ (350,000) دينار عن اندثار الآلات ومعدات غير مستخدمة في الإنتاج ولا تعود ملكيتها الى الشركة.

تبين للمدققين الضريبيين ان هناك مبلغ ضمن المستلزمات السلعية بمقدار (5000,000) تم توزيعه من قبل الشركة كمكافآت لغير العاملين وبذلك يكون حساب مبلغ الضريبة طبقاً لنتائج التدقيق الضريبي كالآتي:-

195,260,000 دينار صافي الربح للسنة المنتهية في 2014/12/31

تضاف : المصاريف المرفوضة ضريبياً

40,530,000 عن قيمة مشتريات متنوعة لا تتعلق بنشاط الشركة

350,000 عن قيمة اندثار الآلات ومعدات غير مستخدمة

5000,000 عن قيمة مكافآت لغير العاملين

المبلغ الخاضع للضريبة 241,140,000 دينار

- مبلغ الضريبة المتحققة وفقاً للمبلغ الذي تم التوصل إليه :

241,140,000 X (15% نسبة الضريبة) = 36,171,000 دينار

تم نحاسبة الشركة نتيجة لتلاعها بالحسابات المقدمة لغرض التحاسب الضريبي، بدفع مبلغ مثلي الضريبة استناداً الى المادة (59) من قانون رقم 113 لسنة 1982 المعدل .

#### تحليل الحالة لشركة (A): تتلخص تحليل الحالة من الباحثين بالآتي:

1- ان الشركة (A) قد قدمت حساباتها بربح مقداره 195,260,000 الا ان المحمن الضريبي لم يقتنع بمبالغ المصاريف، وذلك لمقارنة مصاريف سنة 2014 مع مصاريف الشركة للسنوات السابقة اتضح ان هنالك فرق كبير في مبالغ مصاريف سنة 2014 مما أدى الى إحالة حسابات الشركة الى قسم التدقيق والفحص الضريبي.

2- قام قسم التدقيق الضريبي بتدقيق مبالغ المصاريف لسنة 2014 بأسلوب التدقيق المستندي الشامل وطبيعة المصاريف وعن طريق دراسة طبيعة المصاريف وجد ان هنالك مصاريف مقدارها (40,530,000) دينار لا تتعلق بنشاط الشركة تمت اضافتها لغرض تضخيم المصاريف لغرض تقليل مبلغ الربح الضريبي وتعتبر هذه الحالة تهرب ضريبي صريح غير مشروع بغية التخلص من جزء من العبء الضريبي.

3- من خلال التدقيق المستندي والتحقق من ملكية الآلات والمعدات والموجودات الثابتة التي قام بها فريق التدقيق الضريبي وجد ان هنالك آلات ومعدات لا تعود ملكيتها للشركة وتم احتساب اندثارها و اضافته لمبلغ الاندثار الإجمالي لغرض تضخيم مبلغ الاندثار وتقليل صافي الربح وهذه الطريقة هي تهرب ضريبي صريح مخالف للقانون.

4- عن طريق التدقيق المستندي للمصاريف وطبيعة المصاريف وجد ان هنالك مبلغ

4,317,014	وقود وزيت	يضاف اليه مبالغ المصاريف المرفوضة +
6,082,015	مصاريف سلعية متنوعة	
11,589,700	صيانة وسائل النقل	
20,173,415	السفر والإيفاد	
159,054	اشترك شركة زين (فاتورة) 30 فاتورة	
6,842,572	كارتات	
1,711,103	اشترك شركة Lion للإنترنت	
6,311,400	تدريب وتأهيل	
3,003,900	دعاية وإعلان	
4494,190	مصاريف خدمة متنوعة	
295,224,439	الربح بعد الفحص الضريبي =	
	مبلغ الضريبة = 295,224,439 * 15% = 44,283,665 دينار	
	ومما سبق يتضح ان:	

- 1- قامت الشركة بتضخيم مصاريفها لغرض تقليل مبلغ الضريبة من خلال ادراج مصاريف وهمية لا تحتوي على اثباتات.
- 2- استخدم التدقيق الضريبي أسلوب العينات وتوصل ان الشركة قامت بتضخيم حجم المصاريف.
- 3- ساهم التدقيق الضريبي في زيادة الإيرادات الضريبية عن طريق كشف الغش الضريبي.

#### الحالة الثالثة : شركة (C) لأنتاج الالبان

كشفت العمليات الجارية لشركة منتجات الالبان

ايراد النشاط الجاري ..... 105,492,500

يطرح منه المصاريف

الرواتب والأجور ..... 665,280

المستلزمات السلعية ..... 101,252,824

المستلزمات الخدمية ..... 784,750

الأندثار ..... 122,599

فائض العمليات ..... 2,667,047

الضريبة وفق حسابات المكلف

400,057 = 15% \* 2,667,047 دينار

لم تقتنع الإدارة الضريبية بالحسابات المقدمة من الشركة فيما تم تمسك الشركة بحساباتها وبذلك تم إحالة الحسابات الى قسم التدقيق والفحص الضريبي الذي تولى عملية فحص حساباتها وتبين من خلال الفحص الاتي:-

اكتشف التدقيق الضريبي من خلال أسلوب التدقيق المستندي ودراسة نظام التكاليف والإنتاج والبيع بان الشركة قد قامت بتخفيض أسعار بيع مادة القهقر للعبوة الواحدة زنة ( 100 غم ) لبعض الأشهر من السنة ، إذ قامت باحتساب سعر بيع العبوة الواحدة بمبلغ (25) ديناراً بينما كان سعر بيع العبوة لبقية أشهر السنة بمبلغ (250) دينار للعبوة الواحدة. وبذلك لم تأخذ لجنة التدقيق بصحة سعر البيع لان كلفة العبوة الواحدة من الحليب المستورد زنة (100) غم يبلغ (120) بموجب حسابات الشركة لذلك ان بيع سعر العبوة بمبلغ (25) دينار يعد اقل من كلفة التصنيع ، لذلك قام فريق التدقيق بإعادة احتساب سعر العبوة لجميع الأشهر بمبلغ (250) دينار للعبوة

الشركة بأسلوب العينات من قبل قسم التدقيق والفحص الضريبي في الهيئة العامة للضرائب وتم أخذ السجلات الآتية:

- 1- سجل أستاذ عدد (1)
  - 2- سجل يومية المصرف من كاتب العدل عدد (5)
  - 3- فايل مانيلا عدد (1) ويحتوي على العقود الخاصة للشركة
  - 4- سجل القاصة والبنك عدد (4) تخص الحركة اليومية للبنوك والقاصة للشركة
  - 5- بوكس فايل عدد (55) تم أخذ عينة منها عدد (19) بوكس فايل
  - 6- دفاتر الوصولات عدد (11) والتي تخص الحركة اليومية للمخزون.
- تم أخذ عينة من المصروفات التي كانت تبلغ (9,610,366,943) وكان مبلغ العينة (223,687,400) وكانت العينة من ثلاث شهور هي (كانون الثاني، نيسان، آب) وتم أخذ الفقرات التي تعد مهمة للوصول إلى تحديد دقيق وعادل للدخل الخاضع للضريبة على النحو الآتي:

جدول (1)

عينات المصاريف المأخوذة من حسابات شركة (B)

الفقرة	(المبلغ الإجمالي)	المبلغ المرفوض من العينة
وقود وزيت	58,861,820	4,317,014
مصاريف مياه حكومية	1,314,720	-
كهرياء	8,620,350	-
مصاريف سلعية متنوعة	54,062,360	6,082,015
صيانة وسائل النقل	73,642,643	11,589,700
السفر والإيفاد	121,040,490	20,173,415
اشترك شركة زين (فاتورة) 30 فاتورة	10,603,590	159,054
كارتات	68,425,730	6,842,572
اشترك شركة Lion للإنترنت	50,101,495	1,711,103
تدريب وتأهيل	34,076,500	6,311,400
دعاية وإعلان	20,025,270	3,003,900
مصاريف خدمة متنوعة	54,708,436	4,494,190
المجموع	555,483,404	64,684,363

المصدر: تقرير الفاحص الضريبي للشركة (B)

وكانت أسباب الرفض هو عدم وجود مستندات واثباتات عن حقيقة المصروف. تبين من خلال فحص عينة من المصاريف ان معظم المصاريف عينة الفحص لا تحتوي على مستندات ثبوتية وعدم مصداقية ادلتها لذلك قام الفاحص برفض كثير من المصاريف عند اجراء عملية التحاسب الضريبي.

بعد انتهاء عملية الفحص قام الفاحص الضريبي برفض كثير من المصاريف وتخويلها على الربح الضريبي لغرض احتساب مبلغ الضريبة وأصبح كالآتي:

230,540,076

الربح بموجب حسابات الشركة =

الضريبي.

3- من خلال الجدول أعلاه يلاحظ من عمود (الفرق لصالح الحصيلة الضريبية) نلاحظ ان التدقيق الضريبي من خلال عمله قام بإعادة مبالغ كبيرة الى خزينة الدولة العامة عن طريق كشفه لحالات التهرب الضريبي وهذا ما ينعكس اثره إيجابيا على الحصيلة الضريبية وتمويل الموازنة العامة. ومن خلال ما ورد أعلاه نستطيع اثبات فرضية البحث التي نصت للتدقيق الضريبي دور في زيادة الإيرادات الضريبية وتمويل موازنة الدولة عن طريق كشف التهرب الضريبي والحد منه.

#### ٤ / الاستنتاجات والتوصيات

##### ٤-١ الاستنتاجات

من خلال تحليل وتفسير الحالات الثلاثة في الجانب العملي للبحث توصلنا الى النتائج الآتية:

- 1- يعمل التدقيق الضريبي على اكتشاف التهرب الضريبي من خلال عدة وسائل متبعة في التدقيق والفحص الضريبي للإقرارات المكلفين وملفاتهم.
- 2- ان التدقيق الضريبي يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية التي تقوم بتمويل الموازنة العامة للدولة وسد نفقاتها وذلك من خلال اكتشاف التهرب الضريبي وإعادة مبالغ التهرب الضريبي الى الخزينة وحفظ حقوق الخزينة.
- 3- من الحالة رقم (1) و(3) في الجانب العملي نرى ان قسم التدقيق الضريبي في الهيئة العامة للضرائب يفرض غرامات على الشركات التي تقوم بالتهرب الضريبي بدفع مثلي مبلغ الضريبة وبذلك يعمل التدقيق الضريبي الى الحد من عملية التهرب الضريبي للشركات من خلال فرض عقوبات على الشركات المخالفة.
- 4- يعمل التدقيق الضريبي على تحقيق العدالة الضريبية بحيث ان ممارسة عملية التدقيق الضريبي على الشركات لغرض التحقق من مبلغ الضريبة يجعل جميع الشركات في وضع واحد امام القانون الضريبي.

##### ٤-٢ التوصيات

- 1- ضرورة تدعيم اقسام التدقيق والفحص الضريبي في الهيئة العامة للضرائب بقوانين أكثر للاطلاع والكشف عن ملفات وانشطة المكلفين وكذلك زيادة قوانين العقوبات والتشديد عليها في القوانين الضريبية.
- 2- دعم اقسام التدقيق في الهيئة العامة للضرائب بوسائل حديثة وتدريب الموظفين على احدث وسائل التدقيق الحديثة والالكترونية من خلال إقامة الدورات العلمية والعملية وتفعيل النظم الالكترونية في عمليات التدقيق.
- 3- ضرورة تدعيم موظفين التدقيق والفحص الضريبي بنظام حوافز مالية عن كل حالات التهرب الضريبي الذي يتم اكتشافه من قبل المدققين.
- 4- ضرورة نشر ثقافة الوعي الضريبي بين افراد المجتمع وبيان أهمية الضريبة في تمويل الموازنة وسد النفقات العامة للدولة وتحسن الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة.

الواحدة. فظهر هنالك مبلغ من المبيعات قدره (24,411,375) دينار تم اعادته للربح الضريبي.

وبذلك يصبح مبلغ الوعاء الضريبي (27,078,422) دينار وان مبلغ الضريبة =

$$4,061,763 = 15\% * 27,078,722 \text{ دينار}$$

والفرق في مبلغ الضريبة قبل التدقيق الضريبي وبعد التدقيق الضريبي هو 3,661,706 دينار تم رده الى الخزينة  
تم فرض غرامة على الشركة بدفع ضعف مبلغ الضريبة استنادا الى المادة (59) من قانون رقم 113 لسنة 1982 المعدل .

#### ٣/تحليل النتائج واختبار الفرضية

من خلال ما سبق ومن خلال نتائج الجانب العملي نستطيع تحليل النتائج عن طريق الجدول الآتي :

جدول (2) تحليل نتائج الحالات العملية

رقم الحالة	نوع التهرب الضريبي المكتشف عن طريق التدقيق الضريبي	طريقة التدقيق الضريبي	الاجراء المتخذ للحد من التهرب الضريبي	مبلغ الضريبة قبل التدقيق الضريبي	مبلغ الضريبة بعد التدقيق الضريبي	الفرق لصالح الحصيلة الضريبية
1	1- ويوجد مشروبات متنوعة في أثناء السنة لا تتعلق بنشاط الشركة لغرض زيادة المصاريف 2- هناك آلات ومعدات لا تعود ملكيتها للشركة وتم احتساب الترخا وبضائفة لمبلغ الألتا الإجمالي لغرض تخفيض مبلغ الألتا. 3- هناك مبلغ 5000000 قد تم توزيعه لغرض العائض وتم اراج العملية المذكورة ضمن مصاريف موازنة للمدنيين لغرض الإنتاج لغرض تخفيض المصروفات	التفحص المستندي للامال والمقارنات بين السنوات	فرض غرامة بدفع مثلي الضريبة وفق قانون صرية الدخل العراقي	29,289,000	36,171,000	6,882,000

2	إراج مصاريف وهبئة لا تحتوي على أي إثباتات ومستندات لغرض تقليل مبلغ الضريبة.	النقص الاختباري	إضافة المصاريف الوهبئة الى الربح الضريبي	34,581,011	44,283,665	9,702,654
رقم الحالة	نوع التهرب الضريبي المكتشف عن طريق التدقيق الضريبي	طريقة التدقيق الضريبي	الاجراء المتخذ للحد من التهرب الضريبي	مبلغ الضريبة قبل التدقيق الضريبي	مبلغ الضريبة بعد التدقيق الضريبي	الفرق لصالح الحصيلة الضريبية
3	تخفيض سعر البيع للوحدة الواحدة من المنتج لغرض تخفيض قيمة المبيعات وتقليل مبلغ الضريبة	تدقيق مستندي ودراسة نظم التكاليف والإنتاج والبيع	فرض غرامة بدفع مثلي الضريبة وفق قانون صرية الدخل العراقي	400,057	4,061,763	3,661,706

ومن الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- 1- ساهم التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي باستخدام أسلوب التدقيق الشامل والاختباري ودراسة الأنظمة المحاسبية للشركات محل الفحص.
- 2- بعد انتهاء عمليات الفحص واكتشاف التهرب الضريبي في الحالة (1) و(3) قام قسم التدقيق والفحص الضريبي بفرض عقوبات ضريبية بدفع مثلي الضريبة على الشركات التي قامت بالتحايل في تخفيض مبلغ الضريبة لغرض الحد من عملية التهرب

بوعكاز , سميرة 2015"مساهمة فعالية التدقيق الجنائي في الحد من التهرب الضريبي". دراسة حالة  
بمديرية البضرائب مصلحة الابحاث والمراجعات بسكرة / الجزائر.

العدي, ابراهيم 2015" أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي " , مجلة جامعة دمشق للعلوم  
الاقتصادية والقانونية, المجلد 31 و العدد الاول .

الدالي, سليمان " دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي", دراسة ميدانية في  
مديريات المال محافظة اللاذقية .

### المصادر الاجنبية

Irena, Macerinskien, & Dalia, Daujotait. 2014 development  
Performance Audit In Public sector, Vilnius, Lithuania  
Technical University,

Bailey, James 2015, Tax Investigation Secrets Revealed, British  
Library, England.

Irena, Macerinskien, & Dalia, Daujotait 2000. development  
Performance Audit In Public sector, Vilnius, Lithuania  
Technical University,.

Bailey, James 2013, Tax Investigation Secrets Revealed, British  
Library, England,

### المواقع الالكترونية

[www.nazaha.iq/Iraq Comission on Public Integrity](http://www.nazaha.iq/Iraq%20Comission%20on%20Public%20Integrity)

[www.Jasnet.pi-jastrzebaki](http://www.Jasnet.pi-jastrzebaki)

### المصادر

#### المصادر العربية:

#### اولا: الكتب

الشافعي, جلال 2006 , مبادئ المحاسبة الضريبية.

الكمي, 2008. جبار محمد, التدقيق والفحص الضريبي, الطبعة الثانية, مكتب الكرار, بغداد.

عطا, محمد حامد 2002, الفحص الضريبي علما وعملا, دار الطباعة الحرة, الإسكندرية , .

رمضان, إساعيل خليل, 2000 المحاسبة الضريبية ,كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد,

#### ثانيا : النوريات والرسائل والاطارح:

أحمد, منى عبد الفتاح 2014, أثر حوكمة الشركات في مخاطر الضريبة, بحث دبلوم عالي معادل  
للماجستير في الضرائب, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, جامعة بغداد..

السامرائي, يسرى ممدى و العبيدي 2012, زهرة خضير, تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل  
معالجته في النظام الضريبي العراقي, بحث منشور في مجلة جامعة الاتبار للعلوم الاقتصادية  
والإدارية , مجلد 4 عدد 9 لسنة.

العبيدي, عماد توفيق محمد, 2010. الفحص الضريبي على الدخل لتحقيق وعاء مقبول في ضوء  
تمسك المكلفين بحساباتهم, رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير, المعهد العالي للدراسات  
المحاسبية والمالية, جامعة بغداد.

أبو سمهانة, نيفين عبد الله, 2006 . مجالات استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية  
المراجعة, رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية, غزة .

جدعان, فرقد فيصل, 2016 دور جودة التدقيق الخارجي في زيادة فاعلية عملية الفحص  
الضريبي, مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية, العدد الأول, جامعة المثنى.

حوسو, محمود الذيب 2000"التدقيق لأغراض الضريبة"رسالة ماجستير في المنازعات  
الضريبية, جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا, فلسطين.

خليل, عطا الله, العوامل المؤثرة في التخطيط لعملية التدقيق في المكاتب الأردنية في ضوء معيار  
الأهمية النسبية-دراسة ميدانية, مجلة جامعة دمشق-العدد الثاني.

شرف, سمير والعريدي, عدنان والحطيب, ناصر, 2007 توثيق إجراءات الفحص الضريبي من  
منظور متطلبات إدارة الجودة الشاملة, دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في  
وزارة المالية الأردن, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم  
الاقتصادية والقانونية - المجلد (29) العدد (2).

محمد, عماد توفيق ومحمد, ايمان شاكر "الفحص الضريبي على الدخل لتحقيق وعاء مقبول في ضوء  
تمسك المكلفين بحساباتهم/دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب" منشور على الموقع

[www.Jas.net](http://www.Jas.net).

كمال, محمد عامر و الشياح, عبد الأمير عبد الحسين, 2016 استخدام تحليل الانحدار كأجراء  
تحليلي لغرض المساعدة في اتخاذ القرارات في التدقيق الضريبي, مجلة الدراسات المحاسبية  
والمالية المجلد الحادي عشر, العدد 35 الفصل الثاني, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية  
جامعة بغداد.



# Dispute Resolution in Petroleum Contracts; A Case Study of the Kurdistan Regional Government's Petroleum Contracts

Arez Mohammed Sediq Othman  
College of Law, University of Sulaimani, Kurdistan Region – F.R. Iraq

## Abstract

**Premeditated handling of settling disputes is one of the main issues that international parties have to take into consideration in concluding contracts. Having effective dispute resolution provisions is one of the key factors that will lead to success in international agreements. In the recent years, the Kurdistan Region of Iraq has made lots of transactions in petroleum industry by concluding many international agreements with various international companies in the energy sector. Negotiation, mediation and arbitration have been adopted by the Kurdistan Regional Government in details, through its Oil and Gas Law No.28 of 2007 and signed production sharing contracts, as means of dispute resolution. Nonetheless, having less experience in this field has weakened the position of the host government in front of foreign companies. Moreover, the recent case of Dana Gas versus Kurdistan Regional Government has proven this fact; it was an indication that the Kurdistan Region has to be more cautious when it comes to regulate the terms and conditions of the contracts with the international companies, particularly in dispute resolution part. This paper will shed light on the available mechanisms to resolve every kind of disputes between the conflicted parties, with the specific focus on Kurdistan Region. Investigating the effectiveness and enforceability of alternative dispute resolution mechanisms is another major part of this paper.**

## I. Introduction

Due to the multifaceted and long-term nature of petroleum contracts, disputes and conflicts are inevitable. A dispute can be defined as “a disagreement concerning a matter of fact, law, or policy where a claim or assertion of one party is met with refusal, denial or counter-claim by another” (M.Gaitis, 2017, p.7). Further, The European Commission defined alternative methods of dispute resolution as out-of-court dispute resolution processes conducted by a neutral third party (Green Paper, 2002, p.29). Involving different parties in different countries who are part of the transaction has given an international character to the dispute. Having large, complex and capital-intensive projects in the petroleum sector require complex set of rules to resolve disputes between the parties of transactions; litigation or alternative dispute resolution will be resorted by parties of petroleum

contracts which is also considered as a major concern in all transactions.

Moreover, many forms of disputes might arise in oil and gas contracts starting from upstream activities by oil companies such as joint operating agreements, balancing agreements, production sharing contracts, Joint ventures and mining partnership, drilling contracts and service contracts to midstream disputes such as gas gathering and production handling disputes, gas processing disputes and downstream activities including oil and gas sales agreements, refineries, sales of oil and gas assets and technologies. In all the above-mentioned stages of oil and gas transactions, disputes are invariable between the parties of the agreement (M.Gaitis, 2017, p.12-15). The adoption of alternative dispute resolution mechanism is not always welcomed by scholars, for instance, Nussbaum has argued that “It will be admitted that the increase of arbitration might endanger state jurisdiction and the high ideals of impartial justice, if legislative and judicial measures for the remedy of abuses were not provided” (Contini, 1959, p.283-285). Nonetheless, alternative dispute resolution, in particular arbitration, is commonly used among the national and international characters. The Kurdistan Regional Government, due to its various contracts with international companies, has chosen alternative dispute resolution to resolve any future disputes.

## Research objectives

There are many tools for settling the contractual disputes between the parties of any agreement; litigation and what is known as Alternative Dispute Resolution (ADR). The latter is more favorable from the perspective of international contractors as the former will provide extra privilege to the host country due to the lack of knowledgeability of the rules and regulations from international contractors' side. Arbitration is the most prominent mechanism that will be resorted by contracting parties to settle their disputes over the implementation of their contract. Kurdistan Regional Government has entered into many petroleum contracts with international oil companies in the recent years. This paper will try introduce applicable mechanisms of resolving disputes between the KRG and other international oil companies. It will also investigate the provisions of the KRG's Oil and Gas Law No.28 of 2007 and the signed model of the production sharing contracts relating to dispute resolution mechanisms.

## Research problems

Kurdistan Region of Iraq is quite unfamiliar to the petroleum industry which led to the lack of experience when it comes to implement the exploration and production contracts with international companies. Besides, the legal issues with the Iraqi Federal Government has hardened the burden of the Kurdistan Regional Government toward contractors. The Kurdistan Region of Iraq has adopted alternative dispute resolution mechanism over litigation to settle its disputes with the international companies, namely negotiation, mediation and arbitration. The KRG has a bitter experience in resolving its disputes with the international companies as it has lost millions of US dollars with Dana Gas and other international oil companies. The KRG needs extra efforts in dealing with the implementation of the available tools for disputes resolution as oil companies have an accumulated experience in this field. Further, the internal legal conflict between the KRG and the Federal Government has a reverse impact on the position of the KRG in resolving its dispute with the contractors in petroleum sector.

## Research methodology

An analytical approach has been adopted in conducting the research; the concept of alternative dispute resolution will be illustrated with the depth discussion on how the Kurdistan Regional Government's legal system has adopted these mechanisms. The KRG's Oil and Gas Law No.28 of 2007, the KRG's model of Production Sharing Contracts, the Convention on the Settlement of Investment Disputes (ICSID Convention) and Washington Convention will be discussed to answer research question.

## Research outline

One section of the paper has been dedicated to study dispute resolution clause, and this includes negotiation, mediation and arbitration. Followed by the discussion of the valid dispute resolution clauses in the KRG's Oil and Gas Law no.28 of 2007 and signed production sharing contracts. Finally, the enforceability of arbitration clause in international law is another significant part of the argument.

## II. Conflict resolution clauses

As the general principle, parties of any contractual relation will determine methods of resolving disputes that might arise as a result of implementing the content of the contract. In the absence of such clause, the disputed parties might face two potential problems: they might recourse to find a mutually agreed mechanism to solve the dispute by negotiating the process while the tension between the parties will decrease the chance of coming to the compromise. The second choice is when one party (most of the time the company) might resort to the local court of the host country; in this scenario, the foreign company is at the risk of language and unfamiliar legal system of the host state (Li, 2006, p. 791 – 792). Thus, it is highly agreed that parties of any international contractual relation shall determine methods of resolving disputes. The most common tools of resolving disputes are negotiation, mediation and arbitration.

## First: Negotiation

There are multiple choices for the parties to international commercial contracts to be used when it comes to settle the potential disputes over the terms and conditions of the contract (Contini, 1959, p.285-287). The mechanisms of dispute settlement vary based on the mutual agreements of the parties; they can be separately adopted or on the proviso basis. Negotiation, mediation and arbitration are among the most prominent methods of dispute resolution. The most commonly used tools of conflict resolution are negotiation as a non-binding way to the parties and it is considered to be the least costly mean compare to mediation and arbitration. Further, resolving the issues between the parties of the conflict by negotiation will produce a positive indication that parties have understood the essence of the problem and came to a mutual agreement (Holland, 2000, p. 453). Negotiation has been defined as “any form of direct or indirect communication whereby parties who have opposing interests discuss the form of any joint action which they might take to manage and ultimately resolve the dispute between them” (The Law Society of Upper Canada, 1992, p.6). Moreover, if the contract articulated a provision with regard to use such tool, the parties are bound to recourse to it without having any obligation to the outcome of the discussion. Hence, negotiation is seemed to be ineffective mechanism of dispute resolution outcome-wise. The KRG in its production sharing contracts with international oil companies have adopted negotiation as a first step to settle any dispute arise between the parties. It states that “... in the event of any dispute between the parties (or between any entity constituting the contractor and the government) arising out of or relating to this contract, including a dispute regarding its existence, validity or termination, the parties shall first seek settlement of the dispute by negotiation” (Article 41(1) of the KRG's model of production sharing contracts). This indicates that resorting to negotiation by the parties of the conflict is mandatory before seeking any other tools.

Close in its premises, there is clause that will be inserted by international companies in their agreement allowing the parties to seek for reviewing the terms and the conditions known as renegotiation clause. The concept of renegotiation should not be mixed with negotiation of the contract as a tool of alternative dispute resolution or ADR, as negotiation is either a section before signing an agreement or a practice to be followed in time of dispute between the parties during the life of the agreement before resorting to litigation or arbitration. In the KRG's Oil and Gas Law No.28 2007 negotiation could be found for both purposes. For instance, in article 4, the relevant authority to sign any agreement with the contractor would be either the minister of natural resources or any other agencies appointed by the minister (Article 4(b) of the KRG's Oil and Gas Law, No.28 of 2007). In Indonesia, PERTAMINA (state Oil Company) is responsible of negotiations and preparing a draft of contract then the minister gives its advice and recommendations. This method will give opportunity to the host country for further scrutinizing and monitoring the terms and conditions of the contract (Fabrikant, 1975, p. 306-310). In the KRG, the minister of natural resources responsible for every procedures regarding negotiation and concluding contracts; giving such a sole discretion to the ministry (or the minister) may lead to corruption and the lack of transparency (E. Smith, 1992, p. 503-504). Regarding negotiation as a way to settle legal disputes between the parties of the agreement, the KRG in its petroleum act under resolution of

disputes states that "... If a dispute arises relating to the interpretation and/or application of the terms of an authorization between an authorized person and the minister, the parties shall attempt to resolve that dispute by means of negotiation" (Article 50/second(1) of the KRG's Oil and Gas Law, No.28 of 2007).

### Second: Mediation

When parties of the dispute will not reach to an agreement after negotiating the surrounding circumstances of the conflict, there is another step that can be utilized as an advanced form of alternative dispute resolution which is known as mediation; merely asking the third party to resolve the problem based on the mutual agreement. As it has been mentioned by Sir Robert A. Baruch Bush and Joseph P. Folger, in the *Promise of Mediation*, "in any conflict, the principal objective ought to be to find a way of being neither victims nor victimizers, but partners in an ongoing human interaction that is always going to involve instability and conflict." (Robert A. Baruch Bush & Joseph P. Folger, 1994, p. 229).

The process of mediation is considered as the voluntary and informal in settling disputes between the conflicted parties. Thus, it is the assigning of the third party, a neutral person by using specific negotiation and communication techniques and it is totally controlled by the parties themselves. The mediator behaves like a facilitator in reaching an agreement to end the disputes; hence, the mediator will not make any decision except the express of their views on the issue and leave the decision to the parties (Sheffield, 2014, p.29). In the KRG's model of production sharing contracts, it is stated that parties of the dispute shall use the London Court of International Arbitration (LCIA) rules for mediation. Article 1 of the LCIA articulates that "Where there is a prior existing agreement to mediate under the Rules (a "Prior Agreement"), any party or parties wishing to commence a mediation shall send to the Registrar of the LCIA Court ("the Registrar") a written request for mediation". Meanwhile, article 2 of the same rules specify the situation when there is no prior mutual agreement between the parties. It states that "Where there is no Prior Agreement, any party or parties wishing to commence a mediation under the Rules shall send to the Registrar a Request for Mediation, which shall briefly state the nature of the dispute and the value of the claim". Thus, all the mediation procedures will be derived from the LCIA rules in case of dispute settlement between the KRG and any other international oil companies.

### Third: Arbitration

The final resort for the disputed parties, who do not choose litigation in resolving their contractual disputes, is arbitration. When the parties of any contractual relationship agreed on having arbitration to resolve their disputes, they abandon their relationship to be ruled and subjected to the jurisdiction of the national court (Julian D M and others, 2003, p.5-6). Arbitration will give a wide authority to the arbitrators to determine the most appropriate measures and procedures in any arbitration trial. For instance, article 19 of the International Chamber of Commerce Rules states that "The proceedings before the arbitral tribunal shall be governed by the Rules and, where the Rules are silent, by any rules which the parties or, failing them, the arbitral tribunal may settle on, whether or not reference is thereby made to the rules of procedure of a national law to be applied to the arbitration." The Kurdistan Regional Government of Iraq, in both

Oil and Gas legislation and its contracts with contractors, has adopted arbitration to settle its contractual disputes with the international oil companies. In the following part, the light will be shed on the KRG's oil and gas dispute resolution on the concentration of arbitration.

### III. KRG's oil and gas dispute resolution

All parties of disputes have right to recourse to arbitration to resolve arisen conflicts, national or international. The International Chamber of Commerce has described the nature of business dispute of an international character between the disputed parties of international agreement by stating that "the international nature of the arbitration does not mean that the parties must necessarily be of different nationalities. By virtue of its object, the contract can nevertheless extend beyond national borders, when for example a contract is concluded between two nationals of the same State for performance in another country, or when it is concluded between a State and a subsidiary of a foreign company doing business in that State." (The International Solution to International Business Disputes-ICC Arbitration,1983). Further, the French Code of Civil Procedure has conditioned the international nature of arbitration when interest of international trade is involved (Article 1492 of the French Code of Civil Procedures). Thus, any dispute between the KRG and international oil companies are of international nature and the KRG has right to file arbitration claim against foreign parties and vice versa. By resorting to arbitration, the jurisdiction of the national courts in Iraq will be precluded and the arbitration clause in production sharing contracts will replace the national court to settle any potential dispute with international oil companies.

In the KRG's Oil and Gas Law No.28 of 2007, dispute resolution has been ranged in chapter thirteen, article 50. The law determines two main mechanisms for dispute resolution, namely negotiation and arbitration; hence, mediation or conciliation have not adopted in the applicable law unlike the KRG's model of production sharing contracts when it adopted mediation between the disputed parties if they fail to sort their issues by negotiation (Article 41 of the KRG's model of production sharing contracts). According to the valid law, the minister of natural resources in the KRG is authorized to settle all the disputes among the persons in case if dispute resolution tools have not agreed upon between the contracting parties or any other disputes in relation to other parties apart from the Kurdistan Regional Government (Article 50v(first) of the KRG's Oil and Gas Law No.28 of 2007). However, with regard to the disputes that arose out of the interpretation or application of the terms related to authorization between an authorized person (contractor) (Article 1(24) of the KRG's Oil and Gas Law No.28 of 2007, that defines authorized person as a Contractor; or the Person to whom the responsibility has been granted in accordance with the Authorisation and Access Authorisation.), and the minister, negotiation shall be taken as a mean of resolving the dispute. In case the dispute could not be resolved by negotiation, the dispute shall be submitted to arbitration (Article 50(second/1&2) of the KRG's Oil and Gas Law No.28 of 2007). Thus, it can be said that arbitration is the final step to be taken to settle the disputes.

The recognized arbitration procedures and rules in conducting arbitration between Minister and authorized person(contractor) are the following conventions

- “(a) the 1965 Washington Convention, or the regulations and rules of the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID) between States and Nationals of other States;
- (b) the rules set out in the ICSID Additional Facility adopted on 27 September 1978 by the Administrative Council at the ICSID between States and Nationals of other States, whenever the foreign party does not meet the requirements provided for in Article 25 of the Washington Convention;
- (c) the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International

Trade Law (UNCITRAL);

- (d) the arbitration rules of the London Court of International Arbitration (LCIA);

or

- (e) such other rules of recognised standing (as agreed by the Parties, in respect of the conditions for implementation, including the method for the designation of

the arbitrators and the time limit within which the decision must be made)”. Article 50(second/3) of the KRG’s Oil and Gas Law No.28 of 2007).

In addition, more details of arbitration rules and procedures can be found in the KRG’s model of production sharing contract that have been signed with many international companies in the region such as Hunt Oil, GEP GKP/MOL and many others. Article 42 of the adopted model of production sharing contracts provide more details on arbitration procedures. The agreement states that “In the event that any Notice of Dispute is given in accordance with this Article 42.1, the parties to the Dispute shall first seek settlement of the dispute by Negotiation”

In case, the disputes were not resolved by negotiation, the agreement set out mediation according to the mediation procedures of the London Court of International Arbitration (LCIA) (Article 42(b) of the KRG’s model of Production sharing Contracts). Despite the fact that this mechanism has not been adopted by the KRG’s Oil and Gas Law No28 of 2007, mediation can be followed as it will provide extra space to the parties of the conflict to settle their disputes. This does not create any impact on the enforceability of mediation as it has been agreed upon throughout contracts with the contractors. Moreover, if mediation cannot resolve the dispute within (A) sixty (60) days of the appointment of the mediator, or such further period as the parties to the Dispute may otherwise agree in writing under the mediation procedure under Article 42.1 (b), and (B) one hundred and twenty (120) days after the delivery of the Dispute Notice, each party has right to refer the case to arbitration according to the provisions of London Court of International Arbitration (Article 42(c) of the KRG’s model of Production sharing Contracts). The arbitration will take place in London and the applicable law will be English law (Article 42(c/4) of the KRG’s model of Production sharing Contracts). These terms have weakened the legal position of the Kurdistan Region as the disputes will be subjected to the English law the Iraqi legal system has been alienated totally. Thus, KRG needs to hire international legal consultants. More concerningly for the

KRG as a host government is that the arbitration awards are not subject to any appeal, this is according to article 42(C/5) of the KRG’s model of production sharing contracts. The recent disputes between the KRG and Dana Gas have proven the fact that the KRG seems to be in a difficult position.

Recently, the Kurdistan Regional Government has concentrated its attention on exploring and producing gas as it is announcing that a 461-million-squarefoot as a reserve site for building the Kurdistan Gas City has been designed (KRG-MOP, A Report of The Republic of South Korea Course from 2004 to the End of 2008). In 2007, both Dana Gas and Crescent Petroleum were granted a service contract for exploring and producing natural gas in Chemchemal and Khor Mor gas field which resulted in producing gas for local power generation. Under the agreement, these two companies with both OMV and Mole who joint them in May 2009, are paid for LPG as by products (Robin Mills, 2016, p.8-9). However, many legal issues have come between the KRG and Dana Gas by which Dana Gas claims millions of US dollars throughout arbitration process via the London Court of International Arbitration. The case was filed with the London Court of International Arbitration in 2013 over payments for gas liquids production; in July 2015 the arbitration court confirmed the claimants’ long-term contractual rights, and in November that year it awarded them \$1.96 billion for outstanding unpaid invoices, the validity of which was confirmed by a judgement of 20 November 2015 (England v. Wales, 2015). On 29 November 2015, Dana Gas said that it had been awarded \$1.981 billion for unpaid condensate and LPG, with a judgement on compensation for the delayed development of the Khor Mor and Chemchemal fields still to be made (Article 33 of the Regulations of the Abu Dhabi Stock Exchange). It can be realized that the KRG might face similar outcomes with other oil companies if they follow the same pattern in concluding the contracts. In the following part, the enforceability of arbitration clause in international contracts will be argued.

#### IV. Enforceability of arbitration clause in international contracts

When it comes to arbitration or any other alternative dispute resolution tools, enforcement is a major issue, particularly the obligations of the disputed parties toward the arbitral award. In international transactions between states and foreign companies, the latter’s main concern is enforcement. Nevertheless, the establishment of such procedures is considered a milestone in resolving conflicts among the disputed parties. As Lauterpacht pointed out, it is for the first time when a system was designed by which non-state actors such as corporations and individuals are able to sue states directly without giving them the right to use immunity or sovereignty. In this relationship, international law is directly in application between the states and investors with the direct implementation of the tribunal’s award within territories of relevant parties and the enforcement of domestic rules are excluded (Lauterpacht, 2001, p.11-12). Further, Lando has indicated that in some cases, the parties to an international contract will agree on not to have their dispute governed by domestic law. Instead they recourse to international law by submitting it to the customs and usages of international trade, to the rules of law which are common to all or most of the States engaged in international trade or to those States which are related with the dispute. Where such common rules are not applicable, the arbitrator tries to apply the rule or chooses the solution which appears to him to be the most appropriate and equitable. In this

regard, he considers the laws of several legal systems. Further, he calls this judicial process, which is partly an application of legal rules and partly a selective and creative process, an application of the *lex mercatoria* (Lando, 1985, p. 747)

Arbitration can achieve some outcomes for the disputed parties when litigation cannot. For instance, dissimilar to courts, when it is possible that it refuses to hear a dispute despite the consent of the parties, in arbitration the dispute will be heard if the parties pay the fees. Besides, the court may refer the case to the third country where the whole legal system and legal procedures are unpredictable than the rules and procedures of the arbitration when it has been chosen by the parties based on their consent and familiarity (Jane L. Volz & Roger S. Haydock, 1996, p. 867). Moreover, despite the fact that according to the survey by the World Bank the major concern of the contracting party in arbitration is neutrality of the Arbitration tribunals, (Le Sage, 1998, p.19). Arbitration has more privilege over litigation when it comes to enforceability. Enforcing an arbitral award is backed by three main international conventions namely: Panama Convention, The New York Convention and Washington Convention. For instance, the New York Convention forced the contracting states to implement the arbitration award when it states that “Each Contracting State shall recognize arbitral awards as binding and enforce them in accordance with the rules of procedure of the territory where the award is relied upon...” (Article 3 of the Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Award, New York 1958). Further, the arbitration process was agreed upon by the contracting parties and the same agreement would enhance the possibility of enforcing the award. The enforceability of the arbitration award has also supported in the local courts, for example the enforceability of a dispute resolution clause was definitively established by the Ireland High Court in *Health Service Executive v Keogh*, trading as *Keogh Software* (*Health Service Executive v Keogh*, 2009). However, Iraq does not ratify or even sign the convention, hence, the contracting parties cannot depend on the content of this convention to enforce the arbitration award. Nonetheless, there other conventions that can be relied on. Taken article 53 of The Convention on the Settlement of Investment Disputes as an instance which is also known as Washington Convention states that “The award shall be binding on the parties and shall not be subject to any appeal or to any other remedy except those provided for in this Convention. Each party shall abide by and comply with the terms of the award except to the extent that enforcement shall have been stayed pursuant to the relevant provisions of this Convention.” (Article 53 (1) of the Convention on the Settlement of Investment Disputes (ICSID Convention)).

The Convention on the Settlement of Investment Disputes (ICSID Convention) was formulated by the Executive Directors of the World Bank and entered into force in 1966 when it had been ratified by twenty countries; at present, it is ratified by 153 Contracting States, it has an essential role in underpinning arbitration between disputed states. The core of the convention is to establish a forum to resolve the disputes that arise out of investment between the host countries and foreign nationals of other countries. The convention allows the parties to submit their disputes to the International Centre for Settlement of Investment Disputes which is known as ICSID Centre. The Centre has jurisdiction to reconcile the legal disputes between a contracting state and a national of another state by stating that “The

jurisdiction of the Centre shall extend to any legal dispute arising directly out of an investment, between a Contracting State (or any constituent subdivision or agency of a Contracting State designated to the Centre by that State) and a national of another Contracting State, which the parties to the dispute consent in writing to submit to the Centre. When the parties have given their consent, no party may withdraw its consent unilaterally.” (Article 25(1) of the ICSID). Thus, this description will exclude the jurisdiction of the court over two kinds of disputes: First, a non-legal dispute and the second if the dispute was not resulted directly from investment (Blanco, 2006). Iraq is a contracting state of the convention since November 2015 and the convention entered into force by December 2015; Which left Iraq as a subject to all the provisions of the Convention. With regard to Panama Convention, it is enforced only among the signatory of the convention and it is inter-America convention on international commercial arbitration.

## V. Conclusion

Despite having the considerable use of arbitration as an effective means of dispute settlement, it is still the most complicated tool among the parties of international commercial contracts. This paper has focused on the main tools of dispute resolution among the parties of the international contracts. The paper explained three main methods, namely negotiation, mediation and arbitration. Although both negotiation and mediation are less likely to sort the disputes, they are commonly resorted to before stepping to arbitration which cost the parties more money and longer duration. The Kurdistan Regional Government of Iraq has adopted alternative dispute resolution in its related petroleum regulations and production sharing contracts with international oil companies. Mediation was only adopted in the signed production sharing contracts with no indication in the KRG’s Oil and Gas Law No.28 of 2007 regarding mediation. The LCIA rules of mediation shall be used for any dispute between the KRG and oil companies. Moreover, if mediation could not resolve the disputes, arbitration is final destination. Arbitration is well organized in both Oil and Gas Law and production sharing contracts; it will provide better outcome for the parties who recourse to arbitration. Despite the fact that the enforceability of arbitration award is a major concern for the parties of arbitration tribunals, it is widely agreed that arbitration can resolve the dispute among the international parties of any agreement and the implementation of arbitral award is backed by many international conventions.

However, the KRG has faced a serious dispute over its agreement with UAE giant, Dana Gas, as the latter has requested millions of dollars in compensation through the London Court of Arbitration. The KRG has to respect the arbitration awards by international arbitration entities as there are many conventions that emphasize on the enforcement of the award. The most prominent covenant is The Convention on the Settlement of Investment Disputes ratified by Iraq which states in article 53 that the award will be obligatory on the parties of the arbitration and they do not have the right to challenge the award or even appeal it. Thus, Iraq has to respect the award by any arbitration tribunals, including Kurdistan Region when they reach an agreement.

**References****Regulations and Conventions**

Kurdistan Regional Government's model of Production sharing contracts.

Kurdistan Oil and Gas Law, No.28 of 2007.

French Code of Civil Procedures.

International Chamber of Commerce Rules.

Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Award, New York 1958.

Convention on the Settlement of Investment Disputes (ICSID Convention).

London Court of International Arbitration (LCIA) rules.

**Cases**

England and Wales High Court (Commercial Court) Decisions, Neutral Citation Number: [2015] EWHC 3361 (Comm), Case No: CL-2015-000272, 20 November 2015.

Dana Gas v. KRG, London Court of International Arbitration (LCIA), 2013.

**Books**

James M. Gaitis and others, "Oil and Gas Arbitration", College of Commercial Arbitrators, 2017.

The Law Society of Upper Canada "Short Glossary of Dispute Resolution Terms", 1992, Toronto.

Robert A. Baruch Bush and Joseph P. Folger, The promise of mediation (1994).

William Sheffield, Judge, Supreme Court of California (Ret.) published in book "Alternative Dispute Resolution – What it is and how it works" Edited by P. C. Rao and William Sheffield.

Julian D M and others, Comparative International Commercial Arbitration, (Kluwer Law International 2003).

Robin Mills, Under the Mountains: Kurdish Oil and Regional Politics, 2016, The Oxford Institute for Energy Studies.

**Journal Articles**

Ya-Wei Li, "Dispute resolution clauses in International Contracts: an Empirical Study", *Cornel International Law Journal*, Vol 39.

Deborah L. Holland, "Drafting a Dispute Resolution Provision in International Commercial Contracts", *Tulsa J. Comp. & Int'l*, Vol. 7, issue2, 200.

Robert Fabrikant, 'Production Sharing Contracts in the Indonesian Petroleum Industry.' *Harvard International Law Journal* (1975) 15.

Ernest E. Smith, 'From concessions to service contracts', (International Energy Law Symposium) *Tulsa Law Journal* (1992) 27(4).

Ole Lando, The Lex Mercatoria in International Commercial Arbitration, 34 *INT'L & COMP. L.Q.* 747 (1985).

Jane L. Volz & Roger S. Haydock, Foreign Arbitral Award: Enforcing the Award Against the Recalcitrant Loser, 21 *WM. MITCHELL L. REV.* 867.

Bernard E. Le Sage, The Choice of an International Arbitration Forum: Contracting Parties can Avoid the Uncertainty of Foreign Courts, *Los ANGELES LAWYER*, Sep. 1998.

Paolo Contini, 'International Commercial Arbitration: The United Nations Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Award', *The American Journal of Comparative Law*, Vol.8, No.3, 1959

**Webs**

[www.lcia.org](http://www.lcia.org)

[www.iccwbo.org](http://www.iccwbo.org)

[www.icsid.worldbank.org](http://www.icsid.worldbank.org)

[www.cabinet.gov.krd](http://www.cabinet.gov.krd)

[www.reuters.com](http://www.reuters.com)

[www.bailii.org](http://www.bailii.org)

**Reports**

KRG-MOP, A Report of The Republic of South Korea Course from 2004 to the End of 2008.

Ileana M. Blanco, Lessons Learned from ICSID Arbitration over Investment Disputes Involving Argentina's Privatization Program and Economic Emergency Law No. 25561.

Disclosure Pursuant to Article 33 of the Regulations of the Abu Dhabi Stock Exchange as to Disclosure and Transparency', Dana Gas, 29 November 2015,

**Miscellaneous**

Green Paper on alternative dispute resolution in civil and commercial matters COM/2002/0196 Final.

Lauterpacht, in his foreword to Schreuer, The ICSID Convention: A Commentary (2001).

The International Solution to International Business Disputes-ICC Arbitration', ICC Publication No 301 (1977).

# Legal Issues Arising from Smart Contracts under the Iraqi Law

Ahmed Aziz Hassan

College of Law, University of Sulaimani, Kurdistan Region – F.R. Iraq

Faculty of Law and Politics, University of Human Development, Kurdistan Region – F.R Iraq

**Abstract- Smart contracts can be defined as computer codes which are run digitally by computer programs to utilise the negotiation, formation, and performance of an automated and irreversible agreement between the contracting parties. Smart contracts are distinguished from other forms of contracts in terms of the way they are concluded which is through Blockchain Technology. In contrast to conventional contracts established through speech, written words or actions, smart contracts are algorithmic and self-executing agreements. In this article, smart contracts will be discussed from the perspective of their general rules and features and the Iraqi law. This study analyses the formation mechanisms of the general principles in Iraqi law governing the contracts and how these mechanisms can be applied to the new technological framework of smart contracts. In addition, integrating smart contracts into the current legal provisions in Iraq is examined.**

## 1. Introduction

Many contracts are concluded and performed every moment in different aspects of our life. Nowadays, several contracts and transactions are formed and implemented online. Therefore, many legislators have introduced new laws or rules to regulate such new forms of electronic transactions. For example, according to Article 12 of the UN Convention on the Use of Electronic Communications, an agreement is considered valid and legally enforceable when it is concluded through automated messages [1]. In 2012, the Iraqi legislator enacted a new law to regulate electronic signature and electronic transactions [2]. Some of these contracts are concluded in a mixed form, i.e. in paper form as well as electronic form. There is also an evolution in the form of contracts as they are signed only electronically and through running a computer code which can replace the traditional paper contracts. These contracts are known as smart contracts. The term ‘smart contracts’ was first used nearly 25 years ago, by a digital currency researcher, Nick Szabo [3] [4]. The recent technological advancements, such as Bitcoin and Blockchain, have increased interest and excitement for doing more research in the field [5]. Smart contracts (also known as Self-executing Contracts, Blockchain Contracts or Digital Contracts) are, in general, computer programs which work as agreements and include terms and conditions with the ability of self-execution and self-enforcement. They enable the parties to conclude their commerce, usually through the internet, without

any mediator. They are also defined as enforceable agreements which are executed automatically by a computer, although human input and control may be required in some parts of the agreement [6]. These contracts can be divided into two main types: cryptocurrencies, which follow simple instructions to transfer coin units from an account to another, and complete smart contracts which are run through Ethereum blockchain [7, p. 333]. The term of Blockchain was first introduced by Satoshi Nakamoto, in 2008, when he invented Bitcoin, which was the first digital currency [8, p. 1]. This technology is a decentralized network which is not owned by governments and it plays the role of monitoring and registering all the transactions regarding the digital asset. Smart Contracts can be seen in several forms such as; code format, traditional contracts in a codified form or a combined version of both computer codes and traditional contracts [5, p. 6]. This research discusses the main features of smart contracts and evaluates some major problematic aspects of smart contracts in accordance with the Iraqi law provisions regulating these contracts.

## 2. Key Features of Smart Contracts

### 2.1 Electronic Nature:

This is one of the main differences between traditional contracts and smart contracts. Traditional contracts are concluded, generally, either in oral or written forms. The development of e-commerce led to increasing the existence of electronic contracts such as click-wrap agreements and browse-wrap agreements [9].

A click-wrap agreement is usually seen as part of the installation process of a software program in which the user has no bargaining power i.e. the customer has no other options but to take it or leave it. If the user wants to use the product or the service, he shall accept terms, as they are, by clicking on “I agree” or “I accept” or “OK” then the agreement is formed. Otherwise, he cannot use or buy the product if he rejects any term. A browse-wrap agreement is an agreement between the provider and the user to make the content of a website or a downloadable product available to the user. The user gets access to the materials or continues using the product only if he accepts the terms and conditions of the web page. Generally, it is assumed that the user’s continued use of the website or the downloaded software indicates user’s acceptance to the terms [9] [10, p. 186].

However, e-commerce contracts may not be solely concluded electronically and there may be still some paper documents needed such as invoice and delivery certificate when they are covering the purchase of offline goods or services. In this case, the paperwork is the only evidence for the existence of an electronic contract [11, p. 124]. In smart contracts, it is not possible to have any other form, such as oral or written, except electronic form to conclude, execute and enforce such contracts [11, p. 124].

Additionally, smart contracts can be distinguished from other electronic contracts in terms of the specifics of the subject matter. It is argued that what distinguishes smart contracts, from other forms of contracts, is the form of the object of the contract. In smart contracts, the object shall be a smart object. This means, the usage and the disposal of the property must be able to be controlled by digital means [12, p. 137]. Smart contracts have a specific subject matter such as digital assets (cryptocurrency) or digital representation of offline assets [5, p. 7]. In contrast, electronic contracts, such as click-wrap agreements, which are also concluded electronically, do not create positive commitments on the user [11, p. 124].

## 2.2 Increased Certainty:

Smart contracts are expressed and concluded through computer programs and their terms and conditions are stated in computer languages. These terms and conditions are interpreted by computers based on Boolean logic, in which there is no chance for discretion; the statement is either true or false and there is nothing in between [11, p. 125]. In traditional contracts, the terms of the contract are interpreted by human brain based on certain criteria and the way of thinking. Thus, the interpretation of smart contracts by programming languages is more precise and leads to mitigate potential issues related to unpredictable interpretation of the terms by the contractual parties or the enforcement agencies [11, p. 125]. In addition, the ambiguity in programming languages is less than that in traditional contracts, because computers can recognize fewer terms compared to the human brain [5, pp. 7-8]. Moreover, Smart contracts are stand-alone contracts. The computer code, which represents the smart contract, is the sole arbitrator of the deal without the need for jurisdiction or interpretation by any entity [11, pp. 125-126]. Therefore, smart contracts can minimize the need for contract interpretation in addition to the significant reduction of the contract drafting and execution costs [13, p. 13].

## 2.3 Conditional Nature:

As stated above, smart contracts are concluded through computer codes. These codes are based on conditional statements such as conditioning a certain result on a specific event, for example if X then Y. In codifying a smart contract, conditional statements are crucial and the code can only perform what it is programmed to do [5, p. 7]. These conditional statements are in harmony with the terms and conditions of the contract, and consequently, the enforcement of smart contracts is the result of running circumstances through a conditional statement [11, p. 126].

## 2.4 Self-enforceability and Self-sufficiency:

In traditional contracts, performance is not secured since it depends

on the willingness of the parties. Smart contracts, in contrast, ensure a greater level of performance which is irrevocable and automated, as the unchangeable computer code ensures its performance and enforcement without any alteration by the parties [7, p. 333]. After concluding a smart contract, it does not depend on the will of the contractual parties anymore and it will be enforceable automatically without the need for any approvals from the parties. Thus, once a smart contract is concluded, it is binding for all its parties without depending on human mediatory. Even if there is a change in circumstances or the intent of the parties, it does not affect the enforceability of the contract. The computer code, which represents and runs the contract, authenticates the conditions, transfers assets (the subject matter of the contract), and makes entries in the Blockchain database about such transactions [11, p. 126]. Due to this self-enforceability feature, it is claimed that smart contracts are not only a subset of traditional contract law but they can also substitute a system of legal enforcement [14, p. 12].

Self-sufficiency means Smart contracts do not depend on any legal agencies to exist or to enforce, in contrast to classic contracts, in case of incompleteness [11, p. 127]. Thus, it can be said that smart contracts provide more accurate, more efficient, cheaper and quicker enforcement of contracts [10, p. 183].

## 3. Smart Contracts from the Perspective of the Iraqi Law

In Iraq, contracts are mainly governed by the provisions of Iraqi Civil Code no. 40 of 1951 [15]. The provisions of this law include the general principles which apply to the contracts in general. In addition to the Civil Code, in order to keep pace with the development of electronic transactions and globalisation, Electronic Signature & Electronic Transactions Law No. 78 of 2012 was enacted to govern electronic signature and electronic transactions [16, p. 58]. The law, however, includes few provisions regarding electronic contracts. Therefore, in this research, the term of "Iraqi law" is used to refer to The Iraqi Civil Code unless otherwise precisely stated.

According to Iraqi law, one of the sources of obligations is contracts. A contract, according to Article 73 of the Iraqi Civil Code, is defined as the unison of an offer made by a contracting party with the acceptance of another party in a manner which establishes the effect thereof in the object of the contract. As it can be read from the definition, the obligations arising from contracts are regulated by the agreement of the parties, i.e. the contracting parties are obliged to comply with the terms and conditions agreed upon in the contract, and the contract is the source of their obligations.

One of the principles of contracts in the law is the doctrine of freedom of contract. According to which, parties have freedom in choosing the terms of their contracts. However, this freedom is not without limits and is regulated by the mandatory provisions in the laws, aiming at protecting weaker parties. Further, such terms cannot contradict the law, morals, customs and public policy and order [15, arts. 75, 132(1)].

In Iraqi law, there are several stages in the lifetime of contracts. It primarily starts with negotiation, where the parties intimate their desire to enter into a contract. This stage is the stage of offers and counteroffers from the parties. Hereafter, if the parties agreed upon the essential elements of their contract, the contract enters the next stage which is the perfection stage, and from this point,



the contract is considered concluded. Finally, the contract enters into the performance stage where the parties perform their obligations as agreed upon in the contract until the contract is fully implemented. However, if a party does not fulfil its obligations under the contract as agreed upon, this situation is considered as breach of contract.

To conclude a valid contract under the Iraqi law, there must be three elements which are: mutual consent of the contracting parties [15, art. 77], a certain object which is known as the subject matter of the contract [15, art. 126] and the cause of the contract (obligation) [15, art. 132]. If one of these elements does not exist, there is no contract and neither of the contracting parties is obligated to comply the terms and conditions, because these elements are the mandatory requirements to conclude the contract. Generally, if these three elements meet, the contract is considered to be concluded and it binds the parties. However, in addition to these three elements, there are some additional requirements need to be met for some contracts in order to be considered as valid contracts under the provisions of Iraqi law such as writing or registration.

Basically, it can be said that smart contracts can meet the requirements to conclude a valid and enforceable contract. However, the issue is not that simple to apply these requirements, as they are, to smart contracts and several difficulties and challenges may arise in the detail, such as; Jurisdiction, applicable law [16], meeting of the minds (consent), consideration, capacity and reason [17, p. 368]. In this paper, some of the legal issues are analysed below.

### 3.1 Consent ( Meeting of the Minds): Offer and Acceptance

Generally, for a contract to be validly concluded, there must an offer expressed by one party (offeror) and acceptance of the offer by the other party (offeree) [18, p. 4]. An offer shows one party's intent to conclude a contract with the other party, to whom the offer is addressed, and when the other party accepts the terms of the offer, the contract is concluded [19, p. 42].

According to Iraqi law, the offer and acceptance can be expressed orally or by correspondence and by a common usage sign as they can also be met by actual exchange representing mutual acceptance, and by any other method provided that there is no doubt of mutual acceptance [15, art. 79]. In electronic contracts and according to the Electronic Signature & Electronic Transactions Law No. 78 of 2012, both offer and acceptance can be expressed electronically [2, art. 18(1)]. In addition, displaying goods with their prices is considered as an offer [15, art. 80(1)]. However, publishing, advertising and listing common prices addressed to public or individuals is an invitation to negotiate not an offer [15, art. 80(2)]. Therefore, based on these provisions, contracts can be concluded electronically through emails, internet (online ledger) or any other method.

As smart contracts are in the form of computer codes, which represent the agreement between the parties, a complicated issue may arise here is meeting of the minds of the parties [12, p. 141]. In such contracts, the consent of the parties is represented by signing the agreement cryptographically [20, p. 22]. This is because computers do not have minds to express the will and consent of the parties. In smart contracts, submitting the cryptographic keys by the parties to commit their resources can

be considered as the proof of the parties' intent to contract.

However, expressing the mutual intent of the parties in this way does not mean their minds met regarding the specific terms of their contract, and this may cause misunderstanding regarding the contract or specific terms. For example, in traditional contracts, according to the doctrine of mutual mistake, the parties of an agreement are excused from performing their obligations when they are mistaken about an essential point in this contract and the court can set the contract aside [21, p. 413]. Generally, the mistaken party shall not be excused from the performance of the contract, unless the other party had committed the same mistake or had knowledge regarding the mistake or could have easily discovered the mistake [15, art. 119]. Therefore, such an agreement is not enforceable because of misunderstanding and mutual mistake. In smart contracts, there is no such unenforceability, the contract would go ahead and execute itself automatically.

Additionally, there might be executable smart contracts before satisfying the requirements of the mutual consent of the parties and they cannot be amended in accordance with the events that may arise especially when the parties do not expect the exact scenarios that may arise during the implementation of the contract. Most of the smart contracts are considered to be incomplete with regard to not specifying possible outcomes that arise in different jurisdictions. In addition, because of their self-executing feature, courts cannot fill these gaps in the expression of the parties' intent [17, p. 369].

Another problem, regarding meeting of the minds in the smart contracts, is the distinction between validity of the contract and its enforceability [14, p. 33]. For example, when a party enters into a contract due to duress or fraud, the contract itself is valid but its performance is suspended on the approval of the aggrieved party [15, arts. 115,121]. When a party to a contract takes advantage of the other party's need, urges, cravings, harshness or inexperience to conclude a contract, the exploited party is entitled to demand reasonable redress or revoking the contract within one year from the time of concluding the contract [15, art. 125]. In smart contracts, this distinction cannot be done. Once a smart contract is concluded, according to the procedures on blockchain ledger, it is directly enforceable even if it is concluded under duress because the system does not have any idea about why the party provided private keys to conclude a smart contract. Later, the party cannot ask for excusing the performance of the signed contract because the system is run by computers and computers only follow the code of the smart contract itself and nothing more. However, the party can sue for restitution after executing such a contract [17, p. 376].

Regarding the time and place of concluding contracts, Iraqi Civil Code states that a contract is deemed concluded at the time and place that the offeror becomes aware of the acceptance [15, art. 87(1)]. Therefore, in contracts concluded by telephone or any other similar methods of communication, the time of concluding the contract is the same as contracting between present parties [15, art. 88]. For the place, it is deemed as contracting between absent parties [15, art. 88], i.e. the place where the offeror becomes aware of the acceptance [15, art. 87(2)]. Therefore, a smart contract is concluded when the contract cryptographically signed by both party, not the moment of registering the contract on blockchain [20, p. 23].

### 3.2 Consideration (Cause):

Another basic requirement to conclude an enforceable contract is consideration [5, p. 11]. Every contract must have a lawful cause according to Iraqi law [15, art. 132(1)]. Having a lawful cause for every obligation is presumed even if it is not stated in the contract unless the contrary is proved [15, art. 132(2)]. Therefore, a contract is deemed null and void if it does not have a cause or its cause is unlawful or contrary to the public order or the public moral.

In addition, it is argued that the consideration shall be given at the time of concluding the contract or at some point after the contract is made, but 'past consideration' cannot be used to conclude an enforceable contract [21, p. 118]. This requirement distinguishes unenforceable gifts from binding contracts. In contrast to contracts, promises may not create legally binding obligations. In concluding smart contracts, consideration is not investigated. However, reciprocal promise by the parties of a smart contract is considered as consideration. If someone encodes a donation promise to the blockchain, this promise will irrevocably execute itself in the same way as smart contracts, and then it cannot be stopped. In addition to the existence of consideration, consideration shall be adequate and sufficient. In smart contracts this cannot be seen since there is no test of enforceability before execution of the contract [17, p. 370].

### 3.3 Capacity:

According to Iraqi law, every person has the capacity to enter into a contract unless this capacity is determined as incompetence or restricted by law [15, art. 93]. Generally, people who do not have legal capacity, such as minors (infants), people with significant mental impairments, and excessively intoxicated, are not bound by the contracts and they are excused from performance of the obligations arising from their contract. They can also disaffirm the contract in certain circumstances [18, p. 226].

In smart contracts, the capacity of the parties is not assessed during contract formation. Therefore, minors may have encryption keys to conclude a smart contract or owing bitcoins for example. As a result, if a minor or an excessively drunk person digitally signs a smart contract, there is no chance for the other party to evaluate the personal status or the circumstance from his side. The absence of such a test causes more problematic issues as the parties of smart contracts, from technical point of view, are represented by cryptographic secret keys which are run by computers [17, p. 371]. According to Iraqi law, the conducts of an irrational minor are void and null even if they are permitted by his/her guardian [15, art. 96]. Irrational minor is someone who has not attained the age of seven full years [15, art. 97(2)].

Moreover, some codes may not give information about the identity of the code holder. Even if they do, the holder and the codes cannot be considered as the same. Therefore, it is argued that smart contracts are not agreements between people because of the weak connection between the parties and their agreement, as the execution and enforcement of the contract is entirely left to machines [17].

### 3.4 Performance:

Performance is considered to be an essential part of any contract, without which the contract will not be formed by the parties in the first place. [5, p. 12]. Iraqi law precisely states that the contracting parties are obliged to perform their obligations as agreed upon in the contract [15, art. 145]. In traditional contracts, under the provisions of contract law and according to reasonable person's effort, the performance of some contracts is considered perfect even if it is not exactly the same outcome as expressed in the contract and as the parties expect. This is because the parties are not only bound by the provisions of the contract but also by the provisions imposed by law, custom and equity [15, art. 150(2)].

In smart contracts, however, the performance of each party's obligations is perfect only if they are performed exactly as agreed upon in the contract because computer programs cannot recognise any other outcome apart from the one which is contemplated and specified by the parties [5, p. 7]. Therefore, if the obligations are not performed fully and exactly as stated in the smart contract, the code automatically enforces the available penalties with no consideration for any justification [22, p. 8]. In addition, there is no place for the principle of good faith in smart contracts as it is required by the Iraqi law in performing the obligations of a contract [15, art. 150(1)].

### 3.5 Modification:

Another challenge for smart contracts is amendment. Once a contract is lawfully concluded, it is legally binding and neither party can revoke or amend it except when it is permitted pursuant to a provision in law or by mutual consent of the parties [15, art. 146(1)]. Under the provisions of contract theory, an amendment of a contract is itself a contract. Therefore, it shall follow the same rules and provisions regarding the formation of the original contract [18, p. 186].

Legal provisions permit one or both parties of an agreement for altering the provisions of their signed contract, or even excusing from the performance of their duties without any remedy for the aggrieved party in certain situations. For example, if the performance is impossible or impractical [23, p. 327] [24]. Courts are also allowed to amend a contract to lessen an obligation in accordance with the principle of equity when, due to extraordinary events, the obligation is rendered so onerous [15, art. 146(2)]. It is argued that smart contracts ensure a higher level of certainty because once a smart contract is coded and put on the blockchain, it is fixed to run until it is fully performed [5, p. 9]. However, this may lead to serious legal difficulties since these contracts are operated by computer programs and once they are concluded, it is difficult to change as the blockchain automatically executes the programmed preconditions [13, p. 7]. It is further argued that modifying the provisions of a smart contract on blockchain is even more complicated than changing standard software code, which is not run on blockchain [22, p. 8]. For example, if after concluding a smart contract, the relevant law to an obligation is amended, such as the period to perform the duty, the terms of the contract shall be modified accordingly.

Some solutions have been proposed to incorporate the changes in smart contracts. Some of these solutions are linked to the State authorities to publicise the database and application of the

relevant legal provisions, in order to enable the smart contracts to be updated accordingly. Other solutions are in the discretion of the parties of the agreement or their agents to update the terms. In this method, the parties may leave certain terms in their contract changeable and others fixed. Consequently, the parties can amend these terms after concluding the agreement if needed. However, this solution has shortcomings as one of the parties may modify these terms unilaterally, which is one of the problematic issues that smart contracts try to resolve [23, p. 327] [20, p. 15].

### 3.6 Breach and Remedies:

As mentioned above, when a contract is lawfully concluded, it shall be performed in accordance with its terms and conditions and in good faith. In bilateral contracts, the promises of the parties to perform the contract is reciprocal i.e. both parties have a duty to fulfil their obligations as stated in the contract [18, p. 7]. However, the parties to an agreement may want to disobey the terms and conditions agreed upon, after concluding their agreement, for several reasons. This option is not available for the parties of the smart contracts, i.e. the parties cannot breach any term of the contract, as they have no control over the automatic run of the code.

Regarding the remedies, they are entitlements arising out of the breach of contractual obligations. When one of the parties breaches an obligation, the non-defaulting party is entitled to enforce specific rights and to impose burdens on the defaulting party. Such remedies include termination of the contract, an award for damages and specific performance [18, p. 11].

In Iraq, specific performance is the default remedy for breach of contractual obligations. When specific performance is not appropriate, compensatory damages are allowed to claim. Additionally, the law permits liquidated damages in specific situations [15, arts. 168-176]. Enforcing such rights is a complex and time-consuming process which sometimes makes the parties to leave the process in order not to spend their money and effort on an uncertain outcome [5, pp. 13-14].

Smart contracts can be used as an effective mechanism to avoid such potential breaches or at least minimising them. The electronic form of these contracts leads to lessening vagueness regarding the terms of the contract compared to traditional contracts. Additionally, the self-executing feature of smart contracts automates the performance of the obligations and the parties have no access to stop the performance or breach any of any term of the contract. Moreover, whenever a breach occurs, sufficient mechanisms can be programmed into the smart contract to provide remedies for the non-defaulting party such as inserting an online dispute resolution clause into the smart contract. Therefore, it is argued that this feature brings a significant relief for the contractual parties on the one hand and for judicial and enforcement system on the other hand [25].

## 4. Conclusion and Recommendations

As discussed in this research, smart contracts, as a new form of contracts which are concluded through the internet, are irreversible, automated and self-enforced agreements. The features of smart contracts can be seen as advantages to this new form of contracts especially regarding their electronic nature

which leads to decrease time and effort to conclude contracts. Increasing certainty and self-enforceability of the smart contracts leave no room for breach by one or both parties of the contract.

Further, these contracts are conceptually seen as complete and valid contracts. It seems that some questions surrounding the legal status of smart contracts can be answered by the current contract law doctrines in the Iraqi law. However, there are still several difficulties and uncertainties regarding the formation, legal validity and implementation of such contracts, from both legal and technological perspectives. This is because the concept of smart contracts is relatively new compared to traditional contracts and their legal provisions.

Additionally, IT infrastructure and network development seem to be another obstacle to implement smart contracts in Iraq.

Therefore, it is suggested that the Iraqi law (specific rules related to contracts) must be reformed in order to provide solutions for such advancement in the field and to make the most of this development in the area. This can be done by amending the current rules or adopting new rules specifically to smart contracts and blockchain technology, to allow forming the contracts in other ways than just the traditional model. In addition, more researches and studies in this regard are recommended to cover all the aspects of smart contracts, in order to pave the path to the Iraqi legislator to update or adopt new rules to integrate smart contracts into the current legal system.

## References

### Statutes and Conventions

Electronic Signature & Electronic Transactions Law, No. 78, 2012.

Iraqi Civil Code, No. 40, 1951.

United Nations Commission on International Trade Law, UN Convention on the Use of Electronic Communications in International Contracts, 2005.

### Books

Fery, M. A., (2000). Introduction to the Law of Contract (3rd ed.). Tomson Delmar Learning.

Kolvart, M., Poola, M. & Rull, A., (2016). Smart Contracts. In The Future of Law and eTechnologies. Springer International Publishing Switzerland.

O'Sullivan, J. & Hilliard, J., (2014). The Law of Contract (5th ed.). Oxford University Press.

Stone, R., (2009). The Modern Law of Contract (8th ed.). Routledge-Cavendish.

### Journal Articles

Ayub, Z. A., Mohamed, K. & Aziz, Z. I. (2017). The Legal Challenges of International Electronic Contracts in Iraq. International Journal of Social Science Research, 5 (2), 57-72.

Kamantauskas, P. (2015). Formation of Click-Wrap and Browse-wrap Contracts. Teisės apžvalga Law Review, 1 (12), 51-88.

O'Shields, R. (2017). Smart Contracts: Legal Agreements for the Blockchain.

North Carolina Banking Institute, 21 (1), 177-194.

Raskin, M. (2017). The Law and Legality of Smart Contracts. *Georgetown Law Technology Review*, 1 (2), 305-341.

Savelyev, A. (2017). Contract law 2.0: 'Smart' contracts as the beginning of the end of classic contract law. *Information & Communications Technology Law*, 26 (2), 116-134.

Werbach, K. & Cornell N. (2017). Contracts Ex Machina. *Duke Law Journal*, 67, 313-382.

#### Miscellaneous

Catchlove, P. (2017). Smart Contracts: A New Era of Contract Use. [Online]. <https://ssrn.com/abstract=3090226>

Clack, C. D., Bakshi, V. A. & Braine, L. (2016). Smart Contract Templates: Foundations. Design Landscape and Research Directions. CoRR abs/1608.00771 available at <<http://arxiv.org/pdf/1608.00771v2.pdf>> accessed 10 February 2018,

E. T. T. Tai, "Force Majeure and Excuses in Smart Contracts," in *Impact of Technology on International Contract Law: Smart Contracts and Blockchain Technologies*, Lyon, 2018.

Hansen, J. D. & Reyes, C. L. (2017). Legal Aspects of Smart Contract Applications. [Online]. <https://www.perkinscoie.com/en/news-insights/legal-aspects-of-smart-contract-applications.html>.

Hourani, S. (2017). Cross-border Smart Contracts: Boosting International Digital Trade through Trust and Adequate Remedies. In *UNCITRAL Congress on 'Modernizing International Trade Law to Support Innovation and Sustainable Development*. [Online] <https://bit.ly/2L7IKdK>.

Hulicki, M. (2017). The Legal Framework and Challenges of Smart Contract Applications. In *International Conference on Artificial Intelligence and Law*. [Online]. <https://bit.ly/2uJqbQZ>

Jaccard, G. (2017). Smart Contracts and the Role of Law. *Jusletter IT* 23. [Online] <https://jusletter-it.weblaw.ch/en/issues/2017/23-November-2017.html>

Lauslahti, K., Mattila, J. & Seppälä, T. (2017). Smart Contracts – How will Blockchain Technology Affect Contractual Practices?. *ETLA Reports* 68.

Levi, S. D. & Lipton, A. B. (2018). An Introduction to Smart Contracts and Their Potential and Inherent Limitations. [Online] <https://corpgov.law.harvard.edu/> or <https://bit.ly/2No4Vru>

Szabo, N. (1996). Smart Contracts: Building Blocks for Digital Markets. *Extropy* #16. [Online]. <https://bit.ly/2htGy10>

Szczerbowski, J. J. (2017). Place of Smart Contracts in Civil Law. A Few Comments on Form and Interpretation. In the 12th Annual International Scientific Conference NEW TRENDS 2017, pp. 333-338. [Online]. <https://ssrn.com/abstract=3095933>

Verstraete, M. (2018). The Stakes of Smart Contracts. *Arizona Legal Studies Discussion Paper No. 18-20*, 1-49.

# Access to Information: The necessity of including international standards in the Federal Iraq & Iraqi Kurdistan Region Law Analytical Study On Copyright Law

Nigar Ibrahim Muhamed

Faculty of Law and Politics, University of Human Development, Kurdistan Region – F.R Iraq

**Abstract—** The Iraqi Kurdistan Region (IKR) and the Federal Iraq law lack of exception and limitation regulation related to blind, visually impaired and printed disable people. This also applies to many countries' Laws and policies around the globe. Some governments are facing challenges to incorporating exceptions and limitation of the copyright law into the national regulations. The purpose of this study is to present several practical methods to overcome these challenges particularly through incorporate exceptions and limitation of the copyright law into the national and regional law according to the Marrakesh Treaty. At the same time, highlight the key benefit of exceptions and limitations in the Intellectual Property and specifically Copyright law regarding blind, visually impaired and printed disable people. Considering incorporation of international standard including Marrakesh Treaty, would enhance the benefit of blind, visually impaired and printed disable people. Finally, such studies would encourage national institutes and NGOs to promote the idea of amending the laws related to the disable people. In addition, apart from its scientific and law perspective, this study is an attempt to protect the human rights through promoting the rights of disabled people.

**Keywords—**Marrakesh Treaty, Iraq Kurdistan Region (IKR), exception and limitation regulation, copyright law

## Introduction

Most of the modern Copyright Laws are framed with the idea to strike the balance between creators' right over their work and society's need to benefit from their work. One of the major issues of the Intellectual Property Law is its complexity and to understand when someone allowed to use others' work. The emergence of new technologies, especially internet, made many positive changes, such as encouraging new generation for more creative work. However, this could not conceal the fact of the flood of countless copies of copyrighted works made available online for free. Due to the fact that people have great access to the resources, the rights of the authors over their work become at risk and the possibility to exploit their work within the digital technology increased far beyond the printed books.

Meanwhile, the protection granted by the copyright law which prohibit the user's to illegally use the true authors' works, also to prevent the authors from manipulation over his/her work. Therefore, there was a quick need to bring the balance back between the authors work and the users. However, the main concern of this research is not to address the challenges posed by the technology on the copyright law, but it is more to explore the exceptions and limitation as an outcome to the use of online materials (printed books, sound recording, videos etc.).

"If we had a more effective copyright protection system we would have many more independent writers. Many writers who have the right to live from their writings are unable to do so because of a lack of strong copyright protection. Not only in the field of literature but also in the movie and music sectors" [1].

The main objective of this research is to consider the issues related to how to promote the exceptions and limitations in 'Kurdistan Region Author's Right and Related Rights Law No. 17 of 2013' and Iraqi Copyright Law No. 3 of 1971 Amended, without unreasonably prejudicing copyright holders.

As a result of introducing exceptions and limitations, some people who were limited from accessing copyright works due to their special circumstances (visually disable) were taken in consideration. Again, the lack of information in the online world in a specific format increased the difficulty of people with special needs.

In fact, it will be shown in this research that the 'Marrakesh Treaty to Facilitate Access to Published Works For Persons Who Are Blind, Visually Impaired, or Otherwise Printed Disabled' made a significant change to the copyright law, by awarding blind people, visually impaired or otherwise print disabled a similar right to access to copyrighted materials for free without returning to the author and enabling them to benefit from many sources available worldwide without being a case of copyright infringement.

This paper is structured in three chapters: The First Chapter introduces Intellectual Property Rights (IPR), specifically copyright.

It briefly defines the meaning of copyright and its history, also the different types of the rights protected by Copyright Law (moral and economic rights), why copyright has become an effective tool to protect right holders. The Chapter also points out the need to adopt the international standard of copyright through domesticating the international conventions into national copyright law.

The second chapter demonstrates the meaning of exceptions and limitations in general, also explains their impact on copyright law on public domain and education. Furthermore it highlights the scope of exception and limitation under the Iraqi law, and expound how the Iraqi Copyright Law did not specify in which cases exceptions can be admitted, it only gave general statement of exceptions, even after the amendment to Copyright Law by the Coalition Provisioned Authority Order Number 83, on the 29 April 2004, where its aim was to improve the Copyright Law 1971 and make its provisions more appropriate with the international standard of protection. In fact, there was no insertion of any exceptions to the law.

The third chapter provides a straightforward introduction to the Marrakesh Treaty. Around the world and in many European Countries, Copyright Law has always been regulation that restricted the distribution of copies without permission from the copyright holders, making it illegal even for people with print disabilities. Furthermore, sharing any copyrighted materials across borders is considered as infringement to copyright law, including for no personal financial gain. Follow up adopting the Marrakesh Treaty, sending and receiving books for people with printed disabilities has become legal. This exception will provide blind people an access to more sources and reading materials in any languages that is needed. The chapter will also illustrate some countries which adapted the Marrakesh Treaty and others that changed their national laws to cope with its main provisions. Then indicating the relationship between copyrights and human rights and identifying the elements links them together on the same direction, highlighting the Marrakesh treaty from human rights perspective.

Finally, in the conclusion and recommendation section several points recommended for Federal Iraq and Iraqi Kurdistan Region governments to consider in developing copyright law, by identifying the weak points, the group of people who benefit from adopting the treaty, obstacles and how to be addressed.

## 1. Chapter One: General consideration on Intellectual Property and Copyright

Before explaining the exceptions and limitations to copyright, it is important to understand some concepts concerning intellectual property in general.

In this chapter the discussion is proposed in this structure: (1.1) Understanding the meaning of Intellectual Property; (1.2) Copyright and related rights, its history, development and duration of protection.

### 1.1 Intellectual Property Rights and its importance;

Intellectual Property is defined by the World Intellectual Property Organization (WIPO) as “creations of the mind, such as inventions; literary and artistic works; designs; and symbols, names and images used in commerce” [2].

Intellectual property is a wider body with two main branches. Copyright is a one of the intellectual property branches beside the Industrial Property Law (patents, trademarks and designs). According to the WIPO, Intellectual property awards rights to the creator and innovators of the works.

The first international legal instrument that was adopted for the creation of Intellectual need to protect the Intellectual Property was first established in Paris Convention for the protection of Industrial Property and the Berne Convention for the protection of Literary and Artistic Works.

## 1.2 Copyright and related rights

### 1.2.1 The Concept of Copyright

“Generally, when a work is created, it belongs to the creator – the creator, is the ‘first owner of copyright’. So, in the publishing context, authors/writers start off owning copyright in the works they have written” [3, p.15].

Once the work is created, copyright arises automatically, there is no such condition for the work creator to register his/her work or to claim rights over the work [4]. However, there are national laws that require registration for ease of evidence in case of infringement.

These rights last for limited time, which means that the copyright owners do not have a permanent protection to their works, after a period of time the work becomes open to public.

#### What is copyright?

Copyright is an exclusive right granted to the original creator of a work such as literary works (computer programs and databases) films, sound recording, artistic works and musical. This means that the author has a total freedom to sell, distribute and broadcast his/her work for a financial return. Copyright is a property right provided by the Copyright, Design and Patent Act 1988 [5, p.8]. The first Article clause (8) of Iraqi Kurdistan Copyright and Related Rights Law, defines the author as ‘The person who creates the work’. The same Article clause (10) defines the copying as ‘one or more copy that identical to the original version of the work, in any method or any form, including temporary or permanent electronic registration’.

#### Justification of Copyright:

There are two important elements concerning the justification of copyright law;

- First is the economic justification which is all about the ‘motivation for profit’ as an incentive for creative work. Mikko Huuskonen stated, “Without property rights there is no incentive to incur these (investment) costs because there is no reasonably assured reward for incurring them” [6].
- Second the moral justification. The moral justification of copyright law has a different reflection of believe within international standard, according to the World Intellectual Property Organization (WIPO), whereas the Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights Agreement (TRIPs) does not required countries to protect the author’s moral rights. It is based on personality claims, which has a direct relation to individual’s dignity. The justification was formed by the philosopher John Locke, he stated that “individuals have the right to the fruits of their labor” [7].

#### The importance of copyright:

With no protection awarded by copyright law, people can easily use, and exploit others’ works and efforts for free. Once the author put his work in the market, it becomes an easy subject for copyright infringement, unlimited copies can be made of his/her product either in lower price or for free. In result, the author will be harmed in both morally and financially.

The WIPO in their publication No 6 in 2011 “From Script to Screen” [8] illustrated the importance of Intellectual Property Law,

especially copyright, and how this area has a remarkable role in industry raising. WIPO in the same publication also specifies that the copyright law does not protect the author or the creator of the work only, it went beyond that and expand its protection to 'all Chain of Title right holders' [9].

According to Irini Stamatoudi and Paul Torremans [10, P.1], creative industries become the backbone for the EU economy, in particular, software industry, book publication and newspapers, achieved noticeable success within the protection of copyright law, they contributed in 2006 3.3 per cent of EU GDP and represented about 8.5 million jobs.

A study done in 2013 by the European Patent Office (EPO), the intensive industries produced around 39% of total economic activity Gross Domestic per Capita (GDP) and that during the period of 2008-2010. Followed by another joined study on the 25th of October 2016, with the EU Intellectual Property Office EUIPO, confirmed the benefits of the IPR for Europe [11]. The Intellectual Property Strategy was introduced by the EU on the 24th of May 2011, which was complementary to the Europe 2020 strategy. According to Internal Market Commissioner Michel Barnier "the aim is to get the balance between two objective rights for IPR across the board. To make Europe's framework intellectual property an enabler for companies and citizens and fit for the online world and the global competition for ideas" [12].

Copyright is the most intricate right among the other rights of Intellectual property, because it refers to the proprietary rights of creation [13, p. 16].

#### **Duration of copyright:**

Extending the length of copyright protection was the best solution to protect the author financial interest. The Berne Convention provides an international standard through extending the length of protection for authors into author's life plus 50 years while this extension raised into author's life plus 70 years in the Convention of Rome.

The idea behind increasing the protection duration for copyrighted materials is to protect the author's right over his/her work. On the other hand, however, an argument is raised against extending the protection of copyrighted materials that the public interest will be harmed if that extension last that long [14, p.17]. It is argued that this will result in an imbalance between the authors' right and the right of the users to benefit from the work. To bring the balance back, only the law can prevent this extension. Gowers review proposed to bring back the protection duration to 50 years instead of 70 years, as that extra extension will affect negatively on the public interest and that will bring the balance back between the authors' right and the public rights [15, p.16]. The Current United Kingdom Copyright Law 'The Copyrights Designs and Patents Act 1988' [16] Organized the duration of copyright according to each category (section 12-15).

1.For literary, dramatic, musical or artistic works 70 years from the end of the calendar year in which the last remaining author of the work dies, or the work is made available to the public, by authorized performance, broadcast, exhibition, etc. The Copyright (Computer Programs) Regulations 1992 extended the rules covering literary works to include computer programs.

2.Sound Recordings and broadcasts 50 years from the end of the calendar year in which the last remaining author of the work dies, or the work is made available to the public, by authorized release, performance, broadcast, etc.

3.Films 70 years from the end of the calendar year in which the last principal director, author or composer dies, or the work is made available to the public, by authorized performance, broadcast, exhibition, etc.

4.Typographical arrangement of published editions 25 years from the end of the calendar year in which the work was first published [17]

The extension of duration of copyright has been applied in the Iraqi Copyright Law Number 3 for the year 1971 (article 20), which awards 50 years plus author's life. This has remained the same and did not exceed to 70 years even after the amendment to the Copyright Law by the Coalition Provisional Authority Order (CPA) Number 83, the duration of the extension remained for 50 years after authors' life. In other words, the Iraqi Copyright Law stacked to the extension term specified in Berne Convention and did not consider the 70 years plus author's life duration given in the Convention of Rome.

The same steps were taken by the Kurdistan region government law "Author's Rights and Related Rights Number 17 for the Year 2012, Article 25, which identify the term of protection for author's life plus 50 years [18].

#### **1.3 Copyright and Technology:**

With the emerging of technology, copyright faced serious difficulties to cope with the digital world, the constant evolution of technology called to adapt a new law to make the digital network a safer place for the authors from exploiting their work. Christopher Wolf refers in his book 'the Digital Millennium Copyright Act [19] to the importance of the two treaties, the World Intellectual Property Organization Copyright Treaty (WPT) and the WIPO Performance and Phonogram Treaty (WPPT) through granting the work creators, writers and artists a global protection in the digital age. In his book he stated, "These treaties will become effective at a time when technological innovations present us with great opportunities for the global distribution of copyrighted works". As internet continues to improve, the quality and the services of the internet will expand.

### **Chapter 2: Exceptions and limitations Toward Copyright Balance**

#### **2.1. The meaning of exceptions and limitations:**

The use of copyrighted materials requires permission from the copyright owner (authors); this is what Copyright Law grants to the copyright owner as protection over their original work from exploitation by the users without authorization. This protection becomes more important with the flood of online materials and information for free. Hence anyone who uses copyrighted materials without the owner's permission will be a subject to copyright infringement [20].

The International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA), exceptions mean; 'Balance' between the creator's right for protection and the right of the users to access to copyrighted materials [21].

#### **2.2. The importance of exceptions and limitations:**

#### **Exceptions and Limitations are compatible with the main requirement of the UN Declaration of Human Rights:**

Public domain: when an author's work completes its full legal term of copyright, then it is ready to be used in public domain, hence

the work can be published or used by anyone. Lee Wilson in his book defines the public domain as “a work that is no longer owned by anyone-person or company (...) its protection under Copyright Law having expired” [22].

In *Suntrust V. Houghton Mifflin Co* [23] case, on appeal, the court decided that the defendant (Alice Randall's *The Wind Done Gone*) was not guilty for infringing copyright law and there was a fair use in distributing the book; the court of appeal overturned the decision as it counts as a fair use in US.

In the same direction, the fair use has also protected the Council on American-Islamic Relations (CAIR), after being sued for copyright infringement when they posted a four minutes audio of anti-Muslim statement made by a conservative radio station host. The court ruled that it was not unreasonable for the defendant (CAIR) for such act as far as they showed the public the original statement made by the plaintiff [24].

- Educational purpose; To develop the educational process and deliver modern multi-media teaching without infringing the Copyright Law, especially for those that have minor act, such as ‘quotes, displaying webpage [25] ... (etc.).

### 2.3. Works free of copyright:

In certain status, authorization from copyright holder is not required, hence the internet users will have unlimited access to copyrighted materials available online.

Anonymous and pseudonymous works: in some cases, it is difficult to reveal or determine the author's identity, especially the long-standing ones, such as jingles, nursery rhymes and ballads [26].

- Works made for hire: In terms of copyright, some works are not compatible with the duration by the life of the author, where that life could be difficult to identify. Stephen and McJohn explain how difficult to determine the life of the author “For works made for hire, the employer is the author. If the employer was a corporation, that life is potentially unlimited (...) for such works the US Congress uses a fixed term of years” [27].

Margreth Barrett also mentioned in her book about works made for hire, that the duration of copyright protection is 95 years for first publication and 120 years from creation [28].

### 2.4 Exception under Iraqi Copyright Law:

Meeting the international standard for copyright law was well seen in many national laws through domesticating international treaties and conventions related to Intellectual Property Rights, specifically the Copyright Law.

The Iraqi Copyright Law remains way too far from meeting the international standards of copyright and could not address the area related not only to exceptions, but even to the basic problems in its main provisions.

#### A brief reading of the Iraqi Copyright Law shortcomings:

1. Although the Iraqi Copyright Law number (3) year 1971 was amended on the 29th of April 2004 by the Coalition Provisioned Authority Order Number 83 (CPA), its main aim was to address the problems in the law, but the changes did not match the international standard. However, the CPA include new items under the protection of copyright law, such as sound recording, computer program and data collectivity, also exclude the rights granted to the Minister of

Information to publish copyrighted materials without permission from the author as well as decrease the compensation of copyright infringement.

2. The Iraqi Copyright Law, clearly, indicates that the creator of a work is the main person to be protected. Henceforth, it becomes more difficult to keep the balance between the copyright holders and the users of the work.

3. Until this moment, there is nothing in the law pointing out to any exceptions under the Iraqi Copyright Law other than the one enacted in 1971 or in the amendment made by the CPAs.

#### Brief reading to Author's Right and Related Rights Law in (KRG)

The Parliament of Kurdistan, in its ordinary session No (30) on the 17/12/2012 enacted a new copyright law named “Author's Rights and Related Rights. Hence this law has stopped the application of the Iraqi Copyright Law in Kurdistan Region (KRG). The new law which consists of (11) chapters and (47) Articles has made significant changes in comparison with the previous applicable Iraqi law.

Although the new law does not expressly mention the limitations and exceptions, Article (22) seems to bring an exception to copyright by identifying certain works to be free to use without seeking permission from the owner of the work or giving any payment in return, such as works published or performed within family meeting, works used in cultural and educational purpose. In the fourth point of the same Article, the Act highlighted the rights of specific people such as Blind and hearing impaired “any person who is blind shall have the right to make copies of works printed in their ‘Braille’ (patterns of raised dots) for published literary or musical works, or in a letterhead or sound recording. Copies of any work published in a cinematographic manner to meet the needs of the hearing impaired, provided that this does not conflict with exploitation of the work and does not cause damage to the legitimate interests of the author” [29].

#### Chapter Three: Towards domestication of the Marrakesh Treaty (or Adopting international standards of the Marrakesh Treaty to enhance access to information for disabled persons)

##### 3.1. The Marrakesh Treaty:

The Marrakesh treaty (its formal name is the “Marrakesh Treaty to Facilitate Access to Published Works for Persons Who Are Blind, Visually Impaired or Otherwise Print Disabled” [30]) is a multilateral treaty which has been ratified by 20 countries, as in order of ratification and accession (India, El Salvador, the United Arab Emirates, Mali, Uruguay, Paraguay, Singapore, Argentina, Mexico, Mongolia, the Republic of Korea, Australia, Brazil, Peru, the Democratic People's Republic of Korea, Israel, Chile, Ecuador, Guatemala and Canada). According to the World Intellectual Property Organization (WIPO) in its publication “The Marrakesh Treaty- Helping to end the global book famine” [31], 285 million people worldwide are blind or visually impaired, only 1-7 per cent of books are published in a format they can be read by them.

The main objective of Marrakesh Treaty is to help, and support printed disabled people or those who have a visual impairment to read and share written materials available across international boarder. The treaty addresses the needs of these people under the name of ‘Beneficiaries’. The Marrakesh Treaty has given a clear definition to the word beneficiary to identify the scope of people that can benefit under this definition. “Beneficiary; is defined as someone affected by one or more in a range of disabilities that interfere with the effective



reading of printed material. This broad definition includes persons who are visually impaired as well those with a physical disability that can use the material without being penalized or accused for manipulation [32]. Also, the same publication of WIPO has given a definition to the “accessible format copy” which is fairly broad and covers any format that permits a person with a visual impairment or other print disability to have access to the content as feasibly and comfortably as a person without such a disability, including digital formats [33].

Shae argue that [34] that there were several barriers involved in preventing blind and printed disabilities from accessing to books available online. The lack of technological program related to blind persons that facilitate the access to printed e-books. Also, the market failed to meet the needs of blind people, as many authors refuse to publish their work in a special format for the interest of visually impaired people or make it available for them without seeking authorization (license), as it does not have any economical return for the authors or publishers. In other words, the free markets for visually impaired people serve only organization and institutions that seek none profit access for blind people without considering the financial benefit of the creators of the work.

### 3.2. The scope of the treaty:

The main aspect of Marrakesh treaty: it goes well with other international agreements related to or addresses copyright and intellectual property issues. The Treaty also fits well with international Human Rights Law [35]. However, there is no formal relationship between international treaties and Marrakesh Treaty. The Treaty emphasizes the need of its members to obey to obligations part regarding enactment of limitation and exceptions within their national regulations [36].

Some countries made amendments and changed their national copyright and intellectual Property Laws to well fit with the Marrakesh Treaty. This was for example announced by the New Zealand Government when the Government seeks to prepare a draft bill to amend both the Copyright 1994 Act and Copyright (General Matters) Regulations. The reason behind joining the Marrakesh Treaty is to give opportunities for New Zealanders with a print disability to access more to education and lifting overall wellbeing, especially when it is estimated that 90 per cent of books and materials are not available in a format accessible for people with printed disabilities.

### 3.3. Human Right and Copyright Relationship:

Different direction where seen toward the nature of the relation between copyrights and Human Rights, the European Convention of Human Rights (ECHM) does not recognize copyright or intellectual property as human rights issue, these rights are only seen under national framework. However, this does not prevent the exist of a strong relation between copyrights and human rights, although the relationship is not mentioned in treaties and international agreements, there are two elements that links them together, the first is the identity and second is related to the economics aspects. This was stated in Article 17 of the Universal Declaration of Human Rights [37].

### 3.4. Marrakesh Treaty and Human Rights Perspective.

The Marrakesh Treaty provisions are well conceived with Human Right issue. Its aim is to encourage and facilitate the access to copyrighted materials available online for Blind and printed disability people, exactly meet "The Universal Declaration of Human Rights" and the United Nations Conventions on the Right of Persons with Disabilities (UNCRPD). The Marrakesh Treaty is considered as the

first Copyright Treaty to comprise a straightforward human rights perspective.

Gerard Quinn and Theresia Degeners in their book, gave direct connection of disability to human rights “Disability is a human right issue; I repeat disability is a human right issue” [38]. Furthermore, they connected the human right to human dignity, and this dignity should be honored aside from economic and social interest. The Marrakesh treaty demonstrates that the copyright system plays a big role toward the challenges facing the blind, visual disabilities people.

### Conclusion:

Copyright has clearly changed with the advanced of technology, which called to identify a mechanism for that convert. The change would not be achieved without establishing an advanced solution that not only focuses on the lawmakers, but also on establishing a more comprehensive alternative solution to address the problem.

The national Copyright Laws imposed a so-called compulsory license, which authorize an individual to use someone else’s work. Meanwhile, limits are set to author’s rights. Copyright has been facing a continuance challenge over years, especially with the advent of technology which facilitate the online infringement. “Statutory limitations and exceptions are among the most important tools for national lawmakers to achieve a balanced copyright system that suit the specific needs of their respective countries” [39].

Before the Marrakesh Treaty, there was a clear denial of establishing a way for this group of people to benefit from accessing to copyrighted materials, as it is estimated according the World Intellectual Property Organization that More than 285 Million people round the world are unable to use their rights and to have similar access as others to the vast information available online, because they are blind, visually impaired and print disabled [40].

Understanding the impact of Marrakesh Treaty on the limitation and Exceptions will remove the current obstacles that raises every day within education facilitating systems more specifically ‘libraries’.

As its been mentioned in the third chapter of this study; Towards domestication of the Marrakesh Treaty (or Adopting international standards of the Marrakesh Treaty to enhance access to information for disabled persons), that the treaty can concord well with huge category of individuals, in Iraq as a whole, who have been desperate over years to feel to re-integrate in the society.

Studies approved that the Marrakesh Treaty benefit people with disabilities particularly blind, visually impaired and printed disable people in many areas in their life. This treaty is important for the countries that went through many civil wars and conflicts, as a result the socioeconomic of the country affected severely. There is a significant need to have a comprehensive plan, in order to endorse the Marrakesh Treaty or any other related International standards or incorporated these regulations into the Iraq or IKR law. The comprehensive plan may include lobbying through CSOs and local and INGOs to facilitate the process.

### Recommendation:

1. In order to avoid legal uncertainty, in the Iraqi Copyright Law, there is a need to make a step ahead and mention in the law a number of special cases where exceptions to copyright could be admitted instead of merely saying that exception shall be confined to certain special cases... and one of those cases is when the access to

copyrighted works is required in order to adapt a work to a format accessible to blind or visually impaired persons as stipulated in Marrakesh Treaty.

2. To meet the provisions of Marrakesh Treaty, the Iraqi Copyright Law and The Author's Rights and Related Rights Law in KRG should consider the following points:

a. Promote Educational system, especially in Higher Education (universities and institutions) first, via improving the quality of local libraries through collaboration with the international ones to exchange books and access to more information. Second, expand the scope of knowledge to students by accessing to copyrighted materials and adapt a new mechanism to ensure that it serve Blind people and printed disability.

b. Exceptions to the law should cover all types of works, such as comics, Web pages, including works that combine text and illustrations.

c. Finally, adapting the new treaty in the national law should not only serve blind or printed disabled people, but also it should protect other types of disabilities or people with specific needs such as those who are unable physically to hold books.

3. To reach the objective of Marrakesh Treaty, the application should cover both copyrights and related rights as required.

4. The government (as a duty) should provide a guideline to the users and reduce any complexity to access the information for the benefit of beneficiaries. Also, to remove any possible obstacle that could face and harm legitimate cross-border exchange of the information.

5. Develop the protection tools of technological system in order to prevent any circumvention that may crop up from direct or indirect use of technology.

6. The fact that Iraq and the Kurdistan Region live in a continuous cycle of wars that resulted in a huge number of people with different types of disabilities in which distanced them from communication due to their circumstances. Without communicating with surround, it will be difficult for this this affected group of people to reintegrate to the society and have their role to rebuild the country. Therefore, it is the fundamental requirement to endorse the international standard of copyright law including the adaptation of the Marrakesh Treaty.

7. Since the collapse of Saddam regime, the numbers of Civil Society Organizations (CSOs) local and International non-government organizations INGOs are increased and operating in many areas in Iraq. The role of these organizations is important and could be utilized to promote the idea of adapting the Marrakesh Treaty. These organizations could advocate promoting the concept of supporting people with disabilities that could benefit from the policies specified in the treaty. In fact, supporting these groups of people is embedded in protecting the Human Rights Conventions. In this case SCOs could have two roles first, to raise the awareness of people regarding benefits of the treaty second, to advocate and facilitate with the government to amend the related existing law that in consistence with the Marrakesh Treaty.

## REFERENCES

- Al Aswany, A. (2015, July 8). Copyright and Human Rights; the Author's Perspective. In Copyright and Human Rights IPA Special Report. Retrieved from <https://www.internationalpublishers.org/images/Copyright.pdf>
- WIPO (2018). What is Intellectual Property? Retrieved from [http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/intproperty/450/wip\\_pub\\_450.pdf](http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/intproperty/450/wip_pub_450.pdf)
- Seeber, M & Balkwill, R (2008). Managing Intellectual Property in the Book Publishing Industry: A Business-oriented Information Booklet. World Intellectual Property Organization.
- The National Archive (2013). Copyright and related rights. Retrieved from <http://nationalarchives.gov.uk/documents/information-management/copyright-related-rights.pdf>
- O'Brien, D. & Fitzgerald, D. (2007). Copyright Guide for Research Students: What you need to know about copyright before depositing your electronic thesis in an online repository. Retrieved from <https://eprints.qut.edu.au/6099/>
- Dave, J (2008). Intellectual Property (3rd ed.). Oxford: Oxford University Press.
- Aft, R. & Renault, C. (2011). FROM SCRIPT TO SCREEN THE IMPORTANCE OF COPYRIGHT IN THE DISTRIBUTION OF FILMS. Retrieved from [http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/950/wipo\\_pub\\_950.pdf](http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/950/wipo_pub_950.pdf).
- Stamatoudi, I & Torremans, P (2014). EU Copyright Law: A Commentary. Retrieved from [https://books.google.iq/books?id=qyOeAwAAQBAJ&pg=PA623&dq=%5B1%5D+Stamatoudi.+I+%26+Torremans.+P+\(2014\).+EU+Copyright+Law:+A+Commentary.+Edward+Elgar+Publishing.&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEwi7q-r-79HeAhUIposKHcbSDz0Q6AEIKDAA#v=onepage&q=%5B1%5D%20Stamatoudi.%20I%20%26%20Torremans.%20P%20\(2014\).%20EU%20Copyright%20Law%3A%20A%20Commentary.%20Edward%20Elgar%20Publishing.&f=false](https://books.google.iq/books?id=qyOeAwAAQBAJ&pg=PA623&dq=%5B1%5D+Stamatoudi.+I+%26+Torremans.+P+(2014).+EU+Copyright+Law:+A+Commentary.+Edward+Elgar+Publishing.&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEwi7q-r-79HeAhUIposKHcbSDz0Q6AEIKDAA#v=onepage&q=%5B1%5D%20Stamatoudi.%20I%20%26%20Torremans.%20P%20(2014).%20EU%20Copyright%20Law%3A%20A%20Commentary.%20Edward%20Elgar%20Publishing.&f=false)
- Europe Patent Office (2016). Intellectual property rights intensive industries and economic performance in the European Union. Retrieved from [http://documents.epo.org/projects/babylon/eponet.nsf/0/419858BEA3CFDD08C12580560035B7B0/\\$File/ipr\\_intensive\\_industries\\_report\\_en.pdf](http://documents.epo.org/projects/babylon/eponet.nsf/0/419858BEA3CFDD08C12580560035B7B0/$File/ipr_intensive_industries_report_en.pdf)
- Rahmatian, A (2011). Copyright and Creativity: The Making of Property Rights in Creative Works. Edward Elgar Publishing,.
- Waelde, C, Brown, A, Kheria, S & Cornwell, J (2016). Contemporary Intellectual Property: Law and Policy. Oxford. Oxford University Press.
- Gowers Review of Intellectual Property (2006). Retrieved from [https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/228849/0118404830.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/228849/0118404830.pdf)
- The UK Copy Right Service. "UK Copyright Law. Copyright, Designs and Patents Act 1988." Retrieved from [https://www.copyrightservice.co.uk/copyright/uk\\_law\\_summary](https://www.copyrightservice.co.uk/copyright/uk_law_summary)
- Kurdistan parliament (2012). Law No: 17, 2012 Copyright Law and Related Rights in the Kurdistan Region of Iraq. Retrieved from <http://www.kurdistan-parliament.org/files/articles/180213094312.pdf>

- Wolf. C (2003). *The Digital Millennium Copyright Act: Text, History, and Caselaw*. Pike & Fischer - A BNA Company.
- Intellectual Property Office (2014). *Exceptions to copyright: Guidance for consumers*. Retrieved from [https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/314995/copyright-guidance-consumers.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/314995/copyright-guidance-consumers.pdf)
- International Federation of Library Associations and Institutions (2018). Retrieved from <https://www.ifla.org/>
- Wilson. L (2012). *The Pocket Legal Companion to Copyright: A User-Friendly Handbook for Protecting and Profiting from Copyrights*. Skyhorse Publishing Inc.
- Suntrust Bank v. Houghton Mifflin Co., 252 F.3d 1165 (11th Cir. 2001)
- Savage v. Council on American-Islamic Relations, Inc., No. C 07-6076 SI, 2008 WL 2951281 (N.D. Cal. Jul 25, 2008).
- Seeber. M & Balkwill. R (2008). *Managing Intellectual Property in the Book Publishing Industry: A Business-oriented Information Booklet*. World Intellectual Property Organization.
- McJohn. S (2006). *Copyright*. Retrieved from [https://books.google.iq/books?id=Gq9VbEQnxaQC&printsec=frontcover&dq=copyrights+examples+and+explanations&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEWj7ypmZ\\_NjcAhWwAIHHbbqCqUQ6AEIJzAA#v=onepage&q=copyrights%20examples%20and%20explanations&f=false](https://books.google.iq/books?id=Gq9VbEQnxaQC&printsec=frontcover&dq=copyrights+examples+and+explanations&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEWj7ypmZ_NjcAhWwAIHHbbqCqUQ6AEIJzAA#v=onepage&q=copyrights%20examples%20and%20explanations&f=false)
- Barrett. M (2008). *Intellectual Property*. Retrieved from <https://books.google.iq/books?id=FetCwyUjdFwC&printsec=frontcover&dq=isbn:0735562970&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEWjzwrGr-tjcAhUDPVAKHULuDHQQ6wEIKDAA#v=onepage&q&f=false>
- World Intellectual Property Organization (2013). *Main Provisions and Benefits of the Marrakesh Treaty*. Retrieved from [http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo\\_pub\\_marrakesh\\_flyer.pdf](http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_marrakesh_flyer.pdf)
- World Intellectual Property Organization (2016). *The Marrakesh Treaty – Helping to end the global book famine*. Retrieved from [http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo\\_pub\\_marrakesh\\_overview.pdf](http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_marrakesh_overview.pdf)
- Shae. F (2014). *Setting Its Sights on the Marrakesh Treaty: The U.S. Role in Alleviating the Book Famine for Persons with Print Disabilities*, Boston College International and Comparative Law Review, Vol: 37, Issue: 1, P. 139. Retrieved from <https://lawdigitalcommons.bc.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.iq/&httpsredir=1&article=1708&context=iclr>
- Universal Declaration of Human Rights (2018). Retrieved from <http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/>
- Quinn. G, Degener, T & Bruce, A (2002). *Human Rights and Disability: The Current Use and Future Potential of United Nations Human Rights Instruments in the Context of Disability*. United Nations Publications. Retrieved from <https://books.google.iq/books?id=c3RQURYh1bMC&printsec=frontcover&dq=Human+Rights+and+Disability:+The+Current+Use+and+Future+Potential+of+United+Nations+Human+Rights+Instruments+in+the+Context+of+Disability.+United+Nations+Publications&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEwiroLeo9LeAhUC1SwKHYdwDCoQ6AEIKDAA#v=onepage&q=Human%20Rights%20and%20Disability%3A%20The%20Current%20Use%20and%20Future%20Potential%20of%20United%20Nations%20Human%20Rights%20Instruments%20in%20the%20Context%20of%20Disability.%20United%20Nations%20Publications&f=false>
- Armstrong. C, Beer. J, Kawooya D, Prabhala. A & Schonwetter. T (2010). *Access to knowledge in Africa The role of copyright*. Retrieved from <https://books.google.iq/books?id=mzoPtBoQkEcC&printsec=frontcover&dq=access+to+knowledge+in+africa+the+role+of+copyright&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEwivp5rhodLeAhVCISwKHT8MAe8Q6AEIKDAA#v=onepage&q=access%20to%20knowledge%20in%20africa%20the%20role%20of%20copyright&f=false>
- For more information visit on the subject visit, (WIPO), The World Intellectual Property Organization. <http://www.wipo.int/portal/en/index.html>

# The Acquisition of Derivational Suffixes by Students of English at the University of Human Development

Inaad Mutlib Sayer and Sahima Abdulsalam

College of Languages, University of Human Development, Kurdistan Region – F.R Iraq

**Abstract**—Derivational suffixes are essential part of the competence of any foreign language learner, especially learners of English as a foreign language since English is a derivational language. They help the learners enrich their lexical repertoire, which is necessary in both speaking and writing. The present study tested the production and comprehension of derivational suffixes by third-year and fourth-year students of English as a foreign language at the University of Human Development. The aim was to examine the students' performance on the production and comprehension levels. Two tests were conducted on 112 students and seven one-way ANOVAs were performed to test the seven hypotheses of the study. The participants in the study were divided into two groups depending on their gender (79 females and 33 males) and into four groups depending on their proficiency level (pass, medium, good and very good). The results of the seven ANOVAs revealed that there were no significant gender differences among the students neither in the production test nor in the comprehension test. However, there were significant differences among the students according to the proficiency level in both tests. According to the frequency of the derivational suffixes, there were significant difference in the students' performance only in the comprehension test; in the production test, the difference was insignificant. Finally, the performance of the students in the comprehension test was much better than their performance in the production test.

**Keywords:** Derivational morphology, Derivational suffixes, Second language acquisition.

## Introduction:

Learning a foreign language requires acquiring knowledge about its phonological, morphological, syntactic and semantic systems. Knowledge about the morphological system of a language gives the learner flexibility in using the vocabulary of the language. Part of the morphological knowledge of a foreign language is learning to recognize and produce the suffixes of that language. In English, suffixes are of two types: inflectional and derivational. There are only nine inflectional suffixes in English. These suffixes do not change the part of speech to which they are attached; they come last in a word; and only one suffix can be added to a word (Stageberg & Oaks, 2000). By contrast, there are numerous derivational suffixes in English. These suffixes often, but not always, change the part of

speech they are added to and more than one suffix may be attached to the same root (*ibid.*).

Derivational suffixes constitute a tangled area in foreign language learning for several reasons. Firstly, they are very large in number, which makes them almost impossible to memorize. Secondly, they are deceptive (Laufer, 1997) in the sense that their use does not have regularities. That is to say, they are attached to roots in an arbitrary way. For instance, all the verbs *manage*, *fail*, *discover* and *invent* can be changed into nouns by adding a derivational suffix to each. However, *manage* is made a noun by *-ment*, *fail* by *-ure*, *discover* by *-y* and *invent* by *-ion*. Thirdly, knowledge of derivational suffixes is multifaceted (Nation, 2001). According to Tyler and Nagy (1989, p. 4) "full knowledge of derivational morphology involves at least three aspects, which" they "label lexical semantic, syntactic, and distributional knowledge". Lexical semantic knowledge is about the relatedness of words which share the same base. By means of this knowledge, the learner can recognize that the word *analyze* is related to *analysis*, but *sent* is unrelated to *sentence*. Syntactic knowledge assists the learner to assign syntactic categories to words. For instance, without knowing the meaning of the base *necess-*, the learner can identify *necessary* as an adjective and *necessity* as a noun. Distributional knowledge concerns the selectional restrictions on "the concatenation of stems and suffixes" (*ibid.*). For example, the suffix *-ment* attaches to verbs to form nouns but not to adjectives; thus, *improvement* is an acceptable word in English while *quietment* is not. Fourthly, the acquisition of derivational morphology is "an incremental process taking place over a period of time" (Schmitt & Zimmerman, 2002, p. 149). Therefore, one expects the acquisition of English derivational morphology to be challenging to foreign learners.

The present study is concerned with the acquisition of derivational suffixes by Kurdish learners of English. The aim of the study is to examine the performance of these learners in comprehension and production tests in order to verify the following hypotheses:

1. There is no difference between genders in the comprehension of English derivational suffixes.
2. There is no difference between genders in the production of English derivational suffixes.
3. There is a significant difference between the participants' performances in the comprehension test according to their proficiency level.

4. There is a significant difference between the participants' performances in the production test according to their proficiency level.
5. There is a significant difference between the participants' performances in the comprehension test according to the frequency of the derivational suffixes.
6. There is a significant difference between the participants' performances in the production test according to the frequency of the derivational suffixes.
7. The performance of the participants in the comprehension test is better than their performance in the production test.

### **The importance of morphological knowledge:**

Morphological knowledge refers to the "conscious awareness of the morphemic structure of words and the ability to reflect on and manipulate that structure" (Carlisle, 1995, p. 194). Studies in vocabulary acquisition have provided evidence for the significance of morphological knowledge in learners' comprehension and production of vocabulary. Learners process morphologically complex words based on the level of morphological knowledge they have achieved. Carlisle (2003) believes that morphological knowledge begins developing at early stage of schooling and continue developing into adulthood.

Wysochi and Jenkins (1987) conducted a similar study on 217 fourth-, sixth- and eighth-grade students. The purpose of this study was to examine whether context, morphological knowledge, or both are used to infer the meaning of unfamiliar words. The researchers observed that strong contextual clues were helpful to all grade levels; however, they were more helpful to older graders. In situations where the contextual clues were weak, the sixth- and eighth-grade students outperformed the fourth-grade students by resorting to morphological knowledge to decipher unfamiliar words.

White, Power, and White, (1989) conducted two studies. In the first study, they examined a sample of 257 prefixed words to determine (a) their analyzability, (b) the frequency of analyzable words by grade, and (c) the number and type of suffixes, and the proportion of these that cause changes in pronunciation or spelling. They found that "about 80 percent of the major prefixed words were analyzable" (ibid, 292). As far as frequency is concerned, they found that "the number of analyzable target words in the American Heritage corpus for each grade increased sharply from Grade 3 to Grade 7" (ibid). Regarding the number and type of suffixes, the study revealed that "about 80 percent of the analyzable target words also had suffixes. About 90 percent of the terminal suffixes were inflectional suffixes or neutral derivational suffixes" (ibid). The second study of White et al. (1989) involved third and fourth grade students. The aim was to examine these students' morphological knowledge. The results showed that morphological knowledge improves with age and experience.

Carlisle and Nomanbhoy (1993) emphasized the role of morphological knowledge during the early stages of reading development, but the role becomes much more significant during the development of more advanced reading skills. A study by Anglin (1993) examined the relationship between morphological knowledge

and vocabulary learning in children. The results of the study indicated that there was a dramatic improvement in the comprehension of complex words from 1<sup>st</sup> to 5<sup>th</sup> grade.

Carlisle (2000) investigated the significance of morphological knowledge in the reading comprehension of 3<sup>rd</sup> and 5<sup>th</sup> grade children. The results revealed that morphological knowledge has a significant role in the children's ability to recognize morphologically complex words and that 43% of the variance in reading comprehension at the 5<sup>th</sup> grade level was due to the children's morphological knowledge.

Betram, Laine, and Virkkala (2000) studied "how morphological knowledge contributes to Finnish children's understanding of words" (p. 288). They measured the participants' performance against the frequency of the test words and the productivity of the suffixes in the test words. The results showed a main significant effect for both frequency and productivity. The participants performed much better on high-frequency words than they did on low-frequency words. In addition, the participants were better at understanding the meaning of words ending in high-productive suffixes than the words ending in low-productive suffixes. However, even with high frequency and high productivity, there was a need for morphological knowledge in the understanding of complex words.

Bellomo (2009) investigated the effect of morphological analysis on the acquisition of vocabulary among college preparatory students with heterogeneous language backgrounds. Bellomo concluded that "morphological analysis as a vocabulary acquisition and retention strategy can benefit college preparatory students irrespective of their language origin" (p. 20).

McCutchen and Logan (2011) examined the effect of morphological information on students' ability to comprehend and produce new words in a given context. "The morphological production task provided children with a word and required them to produce a derivation to fit a sentence context, thus tapping syntactic aspects of morphological knowledge" (p. 336). The researchers found that there is connection between the students' abilities to produce correct derivational forms and morphological awareness.

### **Previous work on L2 acquisition of derivational morphology:**

Little work has been executed on the L2 acquisition of derivational morphology. Schmitt (1998) conducted a longitudinal study on three PhD students to examine their productive derivational knowledge. The study revealed that, though the students were exposed to an environment rich in derived words, two of them did not show significant advance in their knowledge of derivational morphology.

Dehham (2015) investigated the comprehension and production of adjectival suffixes by 150 fourth-year students of English at three Iraqi universities, namely Babylon, Baghdad, and Al-Qadisiya, during the academic year 2014 – 2015. The main aim of Dehham's study was to measure "the Iraqi EFL university learners' performance in recognizing and producing adjectival affixes" (p. 15). The statistical analysis of the data revealed that EFL Iraqi learners at university level face difficulties at the comprehension and production level alike (the percentage of correct responses was 48.19% in the comprehension test and 29.89% in the production test). The results

also showed that the performance of EFL Iraqi learners in the comprehension test outweighed their performance in the production test.

Alotaibi and Alotaibi (2017) conducted a research on 90 Kuwaiti undergraduate students, 50 intermediate and 40 advanced. The purpose of this research was to measure the students' performance in comprehending and producing English derivational suffixes. A multiple-choice test was used to elicit data concerning the comprehension skill and a fill-in the blank test was applied to collect data about the production skill. The participants were tested in two types of derivational suffixes, neutral and non-neutral suffixes. The calculations indicated that there was a statistically significant difference between the intermediate group and the advanced group in both the comprehension and the production tests. However, the participants performed better in the comprehension test than they did in the production test.

### Methodology:

#### Participants:

The participants in the study consist of 112 English language students at the University of Human Development – Kurdistan Region – Iraq. They are in the third and fourth stages of their B.A. programme in English language and literature. All the participants have studied derivational suffixes within the course of English Morphology. The ages of the participants range between 20 and 25 years. The participants were divided into two groups according to their sex (79 females and 33 males) and into four groups according to their proficiency level (50-59 = pass, 60-69 = medium, 70-79 = good, and 80-89 = very good)<sup>1</sup>. The consent of the participants was ensured before conducting the tests.

#### Material:

The material of the research consists of the participants' responses to two tests. The first was a multiple-choice test which was designed to measure the participants' performance in comprehending English derivational suffixes. The second was a fill-in-the-blanks test, which was intended to measure the participants' performance in producing English derivational suffixes.

<sup>1</sup>. This division of proficiency levels is based on the system used in Iraqi universities.

Twelve English derivational suffixes were selected according to their frequency in the British National Corpus (BNC) to be used in both tests. Four suffixes have high frequency, namely -ly adverbial (111,045), -ion (52,016), -ty (38,421), -al adjectival (37,583); four suffixes have medium frequency, namely -ous (8,116), -or (7,837), -ic (7,500), -al nominal (7,384); and four suffixes have low frequency, namely -ways (35), -ie diminutive (18), -ette diminutive (14), -let diminutive (10). The frequencies of the suffixes were determined following Laws and Ryder (2014) MorphoQuantics: <http://morphoquantics.co.uk>.

Each test included twelve authentic sentences cited from online Oxford living Dictionaries: <https://en.oxforddictionaries.com/>

### Results:

Seven one-way ANOVAs were performed to test the seven hypotheses of the current study. ANOVA1 tested the first hypothesis that there is no difference between genders in the comprehension of English derivational suffixes. The results of the analysis revealed that  $F(1, 110) = 0.05, p = .81$  (Table 1). Accordingly, the null hypothesis is accepted.

Table 1:  
One-way ANOVA analysis of the comprehension test responses according to the subjects' gender

Gender	N	M	SD	F	P-value	F crit
Females	79	7.35	1.82	0.05	0.81	3.92
Males	33	7.45	2.41			

Note:  $p \leq 0.05$

ANOVA2 was conducted to test the second hypothesis that there is no difference between genders in the production of English derivational suffixes. The results of the test were as follows:  $F(1, 110) = 0.84, p = .36$  (Table 2). Therefore, the null hypothesis is accepted.

Table 2:  
One-way ANOVA analysis of the production test responses according to the subjects' gender

Gender	N	M	SD	F	P-value	F crit
Females	79	3.90	1.72	0.84	0.36	3.92
Males	33	4.24	1.98			

Note:  $p \leq 0.05$

ANOVA3 was intended to test the third hypothesis that there is a significant difference between the performances of the participants in the comprehension test according to their proficiency level. The test revealed that  $F(3, 108) = 4.91, p = .003$  (Table 3). So, the alternative hypothesis is accepted.

Table 3:  
One-way ANOVA analysis of the comprehension test responses according to the subjects' proficiency level

Proficiency level	N	M	SD	F	P-value	F crit
Pass	46	7.02	1.72	4.91	0.003	2.68
Medium	32	6.94	2.03			
Good	23	7.87	2.20			
Very good	11	9.18	1.54			

Note:  $p \leq 0.05$

ANOVA4 tested the fourth hypothesis that there is a significant difference between the performances of the participants in the production test according to their proficiency level. The results of the test showed that  $F(3, 108) = 5.61, p = .001$  (Table 4). Therefore, the alternative hypothesis is accepted.

Table 4:  
One-way ANOVA analysis of the production test subjects' proficiency level

Proficiency level	N	M	SD	F	P-value	F crit
Pass	46	3.35	1.54	5.61	0.001	2.68
Medium	32	4.03	1.82			
Good	23	4.61	1.59			
Very good	11	5.36	2.16			

Note:  $p \leq 0.05$

ANOVA5 was performed to test the fifth hypothesis that there is a significant difference between the participants' performances in the comprehension test according to the frequency of the derivational suffixes. The analysis resulted in being  $F(2, 9) = 9.60$ ,  $p = .006$  (Table 5). Accordingly, the alternative hypothesis is accepted.

Table 5:

One-way ANOVA analysis of the comprehension test responses according to the frequency of suffixes

Frequency of suffixes	N	M	SD	F	P-value	F crit
High frequency	4	89.75	8.62	9.60	0.006	4.25
Medium frequency	4	82.5	21.21			
Low frequency	4	34.5	24.56			

Note:  $p \leq 0.05$

ANOVA6 tested the sixth hypothesis of the present study that there is a significant difference between the participants' performances in the production test according to the frequency of the derivational suffixes. The results of the test revealed that  $F(2, 9) = 4.12$ ,  $p = .054$  (Table 6). Therefore, the alternative hypothesis is rejected.

Table 6:

One-way ANOVA analysis of the production frequency of suffixes

Frequency of suffixes	N	M	SD	F	P-value	F crit
High frequency	4	63.75	36.81	4.12	0.054	4.25
Medium frequency	4	35.25	20.68			
Low frequency	4	13	10.10			

Note:  $p \leq 0.05$

ANOVA7 was conducted to test the seventh hypothesis of this research which states that the performance of the participants in the comprehension test is better than their performance in the production test. The analysis showed that  $F(1, 22) = 6.14$ ,  $p = .02$  (Table 7). Thus, the alternative hypothesis is accepted.

Table 7:

One-way ANOVA analysis of the responses to both production tests

Type of test	N	M	SD	F	P-value	F crit
Comprehension	12	68.92	31.03	6.14	0.02	4.30
Production	12	37.33	31.38			

Note:  $p \leq 0.05$

The calculations in table 8 below indicate that scores of the participants in both the comprehension and production of high-frequency suffixes are higher than their scores in the comprehension and production of medium frequency and low frequency suffixes.

Table 8:

Frequencies and percentages of correct answers for all the suffixes used in both the comprehension test and the production test

frequency	suffixes	comprehension		production		comprehension mean	production mean
		frequency	percentage	frequency	percentage		
high frequency suffixes	-ly adverbial	80	71.43	74	66.07	80.13	56.92
	-ion	89	79.46	12	10.71		
	-ty	101	90.18	70	62.5		
	-al adjectival	89	79.46	99	88.39		
medium frequency suffixes	-ous	103	91.96	8	7.14	73.66	31.47
	-or	80	71.43	40	35.71		
	-ic	93	83.04	58	51.79		
	-al nominal	54	48.21	35	31.25		
low frequency suffixes	-ways	23	20.54	7	6.25	30.80	11.61
	-je diminutive	36	32.14	23	20.54		
	-ette diminutive	11	9.82	20	17.86		
	-let diminutive	68	60.71	2	1.79		
overall mean						61.53	33.33

## Discussion:

The study has shown that gender has no effect on the comprehension and production of English derivational suffixes. This was expected and previous studies on the acquisition of derivational suffixes did not include gender as a variable. In our study, gender was included as a variable in order to demonstrate that it has no effect on the comprehension and production of English derivational suffixes statistically.

Our study, like previous studies, has revealed that there is a significant relationship between the proficiency level of the participants and the comprehension and production of English derivational suffixes. Therefore, hypotheses 3 and 4 are both accepted. This finding is consistent with White et al.'s (1989) conclusion that morphological knowledge improves based on the level of proficiency. Moreover, Freyd and Baron (1982) reported that the advanced group in their study outperformed the regular group in implementing morphological knowledge to analyze complex words. Similarly, in Alotaibi and Alotaibi (2017) study, the advanced learners performed better than the intermediate learners did in both the comprehension and the production tests.

Frequency of English derivational suffixes has a significant effect on the comprehension of these suffixes by students of English at University of Human Development (UHD) but it has no effect on their production of these suffixes. Accordingly, hypothesis 5 is accepted while hypothesis 6 is rejected. This result is in line with a finding by Bertram et al. (2000) that frequency has a significant effect on the comprehension of derived words.

Although the frequency of derivational suffixes and the derivatives formed from them in a native speakers' environment (BNC in the context of this study) is important, it is not a determinant factor in foreign language acquisition. The researchers believe that the frequency of the suffixes and the derivatives in the foreign language learners' environment is more important and has greater effect on the comprehension and production of the learners than their frequency in the native speakers' environment. Therefore, the EFL learners will be able to comprehend and produce aspects of the foreign language, including derivational suffixes and their derivatives, which they are frequently exposed to in their own environments much better than

those aspects which have high frequency in the native speakers' environment but rarely used in the EFL learners' environment. And we mean by the EFL learners' environment every context in which the learners are exposed to the foreign language, including the classroom lectures, the textbooks, the media, the social media, the classmates chat, etc. This might explain why the suffixes *-ous* and *-ic*, which have medium frequency in the BNC, obtained very high number of correct answers, even higher than most of suffixes in the high frequency list according to BNC (Table 8).

Even within the learners' environment, the frequency of the derivative is more important than the frequency of the suffix itself. This will be clear if we consider the high variance in the correct answers received by the suffix *-ion* in the comprehension and production tests (89, 12 respectively). This may be due, besides other factors that contribute to the difficulty of the production test, to the frequency of the derivatives *revision* and *rebellion* in the participants' environment. The researchers guess that *revision* might have higher frequency than *rebellion* in the participants' environment. This is also true of the derivatives *dangerous* and *mountainous*, and *booklet* and *starlet*, which obtained highly variant correct responses although they are formed by the same suffix respectively. Again, we think that this is so because *dangerous* and *booklet* might be more frequent than *mountainous* and *starlet* in the participants' environment.

Analysis of the data on the comprehension and the production of English derivational suffixes by UHD students has revealed that the students' performance in the comprehension test is much better than their performance in the production test. This result is echoed by Dehham (2015) and Alotaibi and Alotaibi (2017) who found that the subjects of their studies performed much better in the comprehension test than they did in the production test.

Schmitt and Zimmerman (2002) reported that the production of derivatives is more complex than the reception. Besides, Jiang (2000) proposed three stages of vocabulary acquisition and the learning of morphological specifications takes place at the third stage. However, "...a majority of L2 words fossilize at the second stage" (p. 47). Similarly, Jullian (2000) believes that advanced L2 learners often can communicate with restricted vocabulary, so that they do not bother themselves to learn new words. They experience what Jullian (2000, p. 37) calls a "lexical acquisition plateau". In the same vein, Laufer (1991) states that advanced L2 learners do not feel the need to increase their lexical repertoire as far as they can communicate with restricted vocabulary. Furthermore, she argues that "Even though our passive vocabularies develop throughout our lifetime, long after the grammar of a language has been acquired, our productive lexicon will grow only until it reaches the average level of the group in which we are required to function" (p. 445).

This result might also be ascribed to the fact that the context in the comprehension test is more helpful than the context in the production test. In each item of the comprehension test, the participant has four derivatives, each belonging to a different syntactic category. Syntactic knowledge about the category of each derivative and the category required to fill the blank in each item in the test will definitely help the participant choose the right answer. However, in the production test, such syntactic knowledge is not helpful. Here, the participant has to add an appropriate derivational suffix to a base to

form a derivative which fills the blank. The fact that several derivational suffixes can be added to the same base in an arbitrary way makes the task of the participant in the production test more difficult.

### Conclusion:

The calculations of the current study provide statistical evidence that there is a connection between the frequency of the derivational suffixes and L2 learners' comprehension of derived words. The study also provides statistical evidence that the proficiency of the learners plays a significant role in the acquisition of derivational morphology. However, acquiring the productive aspects of derivational morphology is a more complex process than acquiring the receptive aspects.

In addition, it can be said that Kurdish learners of English, like other foreign learners of English, face difficulties in the production of English derivational suffixes. This conclusion is supported by Dehham (2015) who found that Iraqi learners of English have trouble in recognizing and producing adjectival suffixes. Moreover, Schmitt and Zimmerman (2002) suggest that "...acquiring the productive use of derivative members of a word family can be problematic for learners of English" (p. 151). Therefore, we recommend teachers to allocate more time for this area of language learning and give the learners more chance to practice producing derivational suffixes and the derivatives formed by attaching them to different bases.

### References:

- Alotaibi M. A. & Alotaibi, A. M. (2017). On the Acquisition of Derivational Suffixes by Kuwaiti EFL Learners. *European Scientific Journal*, 13(17), 223-238. doi: 10.19044/esj.2017.v13n17p223
- Anglin, J. (1993). Vocabulary development: A morphological analysis. *Monographs of the Society for Research in Child Development*, 58(10, Serial No. 238).
- Bellomo, T.S. (2009). Morphological Analysis as a Vocabulary Strategy for L1 and L2 College Preparatory Students. *TESL-EJ*, 13(3), 1-27.
- Bertram, R. Laine, M. & Virkkala, M. M. (2000). The role of derivational morphology in vocabulary acquisition: Get by with little help from my morpheme friends. *Scandinavian Journal of Psychology*. 41(4), 287-296.
- British National Corpus (2001). Available from the Oxford University Computing Services Web site, <http://info.ox.ac.uk/bnc/>.
- Carlisle, J. F. (1995). Morphological awareness and early reading achievement. In L. B. Feldman (Ed), *Morphological aspects of language processing*, (pp. 157-188). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.
- Carlisle, J. F. (2000). Awareness of the structure and meaning of morphologically complex words: Impact on reading. *Reading and Writing*, 12(3), 169-190.



- Carlisle, J. F. (2003). Morphology matters in learning to read: A commentary. *Reading Psychology, 24*(3), 291-322.
- Carlisle, J. F. & Nomanbhoy, D. (1993). Phonological and morphological awareness in first graders. *Applied Psycholinguistics, 4*, 177-195.
- Dehham, S.H. (2015). The use of English adjectival affixes by Iraqi EFL learners: An error analysis. *English Linguistics Research, 5*(1), 14-31.
- Jiang, N. (2000). Lexical representation and development in a second language. *Applied Linguistics, 21*(1), 47-77. doi: 10.1093/applin/21.1.47.
- Jullian, P. (2000). Creating word-meaning awareness. *English Language Teaching Journal, 54*, 37-46.
- Laufer, B. (1991). The development of lexis in the production of advanced L2 learners. *Modern Language Journal, 75*, 440-448.
- Laufer, B. (1997). What's in a word that makes it hard or easy? Some intralexical factors that affect the learning of words. In N. Schmitt & M. McCarthy (Eds.), *Vocabulary: Description, acquisition and pedagogy* (pp. 140-155). Cambridge: Cambridge University Press.
- Laws, J. V. & Ryder, C. (2014). MorphoQuantics: <http://morphoquantics.co.uk>
- Laws, J. V. & Ryder, C. (2014). Getting the measure of derivational morphology in adult speech: A corpus analysis using MorphoQuantics. *Language Studies Working Papers: University of Reading, 6*, 3-17.
- McCutchen, D. & Logan, B. (2011). Inside incidental word learning: Children's strategic use of morphological information to infer word meanings. *Reading Research Quarterly, 46*(4), 334-349.
- Nation, I. S. P. (2001). *Learning vocabulary in another language*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Oxford living Dictionaries: <https://en.oxforddictionaries.com/>
- Schmitt, N. (1998). Tracking the incremental acquisition of second language vocabulary: A longitudinal study. *Language Learning, 48*, 281-317.
- Schmitt, N. & Zimmerman, C. B. (2002). Derivative word forms: What do learners know? *TESOL Quarterly, 36*(2), 145-171.
- Stageberg, N. C. & Oaks, D. D. (2000). *An Introductory English Grammar*. 5<sup>th</sup> edition. Boston, Heinle.
- Tyler, A. & Nagy, W. (1989). The acquisition of English derivational morphology. *Journal of Memory & Language, 28*, 649-667.
- White, T.G., Power M.A. & White, S. (1989). Morphological analysis: Implications for teaching and understanding vocabulary growth. *Reading Research Quarterly, 24*(3), 283-304.
- Wysocki, K. & Jenkins, J. R. (1987). Deriving Word meanings through morphological generalization. *Reading Research Quarterly, 22*(1), 66-81.

# The Role of Written Corrective Feedback in Improving Kurdish EFL University Students' Writing

Abbas Mustafa Abbas<sup>1</sup> & Hogar Mohammed Tawfeeq<sup>1,2</sup>

<sup>1</sup> English Department, School of Basic Education, Sulaimani University, Sulaymaniyah, Kurdistan Region – F.R Iraq

<sup>2</sup> International English Language Center, Sulaimani Polytechnic University, Sulaymaniyah, Kurdistan Region – F.R Iraq

**Abstract—** There has been a long debate about the effect of written corrective feedback (WCF) on improving L2 learners' linguistic accuracy in writing. Some scholars question the effectiveness of WCF on improving EFL/ESL learners' linguistic accuracy. However, other researchers argue for the value WCF to the improvement of L2 learners' writing performance. The current paper conducts an experiment aiming to investigate whether or what type of WCF has any short- and long-term effects on improving learners' linguistic accuracy in writing. The study includes 105 third-year-undergraduate EFL students from the English Department in Iraqi Kurdistan Region's two public universities. The subjects were divided into two main groups: treatment and control. The former was assigned as no corrective feedback group that was merely provided with comments on writing content, and the latter was subdivided into two experimental groups that received either indirect or direct WCF. Data was collected from learner's essays, tests (pretest, posttest and delayed posttest) and treatments (giving WCF). Over a study period of eight weeks, the present research found out statistically significant differences between the writing accuracy of the treatment groups and the control group. The results of this study have some recommendations for future studies and pedagogical implications.

**Keywords—** written corrective feedback, linguistic accuracy, indirect feedback, direct feedback, writing accuracy

## 1. INTRODUCTION

It is thought that producing accurate, coherent and fluent writing is probably the most difficult language skill, even for many native speakers (Almasi & Tabrizi, 2016; Alimohammadi & Nejadansari, 2014). Although academic writing process involves various highly complex skills such as planning, organising, coherence and task-response, grammatical and lexical accuracy is considered the most significant aspect of assessment criterion for students because of the exam-orientated approach to teaching of writing in many academic settings (Almasi & Tabrizi, 2016).

Therefore, providing written corrective feedback (WCF) on students' papers is deemed necessary and one of the key responsibilities of L2 writing instructors in such contexts to help students produce more linguistically accurate writings (Wang, 2017). However, how and the extent to which teachers correct student writing have long been a controversial subject to both researchers and teachers in ESL/EFL

writing classes (Tootkaboni & Khatib, 2014).

It is worth mentioning that there are theoretical disputes and conflicting research tendencies between SLA and L2 writing studies regarding the role played by corrective feedback in language acquisition, especially in facilitating L2 writers' development (Tootkaboni & Khatib, 2014; Ferris, 2010). On the one hand, some scholars postulate that WCF is either unhelpful or even harmful for the learning process and learners' writing development; consequently, they recommend abandoning its practice in L2 writing classroom completely (cf. Truscott, 1996, 1999, 2007). On the other hand, other theorists highly value the efficacy of WCF for developing learners' acquisition process because it promotes their noticing strategy and increases their attention to non-target like language production (e.g. Bower & Kawaguchi, 2011).

Since Truscott's review article in 1996 in which he held a strong view against the usefulness and effectiveness of all forms of grammar correction in L2 writing, this topic has been given significant attention in several publications in the area of L2 writing and acquisition (Chandler, 2003). In her response, Ferris (1999) rebutted Truscott's notion and maintains that it is entirely premature and based on inconclusive evidence. Responding to students' grammatical and lexical errors deemed necessary to mitigate their concerns over writing accuracy despite the fact that real-life teachers find error correction time-consuming, troublesome and uncertain about its long-term effectiveness.

Thus, Ferris concludes by calling for further methodologically appropriate research to investigate whether error correction is effective and applicable at all, and if so, how to approach it. Drawn from Hendrickson (1978), this is mirrored by Chandler (2003) who implies that further studies on the topic under inquiry are very important and beneficial for researchers and teachers of L2 composition to decide whether, when, which, and how students' errors should be corrected, particularly grammatical and lexical errors. Although many scholars have recently made endeavors to reach conclusive answers to the above-mentioned questions, yet the literature on the role of corrective feedback in ESL/EFL writing is speculative and relatively scant.

The current paper has brought to light some significant aspects of corrective feedback that could be insightful for both ESL/EFL writing researchers and real-life practitioners. However, few studies to date have investigated the role of WCF in facilitating Kurdish EFL learners' writing accuracy (cf. Hama & Ismael, 2018). The findings

of their study conducted in 2016 on eighty third-year undergraduates from the College of Basic Education of Sulaimani University show that WCF was perceived to be important to be provided by teachers to improve grammatical, punctuation, and style of essay writing. Though the outcome of this survey-based paper seems informative and insightful to EFL or ESL writing teachers and scholars, other empirical written data and error analysis of direct composition would be needed to ensure the pedagogical implications and generalizability of the findings across EFL settings.

Noticeably, the results of recent SLA and L2 writing studies have shed some light on how and the extent to which WCF is useful in second and foreign language; however, they are questioned for their theoretical paradigm (Diab, 2015; Ferris, 2010) and research design issues (e.g. Liu & Brown, 2015). Understanding recent studies' methodological limitations such as lack of control group and conflicting methodologies between SLA and L2 writing research, the purpose of this study is to examine potential and differential effectiveness of WCF arising in Kurdish EFL writing instructional settings by adopting a blended research design (Liu & Brown, 2015) or intersection between SLA and L2 writing research paradigm.

This research gap has long been observed by Ferris (1999) who calls for "urgent need for new research efforts which utilize a variety of paradigms to examine a range of questions that arise around this important topic" (p. 2). As Chandler (2003) points out, despite their different positions, it is implied that both Truscott and Ferris are in agreement that the existing data are insufficient to answer the main questions of whether WCF can be helpful to promote ESL or EFL students' accuracy in writing and if so, how teachers should correct students' errors in writing (Wang, 2017; Tootkaboni & Khatib, 2014).

Given that, the current research attempts to present empirical data to examine the differential effect of teacher WCF by combining experimental design on WCF together with requiring participants to revise their essays (Liu & Brown, 2015). It also compares the short-term ad long-term improvement in overall writing accuracy in the treatment group during an experimental study in which the researcher marked grammatical, lexical and mechanical errors in each essay prior to producing the subsequent writing with that in a control group.

To this end, the current article reviews some definitions concerning corrective feedback, followed by a theoretical overview of a considerable body of research on the argument for and against the role WCF plays in improving writing, particularly written accuracy in English as a second or foreign language. The research methodology is then described, and the results and discussion of the study will be presented.

## 2. LITERATURE REVIEW

Since the definition of corrective feedback (CF) varies among researchers, it is important to clarify how the term is used in this paper. Previous studies employed corrective feedback (CF) to describe negative evidence in second language acquisition (SLA); and thereafter, it has been used interchangeably with grammar correction or error correction by other scholars (cf. Truscott, 1996, 1999).

The term is also defined as any feedback that shows the learner's language-related issues (Russell and Spada, 2006), and refers to

grammatical forms (Wang, 2017). In this study, we shall use the terms 'error correction', 'error feedback' and 'corrective feedback' interchangeably to refer to WCF on lexical, grammatical, and mechanical errors to analyze the sentence-level accuracy of writing.

Over the past decades, there has been a considerable debate on whether WCF in L2 writing can improve students' written accuracy. In the process-orientated approach to teaching of writing, a reader's (e.g. a teacher) feedback on the high-level issues of writing such as the content and organization is first placed emphasis, followed by grammatical accuracy which is left to the final editing stage.

Promoters of the approach have frequently said that explicit WCF is highly likely to impede the development of fluency in writing (Semke, 1984; Zamel, 1985). Some other previous studies did not show significant effects of teacher's WCF on improving written accuracy of L2 students in comparison with no feedback group or group that received only comments about content-related issues (cf. Sheppard, 1992; Kepner, 1991; Polio, Fleck, & Leder, 1998).

Consider Kepner's (1991) experimental study, which responded to a linguistically diverse group of twenty-six undergraduate students' errors in writing in two ways: error feedback on surface-level issues and holistic feedback on content-related problems. It was found that content-related holistic comments resulted in improvements of overall writing quality as well as in grammatical accuracy.

In contrast, surface error-correction was reported to be ineffective. However, many writers have challenged Kepner's claim on the grounds that it does not attempt to assess the effectiveness of error correction by engaging students to produce a new piece of writing incorporating the teachers' responses (e.g. Chandler, 2003). As Liu (2008) maintains, another problem with this study is that it fails to take into account that surface error-corrections targeted merely the sentence-level concerns; therefore, it cannot make noticeable improvement in the content-based aspects of writing by analogy with holistic feedback that is concerned more with the high-level issues of writing.

Likewise, Zamel's (1985) experimental research reports no significant difference in enhancing grammatical accuracy of students' composition between grammar correction group and content-based feedback group. On the contrary, students who were given feedback on only the content of writing outperformed those who were given grammar correction only. This outcome is in line with Semke' (1984) findings from a 10-week experimental study grouping L2 German students into four groups that had been provided with: comments on grammatical errors; comments on content; comments on both grammar and content; and marking errors without correction by adopting a process approach.

Based on the study, Semke urges teachers to emphasize more on content-related concerns than WCF on grammar because she found out error correction did not lead to more written accuracy of the grammar correction students. This line of research was strongly supported by Truscott (1996, 1999, 2004, 2007) who claims that WCF is not only impractical but also harmful to students' written accuracy. His analysis was mainly driven from the above-mentioned studies that led to the conclusion that error correction never assists learners to increase their writing accuracy.

According to Bitchener, Young, and Cameron (2005), Truscott had

two major reasons that justify his finding. The first reason, as he contended, was that error correction practices fail to notice SLA perspectives on a second language's gradual and complex nature of acquiring the forms and structures. The other reason lies in a range of impracticality and time-consuming process of error correction on the part of teachers to give and unwillingness of students to work out the teacher's responses. This implies that WCF is harmful because it takes much time and energy that can be spent on other learning aspects of a language classroom.

Considering the communicative aspect of writing, results from Semke (1984) and Zamel's (1985) studies could be insightful for L2 writing instructors to be more concerned with the content of writing than with surface-level issues. Nevertheless, the findings concerning the role of error correction in improving sentence-level grammatical concerns in composition must be interpreted cautiously.

As Hong (2004) hypothesizes, Semke's argument about the ineffectiveness of error correction and harmful impact on fluency cannot be entirely attributed to the different treatment methods but also to differences in the quantity of writing practice. Namely, the groups provided with corrections alone or corrections and holistic feedback were assigned to produce half as many written texts as the content-related feedback group because of the time spent on revisions, and the self-editing group undertook fewer new written tasks.

Although the error correction group did not outperform the other groups in the post-test, the finding of this study may not be interpreted to mean that error correction had no merits for long-term accuracy development of the students in writing (cf. Chander, 2003).

Similarly, Polio et al.'s (1998) claims have been strongly contested in recent years by other writers (cf. Chander, 2003) because the control group was required to write twice as many journal entries as the error correction treatment group because of their self-correcting activities. The findings from this study, however, show that even though no significant difference found between the two groups was made, their written accuracy improved by the end of the study.

In contrast to the opponents of WCF, several scholars (cf. Hyland, 2003; Chandler, 2003; Lee, 2005; Bitchner, 2008; Bruton, 2010; Bitchener and Knoch, 2008, 2010) argue in favour of the positive contribution of teacher's error feedback to a consistent learning process, especially to students' improved accuracy in L2 learners' written texts. Additionally, a growing number of L2 researchers assert that the language classroom instruction should incorporate corrective feedback because it facilitates L2 learning process (Wang, 2017).

One of the prominent proponents of grammar correction is Ferris (1999) who evaluated Truscott's notions of the futility of error corrections and depicted Truscott's grammar correction claims as premature and unconvincing. According to Ferris, though error correction is a debated issue for both writing teachers and scholars, it has been beneficial for many of her students who have made great improvements in their accuracy of writing.

Having believed the result at least in short-term learning outcomes and its likelihood of long term improvements, she urges writing practitioners to continue the practice of grammar correction due to some reasons. As Ferris says, the first reason is that writing

accurately is a great concern to students who expect to receive correction from teachers; therefore, several writing-based grading scheme plainly show that grammatical errors refrain students from obtaining high marks in writing proficiency exams. Hence, grammar correction is considered to be positively affecting students' motivation and confidence in their writing. Secondly, proper provision of writing corrective feedback raises students' metalinguistic awareness to self-correct their own written essays. Thirdly, many college teachers are very intolerant of students' errors, which affect the overall assessment of their exam papers (Ferris, 1999, 2004, 2010).

Regarding the importance of WCF in the long-term, many researchers also point out that error feedback can help L2 students produce more accurate texts than those who do not receive it (Wang, 2017). With constant improvements in accuracy, corrective feedback results in the development of ESL/EFL students' overall language proficiency overtime. Thus, explicit error feedback can particularly assist the adult ESL students to significantly drop the possibility of fossilization during their second language acquisition (Polio, 2012; Shintani, Ellis & Susuki; 2014, Kang & Han, 2015). Therefore, it seems clear that exposing L2 students to explicit corrective feedback helps them realise why they make errors and how to overcome them.

Some other studies confirm Ferris's proposition by showing positive results in the benefit of corrective feedback to improve the students' accuracy in written essays. Hyland (2003) showed that teachers' form-focused feedback on L2 learners leads to improvement in their writing because most of them highly valued and used the feedback in their immediate revisions to their drafts. This study was conducted on six ESL writers over a 14-week university-level English proficiency course. The study claims that using teachers' feedback might be useful to treat some language errors.

Recalling this, Chandler's (2003) data from an experimental-control designed study demonstrates that both students' accuracy and fluency in following writing of the same type over a semester were improved significantly through teachers' CF on their grammatical and lexical errors. It could be argued with Liu (2008) that this result invalidates Truscott's (1999) strong belief about the negative impact of WCF on students' writing, especially grammatical errors.

Recent studies have investigated how and what error types should be chosen for corrections (Chandler, 2003; Bitchener, 2008; Bitchener et al 2005; Abedi & Latifi, 2010; Hosseiny, 2014; Shintani, Ellis & Suzuki, 2014; Eslami, 2014; Jamalinesari, Rahimi, Gowhary & Azizifar, 2015). They have mostly attempted to explore the distinction between direct and indirect WCF. Ferris (2011) defined direct corrective feedback (DCF) as one "when an instructor provides the correct linguistic form for students (word, morpheme, phrase, rewritten sentence, deleted word[s] or morpheme[s])" (p.31).

On the other hand, indirect corrective feedback (ICF) taking the form of underlining and coding (or description) of the errors "occurs when the teacher indicates that an error has been made but leaves it to the student writer to solve the problem and correct the error" (Ferris, 2011, p.32).

Hosseiny (2014)' study on 60 pre-intermediate EFL students in an Iranian institute in Ardabil investigated the effect of DCF and ICF on improving their writing skills. The students were tested about definite and indefinite articles in five sessions (one session per week). Their errors were treated differently based on their group types: direct,

indirect and control (no feedback). The papers of DCF group were given direct correction of errors, but underlining the errors on the papers of ICF group. The results revealed that the both groups outperformed the control group.

Supporting this result, Shintani, Ellis & Suzuki's (2014) study compared the effectiveness of the form-focused written feedback—direct feedback and metalinguistic explanation both with and without an opportunity to rewrite—on 214 Japanese college students' written accuracy of use of two linguistic features: the hypothetical conditional and indefinite article. They found that DCF with the opportunity to revise proved the most effective type of feedback on enhancing accuracy in new pieces of writing for the hypothetical conditional but not for the indefinite article.

The study concludes that the DCF led to longer lasting improvement than the metalinguistic explanation in accuracy possibly because it exposed the participants to both negative and positive evidence on the errors they had made. The results also reveal that student writers probably concentrate on the complex syntactical grammatical structures that affect more the global meaning of the text.

Challenging this outcome, Eslami (2014) found that the ICF was more effective than DCF for both short- and long terms. The results were based on a study involving 60 low-intermediate EFL students in Karaj (an Iranian city) who were assigned into two different CF groups—ICF group and DCF group. The students on the DCF group were provided with the direct red pen correction, while the participants on the other group were given an indirect technique. The students' accuracy use of simple past tense was tested in three pieces of writing (pre-test, immediate post-test, and delayed post-test).

Corroborating this view, Abedi & Latifi (2010) suggested that ICF led to better improvement in students' written accuracy than direct feedback treatment. The results came from a study on 60 pre-intermediate English learners from an Iranian private English center comparing the effect of error correction and error detection along with the codes on the improvement of learners' writing accuracy of using vocabulary, grammar, organizational aspects and mechanics.

Chandler's (2003) research challenged the results and found both DCF and underlining of errors only to be more helpful than describing the type of error in increasing long-term accuracy. In her study, Chandler compared four types of feedback: direct correction, underlining with description, description only, and underlining only. Moreover, direct correction was rated as more preferable by the respondents of the survey results because of being the easiest and fastest way for revision of their grammatical errors, yet they thought that underlining the errors only led to better self-correction.

Overall, although these research studies have made contribution to the effect of CF and differential role of types of CF, further studies need to address the effect of direct correction and indirect feedback (underlining with codes) on the various types of errors. Furthermore, it deems necessary to provide more clear-cut evidence on the effectiveness of error feedback on improvement of learners' writing accuracy in order to bridge the gap between both lines of research. However, it could be argued based on the recent evidence provided that error correction is an important factor in improvement of the writing accuracy. This can disprove Truscott's claim that correction of errors should be abandoned in EFL/ESL writing classrooms because it is not beneficial and even harmful.

Thus, future studies in this area can provide more insights and conclusive argument for or against error correction, and until then the debate continues as to whether DCF or ICF improves students' written accuracy and enables learners to reduce errors in new pieces of writing (Ferris & Roberts, 2001; Liu, 2008). Another frequently mentioned issue in previous studies is that little empirical research carried out on the role of DCF and ICF in eliminating different linguistic error types in EFL students' essay writing. The above-mentioned reasons together with research-design limitation of some studies that lack of control group are the major factors that prompt this investigation.

The current paper tries to explore one of the effective strategies in teaching writing and especially the role of DCF and ICF in the improvement of students' written accuracy of vocabulary, grammar and mechanics in new pieces of writing. Though much research has been conducted on different dimensions of feedback in EFL contexts, there is still the need to investigate this issue in Kurdish EFL context. The purpose of current paper is to examine the role of direct vs. indirect teacher-written feedback on undergraduate EFL Kurdish students' writing in context of Kurdistan Region of Iraq. To accomplish this aim, the below research questions were suggested:

1. Does (direct or indirect) written corrective feedback have any short-term effects on overall writing accuracy of Kurdish EFL university students in new pieces of writing comparing to control group?
2. Does (direct or indirect) written corrective feedback have any long-term effects on overall writing accuracy of Kurdish EFL university students in new pieces of writing comparing to control group?
3. Are there any differential short- or long-term effects between the direct or indirect written corrective feedback on overall writing accuracy of Kurdish EFL university students?

### 3. METHODOLOGY

#### 3.1. Design

This paper, using an experimental design of pre-test, post-test, and delayed post-test attempted to examine the development of Kurdish EFL students' written accuracy in the use of targeted grammatical, lexical and mechanical categories. Based on their homogeneity in the pre-test, the subjects were randomly put into three groups, i.e. two experimental groups (direct and indirect) and one control group. The first experimental group was provided with direct correction on their errors. The second experimental group received indirect feedback through underlining and coding their errors. Finally, the control group was given no corrective feedback at all.

The independent variable in the current study includes the kinds of treatment provided for the subjects, namely giving feedback in three manners: direct error correction, underlining with codes and providing neither correction nor underlining of errors (or no corrective feedback). However, the dependent variable stands for the impact of the treatment on the subjects' written accuracy.

### 3.2 Instrumentation

For this study, the language testing in the form of pre-test, post-test and delayed post-test written assessment was designed drawing from writing samples of International English Language Testing System (IELTS) Academic Writing Module Task 2 to investigate the effects of CF on level of writing accuracy.

### 3.3 Participants

The participants of this study were 124 EFL Kurdish third-year university students in English Departments at Sulaimani University and Charmo University in Iraqi Kurdistan Region. Of these, 19 participants (10 from Charmo University and 9 from Sulaimani University) were excluded from the data possessing and analysis due to their missing of sessions or one of the pre-, post or delayed post-tests of writing.

Thus, the remaining students who regularly attended the classes thereafter regarded as subjects in the experiment accounted for 105: 42 males and 63 females. The students were taking a compulsory course called "Essay Writing" run by the Department of English at each university for third year students. The third year students were chosen at each university to ensure that their language backgrounds were similar to each other, and they were supposed to have built a potential linguistic foundation over their past two college years (first and second years). The majority of the subjects were almost the same age ranging from 19 to 21.

### 3.4 Procedures and data analysis

The students in the three groups were given four written tests in classes and revision sessions for eight consecutive weeks in which their errors were treated differently and their errors were then analyzed and recorded separately. DCF experimental group received direct error correction on their scripts. In this group, ICF experimental group was provided with indirect error correction involved underlining of errors and writing a code over the error to indicate the type of error without writing the correction for students, and no corrective feedback (NCF) group was treated as control group. Once the writing papers were handed in by the students and collected by the researcher, they were then checked and read carefully by the researcher who employed comprehensive (unfocused) approach of WCF on correcting errors relating to grammar, vocabulary and writing mechanics. Students' papers were given back to all the students the following week. Once they received them, the students were required to write a second draft based on the feedback given to their writing and they were collected again for correction.

All groups were provided with the same amount and time of instruction and teaching of writing by the researcher. Group 1 received direct written corrective feedback in their essays delivered to the teacher. In this group, the researcher corrected the students' writing errors and gave them the correct form for each intended error; and afterward, the checked essays were handed back to the participants in order for them to improve their following writings by understanding their errors and their corrected forms. Group 2 were provided with indirect corrective feedback.

The researcher in this group underlined the students' writing errors and wrote the error codes above them. The students were introduced

and explained to the error codes at the beginning of the term by the researcher, but the corrected forms were not provided to them. These error codes were a clue to the kind of errors made by the group; for instance, wherever "wo" was provided above a phrase or a sentence, it indicated that there was a problem concerning the word order; or wherever "vt" was written above a word, it meant that an error of verb tense had occurred (See the appendix for the complete list of the error codes).

Thenceforth, the coded corrected scripts were returned to the participants of this group and they were required to redraft their writings by making correction and give back the revised essays enclosed with the original ones at the end of the sessions. All the students were requested to produce 250-word short essays whose topics revolved mainly around argumentative issues. All the targeted error types were detected or corrected in the two experimental groups without selecting specific errors for correction or detection.

The experiment lasted for eight weeks and two sessions per week. Altogether, each student writer was asked to produce at least four new essays that account for almost one every other week. Three tests conducted on week 1, 6 and 8 were chosen for data collection and analysis. At the last week, the students were asked to hand in a writing delayed post-test to examine the long term effect of direct and indirect CF treatment versus no treatment of the control group.

In the present research, the overall accuracy in writing was calculated by counting error-free linguistic units or combinations such as clauses, sentences or T-units. In other words, this approach measures accuracy by calculating "the number of error-free T-units per T-unit (EFT/T) or the number of error-free clauses per clause (EFC/C)" (Wolf-Quintero et al., 1998, p. 35) or "(EFT/TT)" by Polio (1997, p. 122). In order to apply either of these, particularly the error-free T-unit, it is a prerequisite to specify what represents an error i.e. what is considered an error and what is not.

Research studies (cf. Henry, 1996; Hirano, 1991; Homburg, 1984; Larsen and Freeman, 1978, 1983; Sharma, 1980) have defined what recognised an error, and often the decision relies on the researcher's preference (Wolf-Quintero et al., 1998, p. 35). Some researchers measure accuracy by counting all spelling, vocabulary, punctuation and morphosyntactic as errors (cf. Henry, 1996; Larsen-Freeman, 1978, 1983). There are studies deemed all the above as errors excluding punctuation (cf. Homburg, 1984). Other studies considered merely grammatical and lexical faults as errors (cf. Mubarak, 2013) whereas studies (cf. Abedi & Latifi, 2010) regarded vocabulary, grammar, organizational aspects and mechanics as errors.

This study also applied the error-free T-unit ratio developed by Wolfe-Quintero et al. (1998, P. 44) measuring accuracy by counting the total number of error-free T-units divided by the total number of T-units in a given piece of writing (EFT/T). Similar to other studies (cf. Hartshorn, 2008), all the scores gained from the pre-test, the post-test and delayed post-test writings were converted into percentages for convenience and uniformity. Therefore, the overall accuracy in light of this method was calculated as (EFT/T) multiplied by 100. The statistical analyses were performed with JMP Software to compare the mean scores of the groups.

The focus of WCF was on sentence-level and local errors. Similar to Mubarak (2013) and Engber (1995), the feedback targeted the grammatical and lexical errors, but it also involved writing mechanics (spelling and punctuation). Drawing on the recent studies (cf. Ellis

and Barkhuizen, 2005, p. 139), the present study analysed language accuracy through considering grammatical, lexical and mechanical errors because it provides a wider and more balanced picture of language use. Grammatical errors include tenses, prepositions, relative clauses, connectors, auxiliary verbs and word order, subject-verb agreement etc., lexical errors involve wrong word choice and wrong word form errors, and mechanical Errors contain punctuation and spelling.

**4. FINDINGS**

The findings emerged from this study are reported following data analyses. It begins by presenting the results of the pre-test data analysis carried out to examine if the students’ performances in the pretest were similar before the treatment started. Then the results of the analyses done to examine the research questions addressed in this study are also presented.

**4.1 Students’ performance before treatment**

This chapter reports the results of data analyses. In order to examine the students’ performance before treatment, the results of the pre-test were analyzed to check if there were any group performance differences before the start of the experiment. A one-way Analysis of Variance (ANOVA) (i.e. between-groups one-way ANOVA) was used to determine if there were any differences between ICF, DCF and NCF before the treatment started. Post hoc of means comparisons for the pre-test was used to determine if there were any statistically significant differences between their pretest scores.

**Table 4.1: Means and Standard Deviations of the Pre-Tests**

Groups	No.	Mean	Standard Deviation	Lower 95%	Upper 95%
DCF	36	30.5939	3.2381	24.171	37.017
ICF	36	23.2758	3.2381	16.853	29.699
NCF	33	28.7848	3.3821	22.076	35.493

The results in Table 4.1 indicate that the mean scores of the pre-test among the groups (DCF, ICF, and NCF) are 30.5939, 23.2758 and 28.7848 respectively, and are not close to each other. However, in order to test whether there is any significant difference among the mean scores or not, One-way ANOVA was run to do a hypothesis test.

**Table 4.2: One-way Analysis of Variance (One-way ANOVA)**

Source	DF	Sum of Squares	Mean Square	F Ratio	Prob > F
Groups	2	1041.416	520.708	1.3794	0.2564
Error	102	38503.116	377.482		
C. Total	104	39544.532			

As Table 4.2 shows, there are no significant differences between the means of the groups (NCF, ICF, and DCF) since

the (Prob > F)=0.2564 is larger than  $\alpha=0.05$ , which leads to accept the null hypothesis.

To illustrate more details, a post hoc multiple comparison technique was used.

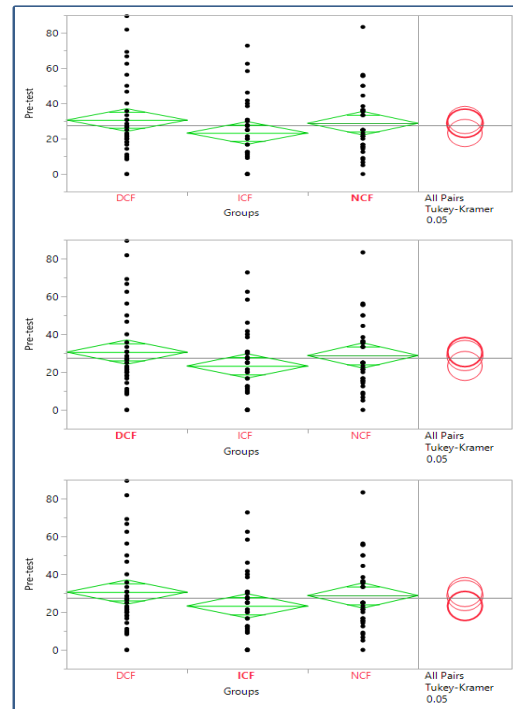
Analysis of Variance was carried out to test whether or not the mean scores of the pre-test among the groups was equal or not.

$$H_0: \mu(NCF) = \mu(ICF) = \mu(DCF)$$

$H_0$  = Null Hypothesis

$H_1$ : at least two of the means are different with each other

**Figure 4.1: Post hoc of Means Comparisons for Pre-test**



The results of Figure 4.1 illustrate that the mean for NCF is neither significantly different from the mean for ICF nor DCF, and the other groups show the same results. Therefore, no significant differences were found between any pairs of means among the groups.

**Table 4.3: Ordered Differences Report**

Level	- Level	Difference	Std Err Dif	Lower CL	Upper CL	p-Value
DCF	ICF	7.318056	4.579432	-3.57381	18.20992	0.2511
NCF	ICF	5.509015	4.682353	-5.62764	16.64567	0.4698
DCF	NCF	1.809040	4.682353	-9.32762	12.94570	0.9211

Table 4.3 indicates that the mean scores of CF and ICF are not significantly different due to its large p-value =0.2511. Additionally, the mean scores of NCF and ICF are not

significantly different while its  $p - value = 0.4698$  and more than  $\alpha = 0.05$ . Furthermore, since the p-value of the difference of the mean scores between DCF and NCF is large (0.9211), there is no significant difference between these two means. Thus, it can be said that the sample data of all the groups of NCF, ICF, and DCF have the same ability for the test.

the post-test which shows a short-term effect (35.62) compared to the pre-test (26.93). In contrast, the overall mean score of the control group goes down to a lower level when it comes to the short-term effect (27.35), comparing to the pre-test (28.78).

As this method measures accuracy by counting error-free T-units, the findings reveal that students from the treatment group produced more accurate and error-free T-units (i.e. independent clauses together with all the dependent clauses attached to it), comparing to the control group. That is, it seems clear that the corrective feedback group performed better than the other group in producing error-free writing. To answer the research questions aiming to investigate the short-term effect of WCF on the students' written performance and which group was more effective, DCF, ICF and NCF groups' results were compared.

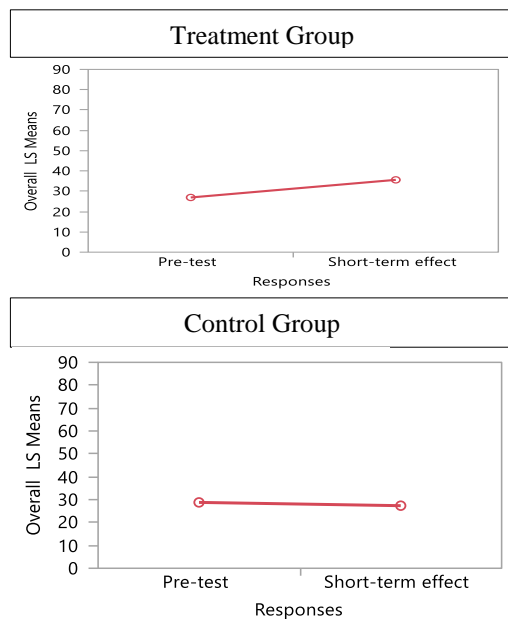
Overall Mean Scores		
Groups	Pre-test	Short-term effect
Treatment	26.9348611	35.6170833
Control	28.7848485	27.3509091

#### 4.2 Short-term Effect of WCF on Students' Overall Written Accuracy after Treatment

This section provides results about the investigation of the short-term effect of written corrective feedback (WCF) between the pre-test and post-test to ascertain if there was any improvement in students' written performance. Then the results of T-Unit ratio to measure students' overall written accuracy are explained below.

**Table 4.4: Overall Means between Pre-test and Short-term Effect**

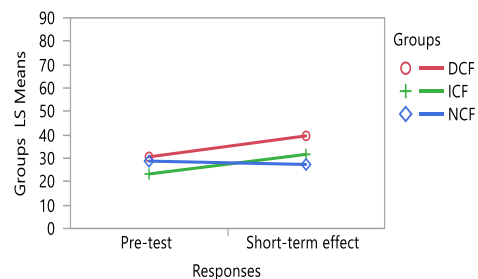
**Figure 4.2: Overall Means between Pre-test and Short-term Effects**



As Figure 4.2 and Table 4.4 indicate, the overall means of the treatment (corrective feedback) and control groups differ between the pre-test and post-test. It is clear that the overall mean score of corrective feedback group rises considerably in



**Figure 4.3: Overall Means of Groups (NCF, ICF, and DCF) between Pre-test and Short-term Effect**



According to Figure 4.3 and Table 4.5, the mean score of the



NCF group moves toward a lower level of the short-term effect compared to the pre-test in which the mean score of NCF in the short-term effect decreases by  $\left(\frac{28.78-27.35}{28.78} * 100 = 4.97\%\right)$

**Table 4.5: Overall Means among groups between Pre-test and Short-term Effect**

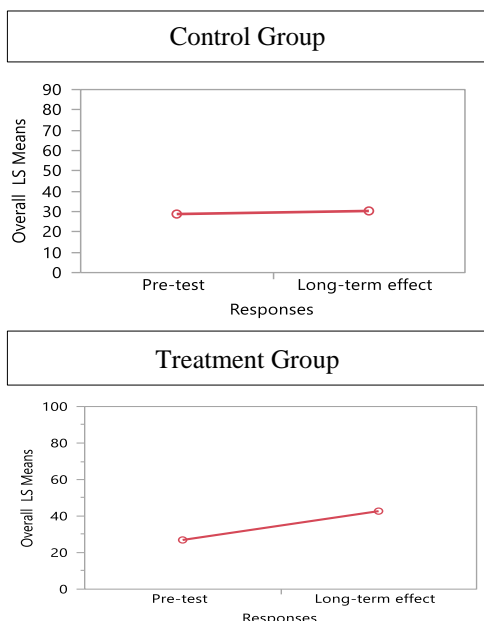
Groups	Pre-test	Short-term Effect
DCF	30.5938889	39.5772222
ICF	23.2758333	31.6569444
NCF	28.7848485	27.3509091

On the other hand, the mean scores of ICF and DCF rise in the post-test to an upper level of the short-term effect comparing to the pre-test, in which the mean score of ICF in the short-term effect increases by  $\left(\frac{31.66-23.28}{31.66} * 100 = 26.47\%\right)$  in comparison with the mean score of ICF in the pre-test. Moreover, the mean score of DCF group in the short-term effect grows by  $\left(\frac{39.58-30.59}{39.58} * 100 = 22.71\%\right)$ . Hence, the largest amount of changes in the mean score from the pre-test to short-term effect made by the ICF group and the smallest one made by the NCF group.

**4.3 Long-term Effect of WCF on Students' Overall Written Accuracy after Treatment**

It is evident from Figure 4.4 and Table 4.6 that the overall means of the treatment (corrective feedback) and control groups are different between the pre-test and long-term effect. Further, it is clear that the overall mean score of corrective feedback group goes up largely in the long-term effect (42.72) comparing to the pre-test (26.93).

**Figure 4.4: Overall Means between Pre-test and Long-term Effect**



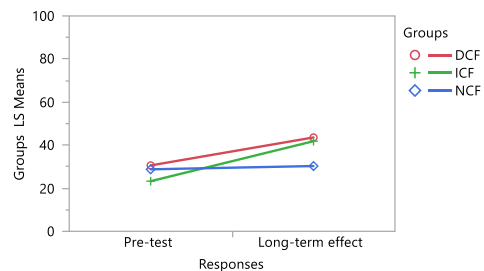
However, the overall mean score of the control group increases slightly in the long-term effect (30.31) in comparison with the pre-test (28.78). This clarifies that the treatment group made more improvement at the long-term phase than the control group in comparison with the pre-test. The following Figure 4.4 and Table 4.6 present the effectiveness of the mean scores among the groups within the pre-test and long-term effect.

**Table 4.6: Overall Means between Pre-test and Long-term**

Overall Mean Scores		
Groups	Pre-test	Long-term effect
Corrective feedback	26.9348611	42.7156944
Control	28.7848485	30.3072727

This clarifies that the treatment group made more improvement at the long-term phase than the control group in comparison with the pre-test. The following Figure 4.4 and Table 4.6 present the effectiveness of the mean scores among the groups within the pre-test and long-term effect.

**Figure 4.5: Overall Means of Groups (NCF, ICF, and DCF) between Pre-test and Long-term Effect**



According to Figure 4.5 and Table 4.7, the mean scores of all the groups (NCF, ICF and DCF) goes towards an upper level in the long-term effect compared to the pre-test, in which the mean score of NCF group in the long-term effect increases by  $\left(\frac{30.31-28.78}{30.31} * 100 = 5.05\%\right)$  compared to the NCF mean score of the pre-test, and the mean score of ICF in the long-term effect rises by  $\left(\frac{41.84-23.28}{41.84} * 100 = 44.36\%\right)$  compared to the ICF mean of the pre-test.

**Table 4.7: Overall Means among groups between Pre-test and Long-term Effect**

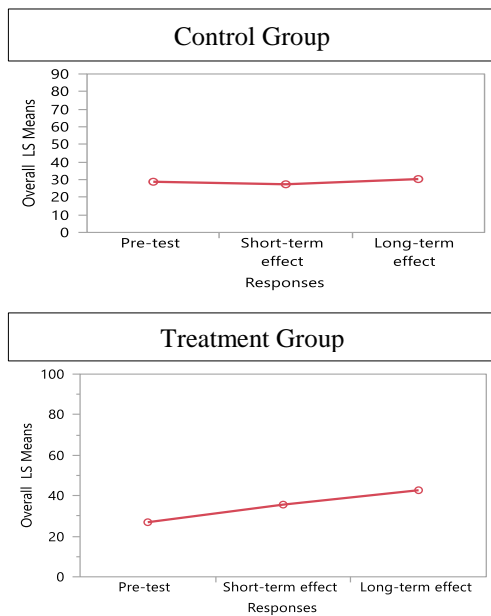
Groups	Pre-test	Long-term Effect
DCF	30.5938889	39.5772222
ICF	23.2758333	31.6569444
NCF	28.7848485	27.3509091

Groups	Pre-test	Long-term Effect
DCF	30.5938889	43.5877778
ICF	23.2758333	41.8436111
NCF	28.7848485	30.3072727

Besides, the mean score of DCF group in the long-term effect shows an increase by  $\left(\frac{43.59-30.59}{43.59} * 100 = 29.82 \%\right)$ .

Hence, it seems clear that the largest amount of changes in the mean score from the pre-test to long-term effect made by ICF group (44.36 %) and the smallest one by NCF group (5.05%). As this method measures accuracy by counting error-free T-units, the findings reveal that the students produced more accurate and error-free T-units (i.e. independent clauses together with all the dependent clauses attached to it) in the delayed post-test. This demonstrates that the two treatment groups by far improved their written accuracy in the long-term more than the control group (NCF), and the ICF group outperformed the DCF group.

**Figure 4.6: Figure of Overall Means between Pre-test, Short-term and Long-term Effects**



Now let's look at the results of the effectiveness of overall means of the short-term effect and long-term effect on the pre-test.

**Table 4.8: Overall Means between Pre-test, Short-term and Long-term Effects**

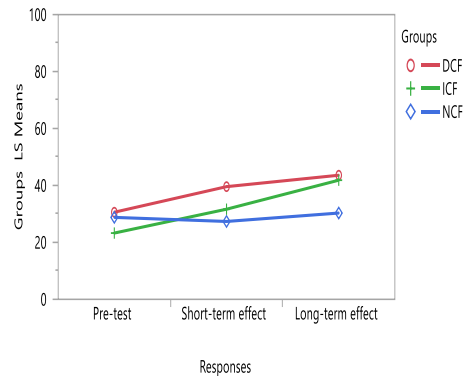
Overall Mean Scores

Groups	Pre-test	Short-term effect	Long-term Effect
Treatment	26.9348611	35.6170833	42.7156944
Control	28.7848485	27.3509091	30.3072727

It is apparent from Figure 4.6 and Table 4.8 that the same results are found as explained before regarding the differences of the mean score between the three tests (pre-test, post-test and delayed post-test). This illustrates that the lowest mean level of the treatment (corrective feedback) group goes towards the pre-test (26.93), and the biggest one is in the long-term effect.

On the other hand, for the control group, the largest mean score goes up towards the long-term effect (30.31) and the lowest one is the short-term effect (27.35).

**Figure 4.7 of groups (NCF, ICF, and DCF) among Pre-test, Short-term Effect and Long-term**



As Figure 4.7 and Table 4.9 show, all the groups display the lowest level of mean scores in the pre-test and the highest level of mean scores in the long-term effect. This shows the same results as explained before.

**Table 4.9: Overall Means among groups between Pre-test, Short-term and Long-term Effects**

Groups	Pre-test	Short-term Effect	Long-term Effect
DCF	30.5938889	39.5772222	43.5877778
ICF	23.2758333	31.6569444	41.8436111
NCF	28.7848485	27.3509091	30.3072727

However, the following tests determine whether there is any statistically significant difference between the overall paired mean scores of (pre-test, short-term effect and long-term effect) regarding the first method, within groups (NCF, ICF, and DCF), and time between pre-test and short-term effect.

**Table 4.10: Repeated Measures of mixed ANOVA of the Pre-test, Short-term Effect, and Long-term Effect**

Tests	F-Value	Exact F	NumD F	Den DF	Prob>F
Between Subjects	0.0805869	4.1099	2	102	0.0192*
Within Groups	0.0805869	4.1099	2	102	0.0192*
Time	0.1750008	8.8375	2	101	0.0003*
Time * Groups	0.0738121	3.7644	2	102	0.0265*

As Table 4.10 shows, the overall paired mean scores between the pre-test, short-term effect and long-term effect are significantly different since its p-value = 0.0192. In addition, the p-value of Within Groups = 0.0192, and this indicates that the difference in the mean scores among groups NCF, ICF, and DCF are statistically significant. Moreover, Time factor between pre-test and long-term effect is statistically significant because of its small p-value = 0.0001.

Furthermore, the interaction factor between Time and Groups (Time \* Groups) is significant too since its p-value smaller than  $\alpha = 0.05$ .

Now we put all the data from the different tests (pre-test, short-term effect, and long-term effect) into one group and it was subject to analysis by using one-way ANOVA to see if there was any significant difference between the pre-test and short-term effect, also between the pre-test and long-term test in accordance with the first method.

**Table 4.11: Overall Means and Standard Deviations for (Pre-test, Short-term Effect, and Long-term Effect)**

Groups	Number	Mean	Standard Deviation	Lower 95%	Upper 95%
Long-term effect	105	38.8159	2.0474	34.787	42.844
Pre-test	105	27.5163	2.0474	23.488	31.545
Short-term effect	105	33.0191	2.0474	28.991	37.048

The results obtained about the difference in the overall mean of the pre-test (27.5163) from the overall means of long-term effect (38.8159) and short-term effect (33.0191) can be compared in Table 4.11. On the other hand, the mean of the long-term effect is different from the short-term effect. Furthermore, the standard deviations of all the groups are equal. However, a one-way ANOVA was used to reveal any significant differences between the means of the groups as shown in the following table.

**Table 4.12: One-way Analysis of Variance (One-way ANOVA) for Pre-test, Short-term Effect and Long-Term Effect**

Source	DF	Sum of Squares	Mean Square	F Ratio	Prob > F
Groups	2	6704.78	3352.39	7.6163	0.0006*
Error	312	137330.39	440.16		
C. Total	314	144035.17			

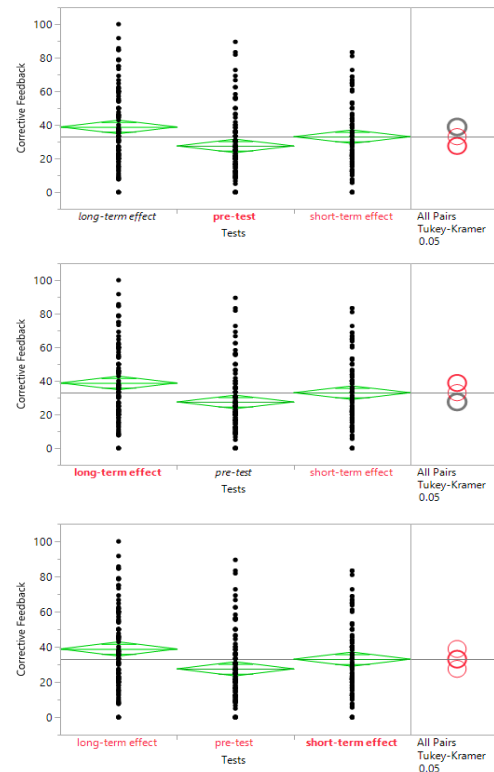
From Table 4.12, a one-way ANOVA was applied to test if the overall means among the group tests of (pre-test, short-term effect, and long-term effect) were significantly different with each other.

$$H_0: \mu(\text{pre-test}) = \mu(\text{short-term effect}) = \mu(\text{long-term effect}) = 0$$

$H_1$ : at least two of the means are different with each other

The differences between at least two of the means are highlighted in Table 4.12 because the results indicate that the (Prob > F) = 0.0006 is smaller than  $\alpha = 0.05$ , which rejected the null hypothesis  $H_0$ . Post hoc multiple comparison technique and order difference report were used to reveal which means were different.

**Figure 4.8: Post hoc of Overall Means Comparisons for (Pre-test, Short-term, and Long-term)**



As can be seen from Figure 4.8, the overall means of the pre-test are significantly different from the overall means of the long-term effect. On the other hand, there are not any significant differences between the groups in terms

of pairs of overall means of the short-term effect and long-term effects.

## 5. DISCUSSION

The current paper tried to investigate the effect of two different types of feedback on the writing accuracy of undergraduate students concerning grammatical, lexical and mechanical errors. In line with Ferris (1999, 2002), students who were provided with written corrective feedback achieved better linguistic accuracy on new writing tasks than those in the control group for both short- and long terms. Because several factors play a role in improving students' overall linguistic accuracy (such as: teacher and learner's attitude toward correction, the method of teaching, and the method used for error correction), it is difficult to say which method of corrective feedback is the best.

However, this study showed that the overall writing accuracy of the participants received indirect corrective feedback performed significantly better improvement in their accuracy compared with those who were provided with direct corrective feedback for both short- and long terms. In line with Ferris (2002), the present study has a tentative evidence that error correction is mainly considered by writing instructors as a crucial teaching tool for writing development and widely expected and welcomed by ESL/EFL learners.

On the other hand, the results obtained from this paper were in disagreement with Truscott's claim based on a review of studies by Kepner (1991), Semke (1984), and Sheppard (1992) arguing that corrective feedback has a negative role in improving learners' writing accuracy. The results of this study question Truscott's claim based on these few number of studies by investigating the short- and long term effect of two types of feedback on students' accuracy in new pieces of writing.

To address the gap, the findings of the current research cautiously support the effectiveness of corrective feedback on students' writing accuracy (Ferris, 1997; Chandler, 2003; Bitchener, 2008; Bitchener et al 2005; Abedi & Latifi, 2010; Hosseiny, 2014; Shintani, Ellis & Suzuki, 2014; Eslami, 2014). Furthermore, it can be argued that the results also invalidate Truscott's idea questioning the long term effect of error feedback as the treatment group has shown significant improvement compared to their control group, though the long term effect of indirect feedback is more than the direct feedback.

The current research has also shown that the type of feedback provided had a significant effect on the students' writing improvement. It was found that those students who received indirect feedback on their scripts through underlining of errors along with codes, made better achievement in reducing the amount of errors while producing new pieces of writing. In other words, they benefited from this type of feedback more than the direct feedback. Thus, the results of this paper appear to corroborate the argument for indirect feedback as opposite to the direct feedback (Ferris, 2003; Abdi & Latifi, 2010; Eslami, 2014; Jamalinesari, Rahimi, Gowhary & Azizifar, 2015) through demanding the students to engage and give

more attention to correcting the errors. Moreover, it can be said that the reason for

more efficacy of indirect feedback through locating and providing codes for them would be causing more reflection on writings similar to consciousness raising task (Ellis, 2003) that allowed more encouragement and independency. It could be argued that students just take a superficial look when they receive direct errors correction and they make less efforts to learn about their errors, but when their errors are only underlined, they had to think and search for their correct forms by themselves hereafter, they would learn from this better.

Hence, detecting errors can be seen as a complementary strategy to implicit teaching of linguistic features in order for students to obtain an ultimate level of improvement in their written accuracy (Jamalinesari, Rahimi, Gowhary & Azizifar, 2015). It may also address the issue of effectively filtering students' development in language acquisition (Krashen, 2003) caused by direct error correction.

This paper has implications for writing tutors. It suggests that teachers should consider students' practice in such writing assessment so that they can determine better curriculum and teaching in a way that boosts students' ability in writing. In spite of the research questions answered in this paper, there are still other questions that have to be investigated in future research such as considering students' views on corrective feedback types in writing, whether the effect of error feedback vary according to error types, and individual differences.

## 6. CONCLUSION

This study was conducted to compare the usefulness of two types of WCF i.e. direct and indirect corrective feedback on developing students' writing accuracy in both short-term and long-term. Contrary to Truscott's (1996, 2007) claim that corrective feedback has negative effect on the learners' ability to write accurately, the conclusion can be drawn from this study is that when WCF is targeted at a range of errors (comprehensive) and is provided consistently, it has a great beneficial effect on the improvement of EFL students' accuracy over time. It can also be concluded that ICF group proved to be largely better than the DCF group in the long term.

Thus, the findings of this paper have pedagogical implications on how explicit the CF should be given, and the extent to which students attend to CF. In this study, the provision of WCF on frequent occasions can increase students' writing proficiency level over the intended errors. Most importantly, it may be recommended that writing instructors offer comprehensive (unfocused) feedback on multiple sentence-level errors when the aim of teaching is to develop linguistic accuracy. Finally, it is hoped that this investigation will provoke more research about the effects of DCF and ICF on improving of students' writing accuracy in EFL contexts.

## ACKNOWLEDGEMENT

The authors thank the anonymous reviewers for their valued comments on the drafts of this paper. They also thank the teaching staff and students from Sulaimani University and

Charmo University for their contribution to this study supported and supervised by the English Department, College of Basic Education at Sulaiman University.

## REFERENCES

- Abedi, R., & Latifi, M. (2010). The effect of error correction vs. error detection on Iranian pre-intermediate EFL learners' writing achievement. *English Language Teaching*, 3(4), 168.
- Alimohammadi, B., & Nejadansari, D. (2014). Written corrective feedback: focused and unfocused. *Theory and Practice in Language Studies*, 4(3), 581.
- Almasi, E., & Tabrizi, A. R. N. (2016). The effects of direct vs. indirect corrective feedback on Iranian EFL learners' writing accuracy. *Journal of Applied Linguistics and Language Research*, 3(1), 74-85.
- Bitchener, J. (2008). Evidence in support of written corrective feedback. *Journal of Second Language Writing*, 12, 102-118.
- Bitchener, J., & Knoch, U. (2008). The value of written corrective feedback for migrant and international students. *Language Teaching Research*, 12, 409-431.
- Bitchener, J., & Knoch, U. (2010). Raising the linguistic accuracy level of advanced L2 writers with written corrective feedback. *Journal of Second Language Writing*, 19, 207-217.
- Bitchener, J., Young, S., & Cameron, D. (2005). The effect of different types of corrective feedback on ESL student writing. *Journal of Second Language Writing*, 14(3), 191-205.
- Bower, J., & Kawaguchi, S. (2011). Negotiation of meaning and corrective feedback in Japanese/English eTandem. *Language Learning & Technology*, 15(1), 41-71. Retrieved from <http://llt.msu.edu/issues/february2011/bowerkawaguchi.pdf>
- Bruton, A. (2010). Another reply to Truscott on error correction: Improved situated designs over statistics. *System*, 38(3), 491-498.
- Chandler, J. (2003). The efficacy of various kinds of error feedback for improvement in the accuracy and fluency of L2 student writing. *Journal of second language writing*, 12(3), 267-296.
- Diab, N. M. (2015). Effectiveness of written corrective feedback: Does type of error and type of correction matter?. *Assessing Writing*, 24, 16-34.
- Ellis, R. (2003). *Task-based language learning and teaching*. Oxford: Oxford University Press.
- Ellis, R. & Barkhuizen, G. (2005). *Analysing Learner Language*. Oxford: Oxford University Press.
- Engber, C. A. (1995). The relationship of lexical proficiency to the quality of ESL compositions. *Journal of Second Language Writing*, 4(2), 139-155.
- Eslami, E. (2014). The effects of direct and indirect corrective feedback techniques on EFL students' writing. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 98, 445-452.
- Ferris, D. (1997). The influence of teacher commentary on student revision. *TESOL Quarterly*, 31, 315-339.
- Ferris, D. (1999). The case for grammar correction in L2 writing classes: A response to Truscott(1996). *Journal of Second Language Writing*, 8(1), 1-11.
- Ferris, D. (2002). *Treatment of error in second language student writing*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Ferris, D. (2004). The "grammar correction" debate in L2 writing: Where are we, and where do we go from here? (and what do we do in the meantime ...?). *Journal of Second Language Writing*, 13, 49-62.
- Ferris, D. (2011). *Treatment of error in second language student writing*. The Michigan Series on Teaching Multilingual Writers: University of Michigan Press.
- Ferris, D. R. (2010). Second language writing research and written corrective feedback in SLA: Intersections and practical applications. *Studies in Second Language Acquisition*, 32(2), 181-201.
- Ferris, D., & Roberts, B. (2001). Error feedback in L2 writing classes: How explicit does it need to be?. *Journal of Second Language Writing*, 10(3), 161-184.
- Hama, F. M. & Ismael, D. A. (2018). The effects of teacher's corrective feedback on Kurdish EFL undergraduate students' redraft essays. *Journal of Education and Practice*, 9(7), 61-66.
- Hartshorn, K. J. (2008). The effects of manageable corrective feedback on ESL writing accuracy (Doctoral thesis). Brigham Young University. Retrieved from BYU ScholarsArchive at <https://scholarsarchive.byu.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=2521&context=etd>.
- Hendrickson, J. M. (1978). Error correction in foreign language teaching: Recent theory, research, and practice. *The Modern Language Journal*, 62, 387-398.
- Henry, K. (1996). Early L2 writing development: a study of autobiographical essays by university-level students of Russian. *The Modern Language Journal*, 80, 309- 326.
- Hirano, K. (1991). The effect of audience on the efficacy of objective measures of EFL proficiency in Japanese university students. *Annual Review of English Language Education in Japan*, 2, 21-30.
- Homburg, T. J. (1984). Holistic evaluation of ESL compositions: can it be validated objectively? *TESOL Quarterly*, 18, 78-107.
- Hong, Y. (2004). The effect of teachers' error feedback on international students' self-correction ability (Master's thesis). Retrieved from <https://scholarsarchive.byu.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=1182&context=etd>

- Hosseiny, M. (2014). The role of direct and indirect written corrective feedback in improving Iranian EFL students' writing skill. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 98, 668-674.
- Hyland, F. (2003). Focus on form: Student engagement with teacher feedback. *System*, 31, 217-30.
- Jamalinesari, A., Rahimi, F., Gowhary, H., & Azizifar, A. (2015). The Effects of Teacher-Written Direct vs. Indirect Feedback on Students' Writing. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 192, 116-123.
- Kang, E., & Han, Z. (2015). The efficacy of written corrective feedback in improving L2 written accuracy: A meta-analysis. *The Modern Language Journal*, 99(1), 1-18.
- Kepner, C. G. (1991). An experiment in the relationship of types of written feedback to the linguistic accuracy on essay revisions. *Journal of Second Language Writing*, 7, 43-68.
- Krashen, S. (2003). *Explorations in Language Acquisition and Use: The Taipei Lectures*. Portsmouth, NH: Heinemann.
- Lane, J. and Lange E. (2012). *Writing Clearly: Grammar for Writing*. USA: Sherrise Roehr.
- Larsen-Freeman, D. (1978). An ESL index of development. *TESOL Quarterly*, 12, 439- 448.
- Larsen-Freeman, D. (1983). Assessing global second language proficiency. In H. W. Seliger and M. Long (Eds.), *Classroom-oriented research in second language acquisition* (pp. 287-304). Rowley, MA: Newbury House.
- Lee, Icy. (2005). Error correction in L2 secondary writing classroom: The case of Hong Kong. *Journal of Second Language Writing*, 13, 285-312. <https://doi.org/10.1016/j.jslw.2004.08.001>
- Liu, Q., & Brown, D. (2015). Methodological synthesis of research on the effectiveness of corrective feedback in L2 writing. *Journal of Second Language Writing*, 30, 66-81.
- Liu, Y. (2008). The effects of error feedback in second language writing. *The Arizona Working Papers in Second Language Acquisition and Teaching*, 15, 65-79.
- Mubarak, M. (2013). Corrective feedback in L2 writing: A study of practices and effectiveness in the Bahrain context (Doctoral dissertation, University of Sheffield).
- Polio, C. (2012). The relevance of second language acquisition theory to the written error correction debate. *Journal of Second Language Writing*, 21(4), 375-389.
- Polio, C. G. (1997). Measures of linguistic accuracy in second language writing research. *Language learning*, 47(1), 101-143.
- Polio, C., Fleck, C., & Leder, N. (1998). "If only I had more time": ESL learners' changes in development of second-language writing skills. *The Modern Language Journal*, 75, 305-313.
- Russell, J., & Spada, N. (2006). The effectiveness of corrective feedback for the acquisition of L2 grammar: A meta-analysis of the research. In J. Norris & L. Ortega (Eds.), *Synthesizing Research on Language Learning and Teaching*. Amsterdam: Benjamins. 133-164.
- Semke, H. (1984). The effects of the red pen. *Foreign Language Annals*, 17, 195-202.
- Sharma, A. (1980). Syntactic maturity: assessing writing proficiency in a second language. In R. Silverstein (Ed.), *Occasional Papers in Linguistics*, 6, 318-325.
- Sheppard, K. (1992). Two feedback types: Do they make a difference? *RELC Journal*, 23, 103-110.
- Shintani, N., Ellis, R., & Suzuki, W. (2014). Effects of written feedback and revision on learners' accuracy in using two English grammatical structures. *Language Learning*, 64(1), 103-131.
- Tootkaboni, A. A., & Khatib, M. (2014). The Efficacy of Various Kinds of Error Feedback for Improvement in the Writing Accuracy of Iranian EFL Learners. *Bellaterra Journal of Teaching & Learning Language & Literature*, 7(3), 30-46.
- Truscott, J. (1996). The case against grammar correction in L2 writing classes. *Language Learning*, 46(2), 327-369.
- Truscott, J. (1999). The Case for "The Case Against Grammar Correction in L2 Writing Classes": A Response to Ferris. *Journal of Second Language Writing*, 8(2), 111-122.
- Truscott, J. (2004). Evidence and Conjecture on the Effects of Correction: A Response to Chandler. *Journal of Second Language Writing*, 13, 337- 343.
- Truscott, J. (2007). The effect of error correction on learners' ability to write accurately. *Journal of Second Language Writing*, 16(4), 255-272.
- Wang, X. (2017). The Effects of Corrective Feedback on Chinese Learners' Writing Accuracy: A Quantitative Analysis in an EFL Context. *World Journal of Education*, 7(2), 74.
- Wolfe-Quintero, K., Inagaki, S., & Kim, H. Y. (1998). *Second language development in writing: Measures of fluency, accuracy, & complexity* (No. 17). University of Hawaii Press.
- Zamel, V. (1985). Responding to student writing. *TESOL Quarterly*, 19, 79-101

**APENDIX**

**Errors categories and correction symbols, adapted from Lane & Lange (2012), pp. 338-342.**

No	Error Categories	Error Symbols
<b>A</b>	<b>Grammatical Errors</b>	
1	fragment	frag
2	run on	ro
3	parallel structure	ps
4	relative clause	rc
5	word order	wo
6	verb tense	vt
7	verb form	vf
8	Modals	mod
9	passive	pass
10	connector	conn
11	singular or plural	s/p
12	subject-verb agreement	s/v agr
13	comparative/superlative forms	c/s
14	possessives	poss
15	Determiner	det
16	Article	art
17	Preposition	pre
18	Pronoun	pro
19	pronoun agreement	pro agr
20	pronoun reference ref	pro
21	sentence structure	ss
<b>B</b>	<b>Lexical Errors</b>	
22	word choice	wc
23	word form	wf
<b>C</b>	<b>Mechanical Errors</b>	
24	Punctuation	p
25	Spelling	sp

# إطار مقترح لاعداد وتطبيق موازنة الاداء في الجامعات الحكومية باستخدام طريقة نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) (مدى امكانية تطبيقها في جامعة كرميان)

أكرم احمد محمد<sup>1,3</sup> و كارزان عدنان خضر<sup>3,2</sup> و علي عمر محمد<sup>5,4</sup>

<sup>1</sup> قسم المحاسبة، معهد دوكان التقني، جامعة السليمانية التقنية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>2</sup> قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>3</sup> محاضر في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>4</sup> كلية التربية، جامعة كرميان، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>5</sup> محاضر في قسم المحاسبة، جامعة جيهان، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

على مبدأ الاولويات. ومن الواضح فان الموازنة غير الصحيحة ستضلل تخصيص الموارد وتسبب أضراراً جسيمة للبلاد اقتصادياً وسياسياً على الصعيد الوطني(حماد، 2011: 45).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث عن أسلوب جديد من أساليب إعداد الموازنة في احدى أهم مرافق الدولة وهي الجامعات الحكومية وبالتحديد جامعة كرميان، وذلك باستخدام موازنة الأداء عن طريق استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط(ABC) لتحقيق الكفاءة والفاعلية للموارد المحدودة. فالموازنة المستخدمة في الجامعات الحكومية هي موازنة البنود (موازنة الاعتمادات) وهي موازنة تقليدية تركز على اعتماد المدخلات دون الاهتمام أو التركيز على الأهداف أو قياس المخرجات والآثار الناتجة عنها، مما يضعف منهج المساءلة حول الفاعلية والكفاءة في التنفيذ .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة جرى تحليل عميق والمناقشة البناءة للعناصر العلمية المتعلقة بأساسيات إعداد الموازنة المقترحة، حيث تم إستنتاج أن موازنة الأداء عن طريق استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) قد يؤدي إلى إنجاز فعال للبرامج والأنشطة في جامعة كرميان وجامعات الحكومية الاخرى وتقييم النتائج والإنحرافات والوقوف على مدى الإستجابة للبرامج والأهداف المخططة.

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك ضغوط متزايدة لاجراء الرقابة المالية الصارمة في مؤسسات الدولة في كل بلد تقريباً في العالم. وتنبع هذه الضغوط من القيود المفروضة على الموارد وزيادة الحساسيات المجتمعية واتجاه السياسيين إلى إرضاء الناس من أجل تحقيق نتائج إيجابية من أجل الحصول على القبول والشرعية والمساءلة من أجل تحسين إدارة الموارد المالية. ومن هذا المنظار حاول العديد من البلدان المتقدمة والنامية في العالم بعملية التحسين والتحول في نظام موازنتها وتغييرها إلى نظام أو عملية موجهة

**المستخلص :** الهدف من هذه الدراسة هي البحث عن أسلوب جديد من أساليب إعداد الموازنة في احدى أهم مرافق الدولة ألا وهي الجامعات الحكومية وبالتحديد جامعة كرميان، وذلك بأعداد موازنة الأداء عن طريق استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط(ABC)، وذلك لتحقيق الكفاءة والفاعلية للموارد المحدودة. فالموازنة المستخدمة في الجامعات الحكومية هي موازنة البنود (موازنة الاعتمادات) وهي موازنة تقليدية تركز على اعتماد المدخلات دون الاهتمام أو التركيز على الأهداف أو قياس المخرجات والآثار الناتجة عنها، مما يضعف منهج المساءلة حول الفاعلية والكفاءة في التنفيذ .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة جرى تحليل عميق والمناقشة البناءة للعناصر العلمية المتعلقة بأساسيات إعداد الموازنة المقترحة، حيث تم إستنتاج أن موازنة الأداء عن طريق استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) قد يؤدي إلى إنجاز فعال للبرامج والأنشطة في جامعة كرميان وجامعات الحكومية الاخرى وتقييم النتائج والإنحرافات والوقوف على مدى الإستجابة للبرامج والأهداف المخططة.

## الكلمات الافتتاحية:

موازنة الاداء، نظام التكاليف على اساس النشاط، الجامعات الحكومية.

## المقدمة

تعتبر الموازنة إحدى الأدوات الرئيسية والهامة التي تساهم في تخصيص واستخدام الموارد التي عادة ما تكون نادرة، حيث يمكن من خلالها تخطيط وتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للوحدات الحكومية بما يكفل تنظيم الإنفاق الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد واتخاذ أحسن وسيلة لاتخاذ القرارات الحكومية التي تستند



### أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى مايلي:

- تقديم إطار مقترح لتطبيق موازنة الاداء عن طريق استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) في الجامعات الحكومية وإتخاذها كوسيلة وأداة في تحليل وقياس كلف الأنشطة وتقويم الأداء لغرض تأمين أداء صحيح.
- دراسة أثر المتغيرات البيئية وانعكاساتها على تطبيق هذا النوع من الموازنة، ودورها في زيادة كفاءة التخطيط الإداري والرقابة على الأموال العامة.

### فرضية البحث

تعتمد فرضية البحث على إثبات ما يلي:

- 1- ان موازنة الاعتمادات التقليدية لا تفي بمتطلبات التخطيط والرقابة المالية على الأداء.
- 2- استخدام الإطار المقترح لموازنة الأداء عن طريق استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) قد يؤدي إلى تحديث نظام الموازنة ويعمل على تحقيق الأهداف المالية بكفاءة عالية.

### خطة البحث (مجمع البحث وعينته)

تم الإعتماد في خطة البحث على البيانات المتوفرة في الجامعة كرميان من خلال جداول الموازنات التخطيطية للسنوات 2013 و 2014 وكيفية التوصل في إعداد تقديراتها، كذلك تم الإعتماد على المعلومات المتوفرة في سجلات الجامعة وتقاريره الشهرية والسنوية للسنة الدراسية (2013 - 2014)، أي من (2013/9/1) لغاية (2014/8/31) وذلك لغرض إحساب التكاليف الفعلية للجامعة خلال تلك الفترة الدراسية بهدف إحسابها كوحدة كلفة معيارية لخطة العمل المستقبلية وفقاً لإسلوب إعداد موازنة الأداء.

### المبحث الثاني: الاطار النظري

نتيجة لتزايد أعباء جباية وجمع الأموال والموارد من قبل الدولة وتزايد نفقاتها بدأت تدريجياً للبرلمان (المجلس التشريعية) الحق بالتدخل والمواقفة على فرض الضرائب وكيفية جبايتها والرقابة عليها، وبمرور الزمن تمت مناقشة النفقات العامة ومناقشة أعمال الحكومة من خلال إيراداتها ونفقاتها بشكل دوري وسنوي، كما أصبح له الحق في مناقشة اعتماد إيرادات ونفقات الحكومة. ومنذ ذلك الوقت ظهر مفهوم تنظيم الموازنة وكان من أول الدول وصولاً إلى ذلك المفهوم هي إنجلترا. فقد شهدت بعض الدول كإنجلترا وفرنسا أشكالاً متعددة حول سلطات فرض الضرائب وطرق الإنفاق وتحديد سلطات الحاكم وإخضاع سلطته لإذن مسبق من البرلمان في إطار الموازنة العامة للدولة (الوديان والحدر، 2010: 59).

وبذلك أصبحت الموازنة أداة فعالة لعملية تخصيص الموارد المحدودة والتي غالباً ما تكون نادرة من أجل الاستفادة منها كأحسن وسيلة لاتخاذ القرارات الحكومية لإعداد وتنفيذ البرامج والخطة التي تعكس الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها أية منظمة أو مؤسسة حكومية أو غير حكومية لغرض الوصول إلى النتائج المتوخاة منها.

ومحورية تكون فيها الصلة بين تمويل الموازنة وتشغيل الوكالات التنفيذية شفاقة ومفهومة مما يتوفر معلومات موثوقة وموثوق بها للقرارات الحكومية والبرلمانية المتعلقة بالموازنة والاتجاه نحو تطبيق موازنة الاداء (شكري، 1990: 25).

وكما هو معلوم ان الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مسؤولة عن نشر وتعليم وتوفير المتطلبات اللازمة للعلم والمعرفة. وتعتبر النظام المالي في الجامعات من أهم وسيلة لاتخاذ القرارات الصائبة والمناسبة لنيل أهدافها المرسومة. وبما ان الموازنة تعتبر من أهم الخطط المالية التي تعتمد عليها الجامعات والمعاهد الحكومية لتحقيق أهدافها الرئيسية للخطة التعليمية والوصول إلى النتائج المتوخاة منها أن يتم تطوير التعليم العالي من خلال تحسين المستوى العلمي ورفع كفاءة الأداء والإستخدام الأمثل لموارده البشرية والمادية باستخدام أفضل الوسائل التي تساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء.

وتم تناول هذا الموضوع من خلال التطرق الى المباحث الآتية:

- 1- المبحث الاول: منهجية البحث.
- 2- المبحث الثاني: الاطار النظري.
- 3- المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.
- 4- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

### المبحث الاول: منهجية البحث

#### أهمية البحث

بما ان الموازنة هي احدى وسائل اتخاذ القرارات لتحديد كيفية الحصول على الإيرادات وأوجه استخدامها بما يكفل تنظيم الإنفاق الحكومي وتحقيق الاهداف المرسومة عليه يتطلب ان يتم التوجه نحو متابعة وتطوير هذه الوسيلة والتوجه الى تبني نظام موازنة الاداء كأسلوب جديد ومتطور لتحليل عناصر كافة الانشطة والوظائف وتوزيعها لغرض مساهمتها بكفاءة وفعالية. وذلك باستخدام موازنة الاداء عن طريق استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC).

#### مشكلة البحث

الاستمرارية في تنفيذ أسلوب الموازنة التقليدية (موازنة البنود أو الاعتمادات) قد يؤدي الى عدم ربط عملية التخطيط بالموازنة وعدم تمكن المسؤولين في الأجهزة الإدارية للجامعات وأي مؤسسات تعليمية أخرى من القدرة على إتخاذ قرارات تتعلق بنتائج الأعمال وتوظيف الموارد والأموال وبحسب أولويتها مما يعكس مشاكل عديدة تتمثل في ضعف الرقابة على كفاءة الأداء المالي وسوء توزيع الموارد والإنفاق، الأمر الذي يظهر الحاجة إلى تطوير وتحديث أسلوب إعداد الموازنة ليم الربط بين المخصصات المطلوبة والمنجزات المتحققة.

ولتحقيق هذا الهدف والانتقال من أسلوب الموازنة التقليدية إلى موازنة الاداء لابد من الأخذ بالاعتبار عدد من المتغيرات الاقتصادية والمالية والمحاسبية والقانونية في نظم العمل القائمة، مما يستوجب البحث بشكل جاد عن النموذج أو الإطار الذي يمكن من خلاله إدخال تلك المتغيرات في عملية إعداد الموازنة المقترحة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه ويعكس جوهر المشكلة هو ما هو الإطار أو النموذج المقترح لعملية إعداد وتطبيق موازنة الاداء في ظل المتغيرات الاقتصادية؟.

حيث الهياكل التنظيمية والتبويبية لها. ففي عام 1954م قدم ديفيد نوفيك شرحاً تفصيلياً بين فيه كيفية تطبيق موازنة البرامج في وزارة الدفاع الأمريكية وكان ذلك في تقريره المسمى بالافتصاد والفعالية في الحكومة بواسطة الاجراءات الجديدة للموازنة (الوردات والدباس، 2009: 233).

ومنذ ذلك الحين، وابتداءً من عقد الستين من القرن الماضي بدأت عديد من الدول وكذلك هيئة الامم المتحدة بالاهتمام والتوجه نحو تحديث الموازنة. حيث بدأت الامم المتحدة بدعوة الدول النامية إلى تحديث موازاناتها، وقامت المنظمة الدولية بعقد سلسلة من المؤتمرات والندوات حول هذا الموضوع وأصدرت العديد من الدراسات، واصدرت كتباً بعنوان موازنة البرامج والاداء وذلك في سنة 1965م بغرض تحريك إهتمام هذه الدول بأهمية التحديث وطرحته خلال هذه السنوات العديد من الإختيارات والبدائل حول تطوير وتحديث موازانات الدول النامية واتجهت معظمها إلى نظام موازانات حديثة واحدى الموازانات الحديثة هي موازنة الاداء (شكري، 1990: 275).

### مفهوم موازنة الاداء

ان موازنة الأداء هي تلك التصنيف في الموازنة الذي ينقل التركيز من وسائل القيام بالعمل إلى العمل المنجز نفسه، بمعنى أنها تبيّن الأهداف التي تتطلب لها الاعتادات المالية وتكاليف البرامج المقترحة للوصول إلى تلك الأهداف والبيانات والمعلومات الإحصائية التي تقاس الانجازات وكل ما أنجز من الأعمال المدرجة تحت كل برنامج (Mitchell, M. (1996).

وقد عرّف صندوق النقد الدولي موازنة الاداء بأنها " إجراء أو آلية تسعى إلى تعزيز العلاقة بين المصروفات (أو الموازنة المستخدمة في المؤسسات الحكومية) والنتائج الحاصلة (الاهداف المرسومة). وذلك من خلال استخدام المعلومات الرسمية في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تخصيص الموارد ". وحدد مكتب المحاسبة الأمريكي موازنة الاداء كمفهوم يربط معلومات الأداء بالموازنة (Robinson, Marc.& Jim Brumby, 2005).

وقد عرّفت لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة موازنة الاداء بأنها " مجموعة الاساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الاهداف التي تقع ضمن مسؤوليتهم بصورة دقيقة ومقارنة تنفيذ هذه الاهداف حسب الوقت، المبلغ، ساعات العمل و المواد" (الوردات والدباس، 2009: 273).

كما يمكن تعريف موازنة الاداء بأنها تبويب حديث لحسابات الموازنة والذي يعطي الأهمية لما تقوم به الحكومة من أعمال وليس لما تشتريه من سلع وخدمات بمعنى إنها توضح البرامج التي من أجلها تشتري تلك الأشياء ومدى الإنجاز الذي يتحقق تحت تلك البرامج (Andrews, Matthew, 2004).

وعلى الرغم من التعاريف الكثيرة لموازنة الاداء، فإن قاسم المشترك بين التعاريف المختلفة يمكن أن يلخص في النقاط التالية:

1- موازنة الاداء هي عبارة عن الخطة والموازنة السنوية القائمة على الأداء والتي تبيّن العلاقة بين مبالغ الأموال المخصصة لكل مشروع والنتائج المحصلة من

فقد عرّف قانون المحاسبة الفرنسي لعام 1926 موازنة الدولة بأنها " وثيقة تتبوّ وإقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدولة أو لأنواع الخدمات التي تخضع لنفس القواعد والتنظيمات القانونية" أو بتعبير آخر، فإن الموازنة عبارة عن الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة ووارداتها، ويؤذن بها، ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية (الوردات والدباس، 2009: 137).

كما عرّف القانون الأمريكي موازنة الدولة بأنها " صك تقدر فيه نفقات السنة التالية ووارداتها، بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم" (الخطيب والمهايني، 2010: 270).

وقد عرّف قانون أصول المحاسبات العامة رقم (28) لسنة 1940 المعدل في العراق الموازنة العامة بأنها " الجداول المضمنة تخمين الوردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية." (سلوم، 2001: 43).

وعرّفت الموازنة في قانون الادارة المالية رقم (95) لسنة 2004 المعمدة في العراق بأنها: برنامج يستند على التخصيصات والتقدير السنوية للمقبوضات والمدفوعات والتحويلات النقدية والمعاملات العينية الحكومية. كما عرّفت الموازنة الاتحادية العراقية بأنها تخمين إجمالي المقبوضات والمدفوعات كما مصادق عليها من قبل الحكومة الاتحادية.

اذن يمكن القول، بان الموازنة العامة عبارة عن أداة لترجمة سياسات الدولة وتنفيذ أهدافها المعلنة. فالموازنة هي أداة للتخطيط والتنفيذ والرقابة والتحليل لأنشطة و برامج الحكومة وذلك لتحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء الإداري والمالي للدولة. ولذلك فإن التطبيق العلمي للموازنة ومتابعة أفضل وأحدث الأساليب التي تساعد على إتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة للتعبير بوضوح عن البرامج والمشروعات المقرر إنجازها وبالتالي متابعة تنفيذها عن طريق مقارنة نتائجها الفعلية عن التي تم توقعها وقياس هذه النتائج لدراسة مدى فاعلية الخطة في تحقيق الأهداف المرسومة.

### أساليب إعداد الموازنة

مرت أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة بمراحل عديدة بما يتوافق مع الاهداف المنتظرة من استخدام الموازنة ويتوافق أيضاً مع متطلبات المرحلة التي يتم فيها تطبيق مبدأ الموازنة. ففي البدايات الأولى كان هناك إهتمام كبير على الجانب الرقابي، حيث كانت تستخدم الموازنة في المرحلة الأولى كأداة لتسيير الأعمال والرقابة عليها. من ثم استخدمت الموازنة كأداة لسط السيطرة الإدارية والتنفيذية ومحاربة التضخم والكساد في مرحلتها الثانية. أما في المرحلة الثالثة فقد استخدمت الموازنة كأداة للتخطيط والبرمجة.

وطبقاً لأهداف تحقيق هذه المراحل ومواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية واتباع الدور الذي تلعبه الدولة في هذه المجالات مرت الموازنة بعدة أساليب لإعدادها وهي الأسلوب التقليدي (موازنة البنود)، موازنة الاداء، موازنة التخطيط والبرمجة و الموازنة الاساس الصفري و موازنة الاداء الحديث (الهامي و السقا، 2009: 66-77).

وقد بدأ في النصف الثاني من القرن العشرين الإتجاه نحو تحديث وتطوير الموازنة العامة في معظم الدول المتقدمة، سواء من حيث أساليب ومعايير طرق إعداد الموازنة أو من

- 3- توفر للمواطنين معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها الحكومة لهم.
- معايير موازنة الاداء**
- للموازنة الاداء انتقادات ومعايير موجهة اليه، شأنه شأن أي أسلوب حديث التكوين، منها:
- 1- صعوبة تحديد وحدات الأداء (المخرجات) التي تقاس بها الانجازات لكل وزارة ودائرة حكومية.
  - 2- صعوبة تطبيقها، إذ يتطلب تطبيق موازنة الأداء وجود أنظمة محاسبية معقدة ومتابعة معينة.
  - 3- ارتفاع تكلفة تطبيقها.
  - 4- إن اهتمام موازنة الأداء، وتركيزها على تحقيق الكفاءة من المشاريع قصيرة الأجل (لمدة سنة) يجعلها تبدو كأنها عقبة أمام التخطيط طويل الأجل (الجهاني، والعربي، 1999: 103).

### سمات موازنة الاداء

من أهم سمات موازنة الأداء هو وضوح أهدافها والغاية من عملها، ومن هذا المنطلق يجب أن يتوافق ويتطابق النظام المالي والمحاسبي مع هيكلية برامجها والتي توفر التناسق المطلوب في طريقة عرضها وطريقة إخضاعها لوحدة قياس أداء قابلة للتطبيق على مجموعة أعمال ذات طبيعة واحدة. وبعبارة أخرى فإن استخدام موازنة الاداء تهيئ إلى المستويات العليا مقومات إتخاذ القرار على أساس وضوح الرؤية وترشيد الإنفاق لما توفره من دراسات تحليلية عند تحديد الإعتمادات المطلوب رصدها وهذا ما يؤدي بدوره إلى تعميق مفاهيم التخطيط المالي والإقتصادي لديهم. (الخطيب والمهايني، 2010: 175).

### أساليب تنفيذ الموازنة الأداء

أن تبويب الموازنة بالشكل التقليدي (موازنة البنود) إنما يسعى إلى تبويب المصروفات بحسب نوعها والجهات القائمة بالتنفيذ، أي اهتمامه بطبيعة البند المصروف والبعد الرقابي على ما يتم صرفه، دون التركيز على الأهداف المادية من وراء الإنفاق الحكومي وبالتالي فهي لا تعبر عن البرامج والخطط والأنشطة الحكومية وهو ما يعرف بالبعد الإداري للموازنة. ولما تزايدت المشاكل التي تواجهها الحكومات أثناء أدائها أصبح من الأفضل الاهتمام برسم البرامج لكل عمل مطلوب القيام به، وإتباع أسلوب يوضح الخدمات وكيفية توزيعها بطريقة عادلة وبشكل يمنع الإسراف والضياع ويربط تكاليف كل خدمة بالمنافع التي تعود على المجتمع من ورائها.

لذلك استحدث أسلوب جديد للموازنة عرف باسم (موازنة الاداء) ويعتمد هذا الأسلوب على تبويب الموازنة الذي يأخذ في الاعتبار اهتمامات الحكومة وما يجب القيام به من برامج وخطط ومشروعات دون التركيز على ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات، فلم يعد الأمر قاصراً على مجرد تبويب المصروفات على أساس نوعي طبقاً لموازنة البنود، بل يجب أن يظهر أولاً سبب النفقة ضمن الخطة والبرنامج المطلوب تنفيذه والذي تشتري من أجله تلك المستلزمات، وبالتالي فإن أسلوب موازنة الاداء يساعد على تفسير ما تم فعله بشكل يبرز مبررات كافة النفقات في إطار

تنفيذ ذلك المشروع. وهذا يعني أنه يجب توفير مجموعة محددة من الأهداف بمبلغ معين من الإنفاق لكل مشروع.

2- موازنة الاداء هي نوع من الموازنة يستخدم بصورة منهجية مؤشرات الأداء في عملية تخصيص الموارد المتاحة.

لنا يمكن القول، بأن موازنة الاداء يتركز على تبويب المؤسسات الاقتصادية وفقاً للمهام والوظائف والمشاريع المحولة إلى تلك المؤسسات، حيث يتم الانتباه في موازنة الاداء إلى وسائل تنفيذ الأنشطة والنشاط نفسه ونفقات العمل الذي يتعين القيام به (Melkers, J.E. & K.G. Willoughby, 2005: 180-190). وتعتبر موازنة الأداء محصلة المحاولات الأولى لإصلاح نظام موازنة البنود (موازنة الرقابية) بهدف التركيز على قياس الكفاءة الإدارية وتقليل النفقات عند إنجاز المشاريع، والتي تعتمد على ثلاثة عناصر (شكري، 1990).

اولاً: تصنيف البرامج والإجراءات الحكومية إلى مجموعات أساسية.

ثانياً: قياس الأداء المستنتج من التكلفة العمدة لتلك البرامج.

وأخيراً: إتباع الإدارة العلمية في كيفية استهلاك الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل.

اذن يمكن أن نستخلص بأن موازنة الاداء عبارة عن (العلاقة بين الأداء والتقييم) أو (العلاقة بين الموازنة والتأخر) فهي تهدف إلى زيادة جودة الخدمات العامة للدولة، واستخدام أفضل للمال في تقديم تلك الخدمات وتقديم معلومات أفضل وذات جودة عالية من قبل المدراء من أجل التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد ورقابة العمليات وبالنهاية إتخاذ قرارات صائبة وفعالة في عملية تخصيص الموارد للنشاطات التي تنتج المخرجات أكثر من كونها توزيع للمدخلات التي تستخدم في إنتاج هذه المخرجات. أما بالنسبة لمتطلبات تطبيق موازنة الأداء (حامد، 2011: 45)، فقد يحتاج إلى تحديد العوامل التالية:

- 1- تحديد الاهداف وترتيبها ضمن سلم أولويات محددة.
- 2- تحديد الخدمات والنشاطات التي تؤديها الجهات التنفيذية.
- 3- اختيار وحدات ملائمة لقياس الأداء لكل خدمة أو نشاط.
- 4- وجود نظام للمتابعة (الرقابة) يساعد على معرفة ما تم إنجازه ومقارنته الإنجاز بما هو مخطط لتحقيقه خلال السنة المالية.
- 5- ضرورة أن ينفذ البرنامج في الوقت المناسب والكفاءة والفعالية الملائمة.

### مزايا موازنة الأداء

من أهم مزايا ومحاسن تنفيذ هذا النوع من الموازنة Borgia, C. R. and Coyner, (1996: R. S) يمكن ان يلخص في النقاط الآتية:

- 1- تساعد على توزيع الإمكانيات المالية المتوفرة لدى الدولة بشكل أفضل من الموازنة التقليدية.
- 2- تساعد في تحسين عمليات تنفيذ البرامج والمشاريع لأجهزة الحكومية (الوزارات والدوائر الحكومية) كما أنها تسهل عملية الرقابة على التنفيذ نظراً لوجود معايير لأداء.

تستهلك النشاطات وهذا سمحت بالانتقال من المنطق التقليدي لتوزيع الاعباء غير المباشرة وتحميلها على المنتجات والخدمات الى منطق استهلاك الموارد من طرف النشاطات على أسس أكثر دقة (Diamond, 2002: 18).

وقد استندت هذه الطريقة إلى دراسات كابلان وكوبر المنتشرة في عام 1988م. ووفقا لآراء وأفكار هذين المحققين، فإنه من أجل تحديد تكلفة إنتاج أي عمل (المنتج أو الخدمة)، ينبغي أن تحسب التكلفة الإجمالية للعمليات التي تنطوي عليها العملية ويتم توزيع وتخصيص التكاليف غير المباشرة على كل الأنشطة على حدة وطبقا لمعدلات الاستخدامات المختلفة، وبذلك أضافوا نهجا جديدا في مجال المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف (Cox, Downey & Smith, 2002: 6). فهذه الطريقة، أي طريقة (نظام التكاليف على أساس النشاط) والذي يستند إلى النشاط، ليست مجرد طريقة أو نظام لحساب التكاليف، وإنما أيضا تعتبر أداة إدارية قوية لزيادة الكفاءة والفعالية، وفي نهاية المطاف يؤدي إلى تحقيق مخرجات (الاتاج) أفضل.

وفي طريقة حساب التكاليف على أساس النشاط، يتم تحليل جميع الأنشطة وذلك لتحديد عوامل المسببة (محركات التكلفة) والتي تتسبب في وجود تكاليف أقسام الخدمات. لذلك عند اختيار أساس لتوزيع تكاليف أقسام الخدمات، يجب تحديد العوامل المسببة - أو ما يسمى بمحركات التكلفة - بدقة. فاستخدام العوامل المسببة المحددة جيدا ينتج عنه قياس تكلفة المنتجات قياسا دقيقا. بالإضافة إلى ذلك، فإن معرفة العوامل المسببة بدقة تجعل المديرين أكثر قدرة على رقابة والتحكم في استخدام الخدمات المقدمة من أقسام الخدمات (Prury, 2000: 349).

ولأغراض قياس التكاليف يجب التمييز بين مسببات أو محركات التكلفة للمرحلة الأولى في دورة تحميل التكاليف والخاصة بتخصيص الموارد على الأنشطة وهي تمثل مسببات لاستخدام الموارد بواسطة مراكز النشاط ومن أمثلتها: عدد أوامر التشغيل، عدد الفاحصين، عدد الكيلوات ساعة المستخدمة. أما النوع الثاني وهو مسببات التكلفة للمرحلة الثانية في دورة تحميل التكاليف، وهي التي تستخدم في تحميل تكلفة الأنشطة على المخرجات، ويمثل مسبب التكلفة من هذا النوع العامل الأساسي في تكوين مجتمعات التكلفة، حيث يكون لكل مجمع تكاليف مسبب واحد للتكلفة (الهلباوي، 1995: 25)

وقد تواجه عملية اختيار محرك أو مسبب التكلفة لكل نشاط بعض الصعوبات التي قد تتطلب استخدام المقاييس الإحصائية لتحديد أفضل مسبب للتكلفة يمكن استخدامه للتعبير عن سلوك نظام تكاليف الأنشطة كأساس لقياس التكاليف بكل نشاط. وإذا تم تجميع مجموعة غير متجانسة من الأنشطة في مجمع تكلفة، فإن ذلك يؤدي إلى صعوبة استخدام مسبب تكلفة وحيد لها، مما يسبب قصورا في تحميل التكاليف غير المباشرة على المخرجات. ويتطلب استخدام نظام تكاليف الأنشطة فهما وتحديدًا للعوامل أو المتغيرات التي تنشأ نشاطًا ما ومن ثم تسبب حدوث تكاليف ذلك النشاط، وكذلك تحديد المسببات التي يتم عن طريقها توزيع تكاليف النشاط على المخرجات.

وعلى مر السنين، واجهت جامعات ومعاهد التعليم العالي في كثير من البلدان أزمات وتحديات حقيقية من قلة الموارد وارتفاع نسبة التكاليف فيها كالأجور والرواتب

برنامج معين تسعى الحكومة إلى تحقيقه، بدلا من مجرد عرض المصروفات تحت أبواب وبنود وأنواع مختلفة.

وتشدد موازنة الاداء على العلاقة بين النتائج والمخرجات أو بين النتيجة الحاصلة وارضاء الشعب. وتضيف عوامل الفعالية والاقتصادية إلى أبعاد الموجودة في الموازنة التقليدية. ففي نظام موازنة الاداء هناك فرق وتمييز بين الكفاءة والفعالية. حيث ان الكفاءة عبارة عن استخدام المفيد للموارد الموجودة، في حين أن الفعالية ذات صلة بالاداء. وان موازنة الاداء تلغى المساومة حول الاعتمادات و التخصيصات (Andrews, Matthew, 2004)،

وبشكل عام، هناك ثلاث طرق رئيسية لتنفيذ موازنة الاداء وهي عبارة عن: أولا: تنفيذه عن طريق استخدام محاسبة التكاليف.

ثانيا الاستفادة من مبدأ قياس النتيجة.

ثالثا: اعداد الموازنة عن طريق استخدام نظام التكاليف على اساس النشاط (ABC). وفي هذا البحث سوف يتم التطرق بإيجاز الى الطريقة الاخيرة أي تنفيذ الموازنة باستخدام نظام التكاليف على اساس النشاط (ABC). حيث ان احدى الطرق المستخدمة لاعداد موازنة الاداء عبارة عن اسلوب أو طريقة استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC). وهذا النظام يركز على تحديد الموارد التي يستهدف النشاط استخدامها لتحديد تكلفة أي نشاط. ويتم تحديد الموارد المرتبطة بكل نشاط، وهذه الطريقة هي في الواقع عملية التقول وتحويل البيانات وتتوافر بيانات محددة باستخدام آليات محددة وفي إطار القواعد والأنظمة.

بعبارة أخرى، فإن النشاط في هذا النظام عبارة عن عملية قائمة على أساس جهد فكري وجسدي، وقائمة على أساس تنفيذ المهام والبرامج القانونية الملزمة للوحدات المنفذة وذلك لتقديم أفضل الخدمات في مدة معينة (بصفة عامة سنة واحدة) وبكلفة معينة ومخصصة ضمن التخصيصات السنوية للوحدة الاقتصادية (ابوخشبة، 1999: 299).

أما بالنسبة لتعريف نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC)، هناك اختلاف وتعدد في الآراء حول مفهوم هذا النظام. فيعرفها بعض الأكاديميون على انه عبارة عن نظام وليس أسلوب أو وسيلة وذلك لشموله على مكونات النظام من مدخلات ومعالجة المخرجات والتغذية العكسية (فخر، 2002: 52).

وفي تعريف آخر، فانه نظام يقوم بتحليل الأنشطة التي تمارس في المؤسسات الاقتصادية، والذي يقوم باستخدام خاص للتكلفة والموارد وأداء الأنشطة وأغراض التكلفة التي تستهلك الأنشطة أكثر دقة وذات دلالة لاتخاذ القرارات المناسبة (مطر، 2003: 145).

وكذلك عرّف بان نظام تجميع مالي وعملي لمعلومات الأداء التي تتبع الأنشطة الرئيسية للمؤسسة على تكاليف الإنتاج (ABC) (Siagfried, Getz & Anderson, 1995). نستنتج من هذه التعاريف أن مفهوم نظام التكلفة على أساس الأنشطة (ABC) هو نظام الذي يقوم بالتركيز على الأنشطة كأهداف تكلفة رئيسية. وان طريقة التكاليف على أساس الأنشطة تقوم على الشعار القائل بان الأنشطة تستهلك الموارد والمنتجات

ثالثاً: استخدام معدل التكلفة لكل مجمع من مجمعات التكاليف، وذلك على أساس عدد وحدات الخدمة المتاحة في كل منها خلال الفترة.

### المبحث الثالث: الأطار العملي

للإجابة على إشكالية البحث المتمثلة بالاستمرارية في تنفيذ أسلوب الموازنة التقليدية (موازنة البنود أو الاعتمادات) في الأجهزة الإدارية للجامعات وأي مؤسسات تعليمية أخرى مما يعكس مشاكل عديدة تتمثل في ضعف الرقابة على كفاءة الأداء المالي وإثبات صحة أو نفي فرضيات البحث المتكونة من فرضيتين، الأولى: ان موازنة الاعتمادات التقليدية لا تنفي بمتطلبات التخطيط والرقابة المالية على الأداء، والثانية: استخدام الإطار المقترح لموازنة الأداء عن طريق استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC).

اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، ولقد تم اتباع أسلوب دراسة الحالة لتطبيق نموذج كوبر (Cooper) المستوحاة من بحث كوبر حول استخدام نظام التكاليف في الجامعات (Cooper, 2002:61-68) وإمكانية تطبيقها على (جامعة كرميان)، وتم استخدام برنامج الإكسل لاحتساب وتوزيع تلك التكاليف على الأنشطة التي يقدمها الجامعة.

وتعمد آلية تطبيق هذا النموذج المقترح على مرحلتين وهي:

**المرحلة الأولى:** (مرحلة تحليل التكاليف والأنشطة) وتضم هذه المرحلة تحليل التكاليف وتجميعها ضمن مجمعات تكلفة متجانسة فيما بينها وتحديد وتحليل الأنشطة الرئيسية التي تمارسها الجامعة ومن ثم تجميعها ضمن مجمعات أنشطة بحيث تكون أنشطة المجموعة الواحدة الخاصة بكل مركز من مراكز التكاليف الموجودة في الجامعة.

**المرحلة الثانية:** (مرحلة تحميل التكاليف على الأنشطة والخدمات) وضمن هذه المرحلة يتم تحميل التكاليف الموجودة ضمن مجمعات التكلفة على الأنشطة أو مجمعات الأنشطة، وذلك باستخدام محركات التكلفة لكل مجموعة من مجمعات التكلفة، ومن ثم تحميل التكاليف كل نشاط من أنشطة المجموعة الواحدة عن طريق استخدام محركات التكلفة. و شكل رقم (1) يوضح العلاقة السببية بين التكاليف والأنشطة التي تم الاعتماد عليها خلال عملية تحميل التكاليف على الأنشطة. أي تخصيص الموارد المتاحة للحصول على المخرجات (سلع أو خدمات) المطلوبة.

وتكاليف صيانة الموجودات والح، فضلا عن زيادة عدد الطلاب المقبولين سنويا. والتي أدت الى ارتفاع التكاليف على الرغم من ان الموارد الموجودة لديها محدودة. مما زادت الحاجة إلى اللجوء إلى إيجاد طرق واساليب حديثة من شأنه تخفيض تلك التكاليف وتخصيص الموارد المتاحة بأفضل طريقة. واحدى هذه الطرق المقترحة لحل العقبات الموجودة داخل الجامعات هي الأطار المقترحة لاستخدام واعداد الموازنات بالطريق الحديثة ومنها موازنة الاداء. حيث اهتم العديد من البحوث في معظم دول العالم بالعوامل التي تؤثر على ارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية، وهناك تجارب عديدة التي تم تنفيذها داخل الجامعات العالمية، ومن بين هذه التجارب، يمكن الإشارة الى تجربة جامعة ولاية كانساس. حيث قامت جامعة كانساس الامريكية بدراسة كيفية تخصيص المدة الزمنية التي يقضيها أعضاء هيئة التدريس لمتنوع الأنشطة. وهناك تجربة أخرى والتي اجرتها جامعة سيدني التكنولوجية والتي هي عبارة عن تحديد وتقدير إفاق الطلاب وذلك عن طريق استخدام الموازنة القائمة على أساس نظام التكاليف على اساس النشاط. ولدي جامعة ميشيغان الخبرة الكافية في هذا المجال ولديها نموذج عالي في استخدام الموازنة القائمة على أساس النشاط. حيث بذلت هذه الجامعة جهودا كبيرة لتكييف نظام موازنة الاداء مع مؤشرات الجودة. ومن التجارب الاخرى حول استخدام موازنة الاداء داخل الجامعات يمكن الإشارة الى التجارب المستفيدة في الجامعات الانكليزية. فمذ عام 2005 بدأ التوجه في تلك الجامعات الى استخدام اسلوب ومنهج قائم على تقدير وتقييم التكلفة القائمة في الجامعات تقديرا اقتصاديا، مما أدى الى تقديم مساعدات حكومية بناء، خصوصا للتحقيقات والتجارب (Robinson, 2005).

والهدف من هذا البحث هو تقديم اطار مقترح لاستخدام موازنة الاداء باستخدام نظام التكاليف على اساس النشاط في الجامعات الحكومية ومدى إمكانية تطبيقها في جامعة كرميان كاحدى الجامعات الحكومية، وذلك بالاستفادة من التجارب والخبرات العلمية للمنظمات والبلدان الاخرى. وتبدو عملية تخصيص وتوزيع التكاليف المباشرة وغير المباشرة أكثر تعقيداً في الجامعات، وذلك لتنوع قرارات استخدام الموارد المتاحة بالجامعات ومراكز التعليم العالي. ففي ظل النظام التقليدي لتخصيص وتوزيع التكاليف العامة يتم استخراج معدل تحميل لكل قسم خدمي منسوبا إلى حجم النشاط بالقسم، في حين تتم معالجة تلك المشكلة في ظل نظام تكاليف الأنشطة، عن طريق إيجاد العلاقة بين التكاليف والمخرجات النهائية سواء أكانت سلعاً أم خدمات، وذلك بتوسيط مجموعة من الأنشطة التي تمثل الأقسام الخدمية التي تستهلك موارد الجامعة لتقديم الخدمات التعليمية المختلفة. وبالتالي تعد الأنشطة وسيطاً بين موارد الجامعة والخدمات التي استنفذتها، لذلك فإن تطبيق هذا المدخل يتطلب انشاء نظام محاسبي متكامل للتكاليف الى جانب نظام محاسبي مالي في مجال الخدمات التعليمية وذلك للعمل على تنفيذ الخطوات الآتية:

أولاً: تحديد الأنشطة الخدمية بالجامعة.

ثانياً: تخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة.

جدول رقم (1)

التكاليف حسب نفقات الموازنة لجامعة كرميان للسنة الدراسية 2013- 2014

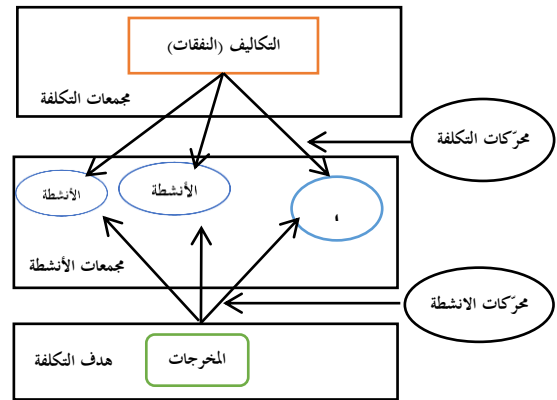
الرقم	الاسم	الاسم	الاسم	الاسم	الاسم	الاسم	الاسم	الاسم	الاسم	الاسم
	12,082,365,800	المجموعة الاولى (مجمعات التكلفة المباشرة)								
	10,642,841,850	تعويضات الموظفين								1
	1,439,523,950	مصرفوات الاخرى								8
	3,363,712,500	المجموعة الثانية (مجمعات التكلفة غير المباشرة)								
	1,343,266,000	المستلزمات الخدمية								2
	352,573,050	المستلزمات السلعية								2
	499,144,400	صيانة الموجودات								3
	1,068,729,050	النفقات الرأسمالية								1
	15,446,078,300	مجموع التكاليف								

## الخطوة الثانية (تحليل الأنشطة)

نظرا للوضع التنظيمي والمالي والجغرافي والثقافي والسياسي وما إلى ذلك، فإن لكل جامعة خصوصياتها الخاصة يمكن من خلالها تحديد عدد وأنواع الأنشطة التي يمارسها وإنشاء مراكز خاصة بتنفيذها. لذلك يجب تحديد وتخصيص النفقات (التكلفة) لكل مركز أو كلية وذلك حسب العوامل والحركات المناسبة. علما بأن تحديد محركات التكلفة وتوزيعها حسب محركات الأنشطة على مراكز الأنشطة أمر معقد جدا ويحتاج إلى دقة عالية، لذلك ينبغي أن يتم اختبار المحركات وفق معطيات علمية يقوم بها خبراء أكفاء ذات خبرة عالية في هذا المجال. وان الهدف الاساسي لهذه الدراسة هو تقديم خارطة الطريق واطارا مقترحا لتنفيذ موازنة الاداء وليست اعداد وتحديد المحركات أو المسببات، لان ذلك الامر يتطلب دراسات اخرى منفصلة. مع ذلك قدم الباحثون جملة من انواع المحركات لتوزيع الموارد ومحركات الأنشطة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يشار إلى عدة مؤشرات ومحركات منها عدد الطلاب، عدد اعضاء هيئة التدريس، الموظفين الاداريين والفنيين وعدد الابحاث والمساحات المستخدمة وماشابه ذلك. والشكل رقم (2) يبين الاطار المقترح والاسس المتبعة لاعداد موازنة الاداء باستخدام نظام التكاليف على اساس الأنشطة.

شكل رقم (1)

العلاقة بين التكاليف والانشطة



المصدر: (Maguad و Ruhupatty ، 2011 : 5)

[Using The Activity-Based Costing Approach to Measure the Cost of Quality in Higher Education]

ووفقا للشكل أعلاه تقدم فيما يلي شرحاً مبسطاً لآلية تطبيق نظام التكاليف على اساس الأنشطة ( Activity Based Costing System ) المنبثقة من الخدمات التي يقدمها جامعة كرميان.

## الخطوة الأولى (تحديد وتحليل التكاليف):

فيما يتعلق بتحديد وتحليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة الخاصة بالجامعة، وتجميعها ضمن مجمعات التكلفة الخاصة بها، ولتحديد النفقات الدراسية فقد تم الاستفادة من النظام الموازنة المطبقة حاليا (الموازنة التقليدية) في جامعة كرميان وصنفت التكاليف إلى مجموعتين وعلى النحو التالي:

- المجموعة الاولى: (مجمعات التكلفة المباشرة) والمتمثلة بتعويضات الموظفين والمصرفوات الاخرى والمنافع الاجتماعية.
- المجموعة الثانية (مجمعات التكلفة غير المباشرة) والتي تتضمن المستلزمات الخدمية والسلعية وصيانة الموجودات والنفقات الرأسمالية.

ويوضح جدول رقم (1) التكاليف للمجموعتين وفقا لنفقات الموازنة المتحققة فعليا للسنة الدراسية (2013- 2014) لجامعة كرميان.

جامعة كرميان، وذلك عن طريق توزيع إجمالي المصروفات الفعلية لتلك السنة الدراسية وفقاً لنسبة عدد الموظفين والتدريسين العاملين في الكليتين وموظفي رئاسة الجامعة، وذلك لعدم وجود معلومات حول المصروفات الفعلية لكل كلية منفصلة، لأن المصروفات تحسب مركزياً وفقاً للنظام التقليدي. وعلى هذا الأساس يمكن قياس التكاليف لكل فصل من فصول النفقات حسب معادلة إجمالي عدد الموظفين والتدريسين وكالتالي:

مبلغ النفقات لكل وحدة = { مجموع النفقات ..... × (مجموع عدد التدريسين والموظفين في الكلية ÷ المجموع الكلي لعدد التدريسين والموظفين في الجامعة) }

وعلى سبيل المثال، لاحتساب مبلغ النفقات لوحدة الجامعة وحسب المعادلة اعلاه: مبلغ النفقات من مجموع التكلفة المباشرة لكلية التربية = { (877 ÷ 409) × 12,082,365,800 } = 5,634,763,526 دينار.

مبلغ النفقات من مجموع التكلفة المباشرة لكلية العلوم = { (877 ÷ 243) × 12,082,365,800 } = 3,347,793,488 دينار.

مبلغ النفقات من مجموع التكلفة المباشرة لرئاسة الجامعة = { (877 ÷ 225) × 12,082,365,800 } = 3,099,808,786 دينار

وبين جدول رقم (4) اقتراح كيفية توزيع النفقات الموزنة حسب عدد موظفي وتدريسي الجامعة للسنة الدراسية (2013- 2014) وفقاً لمعادلة آفة الذكر.

جدول رقم (4)

توزيع النفقات الموزنة حسب عدد موظفي وتدريسي الجامعة

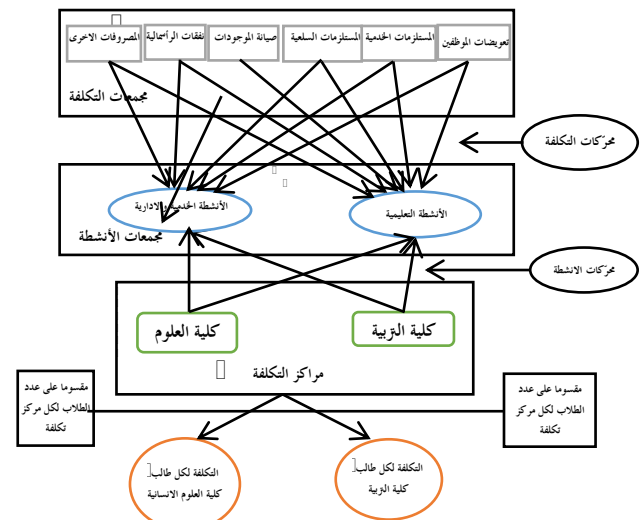
اسم الحساب	مبلغ النفقات المتحققة من 2013/9/1 لغاية 8/31/2014/	كلية التربية	كلية العلوم الانسانية والتربية الرياضية	رئاسة الجامعة
المجموعة الاولى (مجمعات التكلفة المباشرة)	12,082,365,800	5,634,763,526	3,347,793,488	3,099,808,786
تعويضات الموظفين	10,642,841,850	4,963,423,394	2,948,928,814	2,730,489,642
مصروفات الاخرى	1,439,523,950	671,340,132	398,864,674.9	369,319,143
المجموعة الثانية (مجمعات التكلفة غير المباشرة)	3,363,712,500	1,568,709,706	932,020,681.3	862,982,112
المستلزمات الخدمية	1,343,266,000	626,449,024	372,193,429.9	344,623,546
المستلزمات السلعية	352,573,050	164,426,884	97,691,278.39	90,454,887
صيانة الموجودات	499,144,400	232,782,280	138,303,408.4	128,058,712
النفقات الرأسالية	1,068,729,050	498,415,258	296,124,468.8	274,189,323
المجموع	15,446,078,300	7,203,473,232	4,279,814,170	3,962,790,898

وإما لمحاكاة مجموع النفقات لكل من كلية التربية وكلية العلوم الانسانية فقد تمت توزيع استخدامات الفعلية لرئاسة الجامعة في تلك السنة الدراسية على كل من الكليتين وفقاً للمعادلة الآتية:

{سهم الكلية من النفقات المستخدمة من قبل رئاسة الجامعة = إجمالي نفقات رئاسة الجامعة × (عدد موظفي وتدريسي الكلية ÷ المجموع الكلي لموظفي وتدريسي كلا الكليتين) }

شكل رقم (2)

الاطار المقترح لعملية اعداد موازنة الاداء باستخدام (ABC)



المصدر: من اعداد الباحثين

والجدول رقم (2) يوضح عدد الطلاب المشغولين بالدراسة للسنة الدراسية (2013- 2014)

جدول رقم (2)

مجموع عدد الطلاب الدارسين في جامعة كرميان للسنة الدراسية (2013- 2014)

الكلية	عدد الطلاب
كلية التربية	2531
كلية العلوم الانسانية والتربية البدنية	1044
المجموع	3575

المصدر: من اعداد الباحثين حسب البيانات الموجودة في الجامعة

ولمعرفة تكلفة كل طالب تم اتخاذ الخطوات الآتية:

الخطوة الاولى: الحصول على المجموع الكلي لعدد التدريسين والموظفين في الجامعة للسنة الدراسية (2013- 2014) كما هو مبين في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3)

مجموع عدد التدريسين والموظفين في جامعة كرميان للسنة الدراسية (2013- 2014)

الكلية	عدد التدريسين	عدد الموظفين	المجموع
رئاسة الجامعة	-	225	225
كلية التربية	122	287	409
كلية العلوم الانسانية والتربية البدنية	60	183	243
المجموع	182	695	877

المصدر: من اعداد الباحثين حسب الاحصاء الموجودة في رئاسة وكليات

الجامعة.

الخطوة الثانية: من خلال ما طرح في جدول رقم (1) و(2) واستناداً الى الارقام المثبتة في الجدول رقم (3) تم تقديم اطار مقترح لقياس واحتساب التكاليف في

كما هو مبين في جدول رقم (6) ان مجموع تكلفة الطالب في كلية التربية حسب الاطار المقترح في هذه الدراسة يعادل (3,828,263) ديناراً و مجموع تكلفة الطالب بدون النفقات الرأسالية يعادل (3,563,382) ديناراً. وان تكلفة الطالب في كلية العلوم الانسانية يعادل (5,514,122) ديناراً، وبدون النفقات الرأسالية مايقارب (5,132,595) ديناراً، أي هناك تباين في تكلفة الطالب بين كليتين. ومن المؤكد فان من احد اسباب وجود هذا التباين الكبير هو عدم دقة الدراسة في تبين مسببات التكلفة وتوزيعها أكاديمياً والسبب في ذلك يرجع الى عدم وجود بيانات دقيقة لتبيين المحركات كافة وكما اشيرت سابقاً ان اولوية هذه الدراسة ليس بصدد تعيين وتحديد المحركات التكلفة ومحركات الانشطة بقدر ما هو اطاراً مقترحاً لتحديث وتغيير الموازنة المتبعة حالياً في المؤسسات التعليمية.

### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

#### الاستنتاجات

تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

- 1- ان النظام التقليدي للموازنة العامة (موازنة البنود) يعاني من اوجه قصور في تحديد تكلفة المنتج (الخروج النهائي) بشكل عادل وصحيح ويرجع السبب في ذلك الى ان هذا الاسلوب التقليدي المستخدم في توزيع التكاليف على المنتجات يعتمد على اساس توزيع واحد ومركزي، والذي يعد خلل كبيراً في توزيع التكاليف لاختلاف طبيعة كل منها على صعيدي الكلفة الاجالية وكلفة الوحدة الواحدة.
- 2- تتوفر في جامعة كرميان المقومات الأساسية اللازمة لاعداد وتنفيذ نظام موازنة الاداء باستخدام نظام التكاليف على اساس النشاط (ABC)، أي أن جميع المقومات المقترحة للأنشطة و مجتمعات التكلفة في نموذج الدراسة هي حقيقية وتمثل بنية تحتية لتطبيق هذا النوع من نظام الموازنات في الجامعات الحكومية.
- 3- ان اعداد وتنفيذ موازنة الاداء تواجه تحديات ادارية واقتصادية، والمتمثلة بعدم توفير بيانات إحصائية وجداول تحليلية إضافة إلى الصعوبة المتواجدة في إعداد معدلات ومحركات أداء ومقاييس لتقييم التكلفة في الوحدات المختلفة.
- 4- اعداد موازنة الأداء باستخدام نظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) يمكن ان يخلق أسس ومعايير بناء لاعراض التقييم ومقارنة الأداء في السنوات القادمة بفعل الخبرة المكتسبة.
- 5- من خلال تنفيذ موازنة الاداء وذلك باستخدام نظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) يمكن تحديد وقياس الخلل والقصور بشكل دقيق في السنوات القادمة وذلك من خلال مقارنة المبالغ المصروفة على البرنامج الإدارية والخدمية والمبالغ المصروفة على البرنامج التعليمية، لأن الصرف على البرنامج الإداري والخدمي على حساب البرنامج التعليمي يمثل هدراً في الإنفاق وتكون مخرجات البرنامج ذات نوعية أقل.
- 6- تطبيق موازنة العامة على اساس الاداء سوف يؤدي الى تمكن هذا النوع من الموازنة من إعادة توزيع العاملين فيما بين الأنشطة التي يفيض عددهم فيها إلى التي يقل فيها مع إيجاد حالة توازن بين حجم العمل المطلوب وأعداد العاملين.

وجداول رقم (5) يوضح المبلغ الاجالي للنفقات كل من كليتي التربية والعلوم الانسانية في جامعة كرميان حسب الاطار المقترح لهذه الدراسة.

#### جدول رقم (5)

توزيع سهم رئاسة الجامعة من المبلغ الاجالي للنفقات الموازنة الفعلية على الكليات

اسم الحساب	المبلغ الاجمالي للنفقات رئاسة الجامعة من 2013/9/1 لغاية 2014/8/31	سهم كلية التربية من نفقات الاجمالية	سهم كلية العلوم الانسانية والتربية الرياضية من نفقات الاجمالية
المجموعة الاولى (مجمعات التكلفة المباشرة)	12,082,365,800	7,579,275,479	4,503,090,321
تعويضات الموظفين	10,642,841,850	6,676,261,222	3,966,580,628
مصروفات الاخرى	1,439,523,950	903,014,257	536,509,693
المجموعة الثانية (مجمعات التكلفة غير المباشرة)	3,363,712,500	2,110,058,915	1,253,653,585
المستلزمات الخدمية	1,343,266,000	842,631,586	500,634,414
المستلزمات السلعية	352,573,050	221,169,291	131,403,759
صيانة الموجودات	499,144,400	313,113,588	186,030,812
النفقات الرأسالية	1,068,729,050	670,414,389	398,314,661
المجموع	15,446,078,300	9,689,334,394	5,756,743,906

المصدر: من اعداد الباحثين حسب النفقات الفعلية المصدقة من قبل رئاسة الجامعة

الخطوة الثالثة: ومن خلال ما طرح من الاقتراحات لتوزيع النفقات الموازنة وذلك حسب عدد التدريسيين والموظفين في الجامعة (جدول رقم 5) و على ضوء جدول رقم (2) يمكن ان يحسب كلفة الطالب في كلية التربية وذلك بتقسيم التكلفة على عدد الطلاب الكلية والبالغة (2531) طالبا وطالبة. والجدول رقم (6) يبين كلفة الطالب في كلية التربية وذلك باستخدام تقسيم تكلفة المنفعة من قبل الكلية على عدد الطلاب الموجودين بالكلية.

#### جدول رقم (6)

تكلفة الطلاب في كلية التربية والعلوم الانسانية للسنة الدراسية (2013-2014)

اسم الحساب	كلية التربية	سهم الطالب من التكلفة	كلية العلوم الانسانية	سهم الطالب من التكلفة
المجموعة الاولى (مجمعات التكلفة المباشرة)	7,579,275,479	2994577.431	4,503,090,321	4313304.905
تعويضات الموظفين	6,676,261,222	2637795.821	3,966,580,628	3799406.732
مصروفات الاخرى	903,014,257	356781.6108	536,509,693	513898.1734
المجموعة الثانية (مجمعات التكلفة غير المباشرة)	2,110,058,915	833685.8613	1,253,653,585	1200817.61
المستلزمات الخدمية	842,631,586	332924.3721	500,634,414	479534.8794
المستلزمات السلعية	221,169,291	87384.15273	131,403,759	125865.67
صيانة الموجودات	313,113,588	123711.4138	186,030,812	178190.4326
النفقات الرأسالية	670,414,389	264881.2283	398,314,661	381527.4533
المجموع	9,689,334,394	3828263.293	5,756,743,906	5,514,122.516
المجموع بدون احتساب نفقات رأسالية	9,018,920,005	3,563,382.064	5,358,429.245	5,132,595.062

المصدر: من اعداد الباحثين



## المصادر

## أولاً: المصادر العربية:

أبوخشيبة، عبدالعال بن هاشم محمد(1999)، دراسة وتقييم مدخل التكلفة على اساس النشاط (ABC) مع امكانية التطبيق في المملكة العربية السعودية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الثالث وعشرون، العدد الاول. 287-343.

الجهاني، يوسف والعمرى، أحمد(1999)، بعض الصعوبات التي تواجه إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء في الدول النامية "حالة الأردن" مجلة الإداري، العدد 76، ص 103.

حجاد، طارق عبدالعال(2011)، المحاسبة الحكومية الرقابة على المال العام، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر.

الخطيب، خالد شحادة و المايبي، محمد خالد (2010)، المحاسبة الحكومية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.

سلوم، حسن عبدالكريم (2001)، الاصول النظرية والعملية للمحاسبة الحكومية مع التطبيقات لجمهورية العراق، الطبعة الاولى، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، بغداد - العراق.

شكري، فهدى محمود(1990)، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت -لبنان.

العلكاوي، طلال جيجان(2004)، تقويم آثار ومعوقات تطبيق نظام التكاليف المبني على الانشطة في البنوك التجارية الاردنية، مجلة البصائر، المجلد الثامن، عدد الاول. 65-99

فخر، نواف والدلبي، خليل (2002)، محاسبة التكاليف الصناعية، الجزء الاول، الطبعة الاولى، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن.

مطر، محمد وزوييف، انعام(2003)، النظم المحاسبية المتخصصة وتطبيقاتها العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.

الهامي، محمد عادل والسقا، السيد أحمد (2008-2009)، المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية القومية، الناشر: المكتبة العصرية، جامعة طنطا - مصر.

الهللأوي، سعيد محمود مصطفى(1995)، قضية التعامل مع تجنب مشكلة تخصيص التكاليف لاغراض قياس تكلفة المنتجات، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.

وذيان، لؤي و الحدرب، زهير (2010)، المحاسبة الحكومية، الطبعة الاولى، دارالبداية ناشرون وموزعون، عمان - الاردن.

الوردات، خلف عبدالله والدياس، سهيل بسم (2009)، المحاسبة الحكومية واعداد موازنة البرامج والاداء، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.

7- تسمح موازنة الاداء باتخاذ قرارات إدارية على سائر المستويات واستعمال الموارد التي يجوزتها من أيدي عاملة وأدوات ومواد وخدمات إستعمال إقتصادي فعّال ومنسق وتحديد العلاقة بين هذه الموارد والعائد النهائي.

8- العمل بموازنة الأداء عن طريق استخدام نظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) توفر معايير مؤشرات عديدة تبين للإدارة مسار المبالغ المنفقة وألويتها بالنسبة إلى أهدافها الرئيسية هل أنفقت على برنامجها التعليمي والتطويري أم على البرنامج الإداري والخدمي مع ترشيدهم لإخاذ القرار بشأنها وهذا ما تعجز الموازنة التقليدية (موازنة البنود) عن توفيره.

## التوصيات

يمكن إيجاز أهم التوصيات فيما يأتي:

1- لكي تتوفر المقومات اللازمة لإعداد وتنفيذ ومتابعة موازنة الأداء باستخدام نظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) يجب توفير البيئة المحاسبية والإدارية المناسبة للتحويل من نظام موازنة مبنية على المدخلات (موازنة البنود) إلى موازنة مبنية على المخرجات (موازنة الاداء) وما يتبعه من التحولات كالأهتمام بالموارد البشرية من خلال إعداد وتنفيذ البرامج والندوات للتعريف بفقده وثقافة الموازنة الجديدة بحيث يشرف عليها ويديرها أخصائيون ومدربون متوفر فيهم الفهم العميق لأبعاد هذه الموازنة من الناحية النظرية والعملية، بالإضافة إلى توفير الخدمات اللوجستية التي تكفل النجاح والاستمرارية اللازمة لهذه الغاية.

2- إعادة النظر في التنظيم الإداري الحالي المتواجد في مؤسسات التعليمية الحكومية (الجامعات الحكومية وماشابه ذلك) وتحديث الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات ليتلائم مع برمجة الأعمال التي تمارس في الجامعات بحيث يضمن تنسيق العمل ويتوافق مع أهداف ومتطلبات تطبيق موازنة الأداء.

3- إعادة النظر في دليل الحسابات الحكومية ليعكس أسس وقواعد تبويب الأنشطة وكافة أنواع التصنيفات اللازمة في موازنة الأداء وتطوير السجلات والدفاتر المحاسبية والإحصائية المستخدمة (إلكترونية أو ورقية) بحيث يخصص لكل برنامج وانشطة سجلات خاصة للنفقات يخصص لبنود الإنفاق الفعلي المرتبطة بالنشاط ولكل برنامج على حدة.

4- تقديم دراسات وابحاث اخرى في مجال إعداد مجموعة من مؤشرات ومقاييس الأداء المؤسسي التي يتم من خلالها التعرف على انواع محركات التكلفة ومحركات الانشطة وذلك لتضمين تطبيق موازنة الاداء بما يتناسب مع التوصل الى الاهداف المنشودة لاعداد هذا النوع من الموازنة.

## المصادر الاجنبية:

Andrews, Matthew (2004), Authority, acceptance, ability and performance-based budgeting reforms, the international of public sector management, Vol. 17, No. 4.

Borgia, C. R. and Coyner, R. S.(1996) ,The evolution and success of budgeting systems at institutions of higher education, Public Budgeting and Financial Management, Vol. 7, No. 4, pp.467-492.

Cox, S. K. G. P. Downey and G. L. Smith,(2002), Activity-Based Costing and Higher Education – Can it Work?, Kansas State University Office of Planning and Analysis, Manhattan, Kansas, June, , PP. 1-9.

Crooper, Paul, and Roger, Cook (2002), Activity – Based Costing in Universities – Five Years On, Public Money & Management, PP. 61-68.

Diamond, Jack (2002). Performance budgeting-is accrual accounting required?. IMF working paper.2(240) ,1-30

Drury, Colin (2000), Management & Cost Accounting, 5Th Ed, Business presses Thomson Learning.

Melkers, J. E. & K. G. Willoughby (2005), Models of Performance-Measurement Use in Local Governments: Understanding Budgeting, Communication, and Lasting Effects, Public Administration Review 65(2): 180-190.

Mitchell, M. (1996) Activity-Based Costing in UK Universities, Public Money& Management, Vol. 13 ,No.1.

Robinson, Marc. & Jim Brumby (2005), Does performance Budgeting Work? An analytical reviewof the empirical literature, International Monetary Fund.

Ruhupatty, LeRoy, Maguad, Ben A, (2011), Using\_The\_Activity-Based Costing Approach to Measure the Cost of Quality in Higher Education: A Faculty Perspective.working paper.

Siegfried, J.J., M. Getz, & K.H. Anderson (1995) Unraveling Higher Education's Costs, Planning for Higher Education, Vol. 26, No.2.



جياواز، بهلام تەواوگەرى يەكتر لىياندەرۋاين. واتە ھەموو كۆد تىكەلكرديك كۆدگۆرۈنەنە، بهلام ھەموو كۆدگۆرۈنەنە يەك كۆد تىكەلكردن نىيە. بەوش كۆدگۆرۈنەنە ۋەك شازارۋە يەك. ھەردو دياردەكە لەخۆدەگريت.

ئىمە لەم دوو دياردەيە دەكۆلۈنەنە، پەيوەست بەو بەرەككە وتناھى لە ئاستە زمانىيە جياوازەكاندا لە نيوان زمانى كوردى و زمانى ئىنگلىزىدا روودەدەن و كاريگەرى زمانى ئىنگلىزى لەسەر زمانى كوردى بەتايەت لە ئاستى وشە و مۇرفۇلۇزىدا. بەلام نايىت ئەوەيشان لە بىرچىت، كە بەھۇى داگيركارى و ژىردەستەي و پىكەۋە ئايانمان لەگەل نەتەۋەكانى فارس، تورك، ەرب، نازەر، ئەرمەن و كەمىنە نەتەۋەي و ئايىنىيەكانى كوردستان، كۆدگۆرۈنەنە و كۆد تىكەلكردن لە نيوان زمانى كوردى و زمانى ئەو نەتەۋەدا رووداۋە و روودەدات. ئەوش دياردەيەكى ئاسايى زمانىيە و كۆمەلەيەتتە بەلام دەيىت ورياي ئەوەيىن نەگاتە رادەي ژەراۋى بوونى زمانى كوردى و مردنى بەھۇى خواست و گۆرىن و تىكەلۈبۇنى كۆدە زمانىيەكانە، چونكە ھۆكارىكى گرىكى مردنى زمانەكان ژەھرى زمانىيە و ژەراۋى بوونى زمانە (ھادى نەر، 1988: 128).

**1) پالئەر و ھۆكارەكانى كۆدگۆرۈنەنە و كۆد تىكەلكردن:**

ھەريەكە لەم دوو دياردە زمانى و كۆمەلەيەتتە (كۆدگۆرۈنەنە و كۆد تىكەلكردن) كۆمەلەيەك ھۆكار و پالئەرى زمانىيە و نازمانىيە (ۋەك دەروونىيە و كەسى، كۆمەلەيەتتە، ئابورىيە، كەلتورىيە و ئايىنىيە ... ھتد) ھەن، كە وادەكەن رووبدەن، يان كارناسانى بۇ روودانى دەكەن. زۆرىك لەو سەرجاۋانەي سوودمان لىيىنە ۋەكچۆن ھەردو دياردەكە يان بە تىكەلۈ باسكردوۋە، ھۆكار و پالئەرەكانى ھەردو دياردەكە شىيان ھەر بە تىكەلۈ باسكردوۋە، ھەريۇيە دەگۈنچىت ھەندىك لەو خالائەي خراۋەتەرو، تەنبا بۇ يەككىيان بگۈنچىت و ھەندىكى تىشيان بۇ ھەردوۋەكان<sup>5</sup>:

**1/1) ھۆكار و پالئەرە زمانىيەكان:**

1. مەملەتتىيە زمانىيە و پىرەۋە زمانىيەكانى جووت زمانەكان □ .
2. بوونى ھەلپۇزاردى ئاسان لە وشە و فرىز و يەكسانى پالئەرەكان و يەكە فەرھەنگىيەكان.
3. نىزىكى بويناد و پىكەتەي دوو زمانە لە رووى دەنگ و مۇرفۇلۇزىيە و وشە و رىستەۋە و نىزىكى خىزان و رەچەلەكى دوو زمانەكە. يان مېژوۋەيەكى درىز لە پەيوەندى نيوان دوو زمان.
4. بۇ پىرەكەنەۋەي بۇشايى و پىيوستىيە زمانىيەكان، يان بۇ ناۋانەۋەي كەس و شىتەكان و رووداۋەكان و كارەكان و دياردەكان.
5. گۆرىنى شىۋازى قسەكردن لەلەي جووت زمانەكان لە شىۋازى فەرمىيەۋە بۇ شىۋازى نافەرمى بە پىنچەۋانەشەۋە، چونكە لە شىۋازە نافەرمىيەكاندا كۆد تىكەلكردن زياتر روودەدات.
6. فېرېۋونى زمانى سىيەم. ۋەك ئەۋەي (شمىدىت) و (فرۇنا) پىنچەبىشتون، كە فېرخۋازىكى ئىنگلىزىيە زمان كە زمانى ەرىيىش دەزانىت، لە كاتى فېرېۋونى پىرتوگالىيدا، ناتوانىت پارىزگارى لە سەربەخۇيە زمانە ەرىيەكەي بكات و لەگەل پىرتوگالىيەكەيدا تىكەلۈبۇندەكەت (سوزان م. جاس و لارى، 2009: 209).

1. لە باروۋى جياۋازدا زمانى جياۋاز بەكاردەھىنن، ۋەك بەكارھىنننى زمانىك لە خويىندەنگە و بەكارھىنننى زمانىكى تر لە مائەۋە، كە پىي دەگوتىت دوو ديويى زمانى (Diglossia).

2. يان كۆدى دوو زمانەكە سەربەخۇيانە و بە نۆرە لە گىتوگۇدا بەكاردەھىنن، كە پىي دەگوتىت كۆدگۆرۈنەنە (Code-Switching).

3. يان دوو زمانەكە تىكەلۈدەكەين و بە كۆدى تىكەلكرۋە قسەدەكەين، كە پىي دەگوتىت كۆد تىكەلكردن (Code-Mixing).

ئەۋەي ئىمە لە خويىندەنەۋە بەدۋاگەرەكانماندا لە لىكۆلۈنەنە كوردى و پىيەيەكاندا لە بارەي ئەم دوو دياردە زمانىيەۋە، بەدىمانكرى، ئەۋەيە كە راۋىۋچوون و لىكەنەۋە و داۋەشكارى جياۋاز ھەيە. ھەندىك لە زمانەۋانان ھەردو دياردەكە يان لە ژىر چەمكى (Code-Switching) <sup>2</sup>دا و ھەندىكى تىش لە ژىر چەمكى (Code-Mixing) <sup>3</sup>دا پۇلىيانىكرىدوون و پىناسەيانىكرىدوون. يان بە شىۋەيەكى تر: ھەندىكىيان كۆد تىكەلكردىن خىستەۋەتە ناۋ كۆدگۆرۈنەنەۋە، يان بە پىنچەۋانەۋە. ھەندىكى تىشيان كۆد تىكەلكردن و كۆدگۆرۈنەنەۋە شىيان خىستەۋەتە چۈرچىۋەي تىكەلكردىن جۆرە زمانىيەكان و جۆرەكانى تىكەلكردىنەۋە، بەلام ھەندىكى تر جياۋازى لە نيوان كۆدگۆرۈنەنە و كۆد تىكەلكردىن ناكەن و بە تىكەلۈ باسايىكرىدوۋە<sup>4</sup>. رەنگە ھۆكارى ئەو تىكەلۈ بە يەكداچونەش لە لىكۆلۈنەنەۋە ئەم دوو دياردە زمانىيەدا ئەۋەيت، كە ھاۋەشى و لىكچوونى زۆر لە ھەلۋىست و پالئەر و ھۆكارى روودانىدا ھەيە و تا رادەبەك ھاۋشىۋەن، بەلام لە رووى زمانىيەۋە جياۋازن، چونكە كۆدگۆرۈنەنە (Code-Switching) لەسەر ئاستى سىتوونى رىستەكان روودەدات و كاريگەرى لەسەر بوينادى رىستە و شىۋازى رىزبوونى پىكەتە سىنتاكسىيەكان لە فرىز و مۇرفىمە سىنتاكسىيە دەسەلاتدارەكان دانائىت ۋەك لە

نومونەي (4) لاپەرە (6)دا دەردەكەۋىت. كۆد تىكەلكردن (Code-Mixing) يىش لەسەر ئاستى ئاسۆي رىستەكان روودەدات و كار لە بوينادى رىستە و رىزبوونى پىكەتەكانى مۇرفىمە سىنتاكسىيە دەسەلاتدارەكانىش دەكات ۋەك لە نمونەي (29) لاپەرە (13) دا خراۋەتەرو، ھەروەھا لە ئاستى مۇرفۇلۇزىيەشدا كۆد و رىسا مۇرفۇلۇزىيەكانى دوو زمانەكە تىكەلۈدەكەت. بەلگەيەكى ترى جياۋازى ئەم دوو دياردە زمانىيە، ئەو پۇلىنكارىيە (سانكۆف Sankoff) و (پۇپلاك Poplack)، كە چۈر دياردەي زمانىيان لە بەرەككەۋەتن و مەملەتنى زمانىيەكانەۋە جياكرىدوۋەتەۋە: (كۆدگۆرۈنەنە، خواستى كاتى، تىكەلكردىن بويناد و رىسا زمانىيەكان، گۆرانى زمانىيە) (Pieter Muysken, 2000: 15).

لە لىكۆلۈنەنە كوردىيەكاندا كۆمەلەيەك ناۋيان بۇ دانراۋە، لەۋانە: بازىدانى زمانىيە، بەيەكداچونى زمانىيە، زمانگۆرىن، (زمانىيەلكردن، گۆرىنى زمانىيە، بەرەككەۋەتنى زمانىيە، پەرىنەۋە (مەمەد مەعرفى فەتاح، 2010: 142-143) شادان شوكر، 2008: 5). بەلام ئىمە جياياندەكەينەۋە و بەرامبەر چەمكى (Code-Switching) چەمكى (كۆدگۆرۈنەنە) و بەرانبەر بە (Code-Mixing)، (كۆد تىكەلكردن) بەكاردەھىنن و ۋەك دوو ستراتىژى و تۋاستى كۆدگۆرۈنەنەۋە

## 2/1) ھۆکار و پالئەره نازمانیەکان:

لە زمانی یەكەمیشیان وەر دەگرن. ئەمە بۆ كۆچی دەرەکی و كۆچی ناوخۆیی ناو زمانیش دەگرتەوه، كە هەندیکیان كۆچی ماوەكورتن و هەندیکێ تر ماوە درێژن (Carmen Llamas, 2007: 109-110).

7- ھۆکاری بابەتی:

- أ- بۆ نەبچرانی پەيوەندیەكە، یان بۆ گۆزینی بابەت و گواستەنەوه بۆ بابەتیکی نوێ.
- ب- وەك یارمەتیدەریك بۆ دووبارەكردنەوه و روونکردنەوهی زیاتری پیرەكە.
- 8- ئابووری و بازرگانی، واتە کاریگەری زمانی ولاتی بەرھەمھێن لەسەر زمانی ولاتی بەکاربەر لە بەکارھێنانی چەمك و زاراوەكاندا، یان وەك دروستکردنی زمانە ییجین و کرێلەکان.

## 2) كۆدگۆرینەوه Code-Switching :

ئەم چەمكە چەمکیکی زانستی هینالۆژی و زانستی زمانە. زۆریەنی زمانەوانان لەسەر ئەو ھاوران بۆ ئەو بەکاردێت، كە كەسیکی جووت-زمان لە كاتی قسەكردن و گفتوگۆكردندا لە ھەمان بارودۆخدا ھەردوو زمانەكە بە تۆبە بەكاردەھێنێت، كۆدگۆرینەوه لە ئیوان رستەكاندا، یان لە رستەیەكەوه بۆ رستەیهێکی تر روودەدات. ئەم چەمكە یەكەمجار (ھایز فۆگت H. Vogt) بەكارھێنا، ئەویش لە (ئۆریل فاينرايش Uriel Weinreich) ھو ھەلپەنجاو ( muayad juma, 2012: 228). كۆزمانەوانەكانیش بۆ ئەو كەسانە بەكاریدەھێنن، كە جووت-زمان و زمانی قسەكردن لە زمانیکەوه بۆ زمانیکتر یان لە شێوازیكەوه بۆ شێوازیكتر دەگۆرن، یان بە گشتی گواستەنەوهی قسەكردنە لە لێكە كۆدیکەوه بۆ لێكە كۆدیکێ تر (دانیاڵ تشاندلر, 2008: 438). (ھەدسن Hudson)یش بە دیاردەیهێکی باوی كۆمەلە باسیكردووه، كە ئاخیوهر لە كاتكەلیکی جیاوازدا ئەنجامیدەدات، ئەو ھەش دەرتەنجامیکی سروشتی بوونی بارودۆخی جیاوازی زمان بەكارھێنانە، چونكە ئاخیوهر لە ھەلۆیست و بارودۆخی گونجاودا ئەنجامیدەدات (ھەدسن, 1987: 101)، بەلام (كارمەن لاماس Carmen Llamas و ھاوریکانی) راباواپە، كە بەشدارانی گفتوگۆكە كۆدگۆرینەوه لە ناو ھەمان گفتوگۆدا ئەنجامیدەدەن (Carmen Llamas &..., 2007: 208). (گەمپیز Gumperz) لە پێناسەكردنی كۆدگۆرینەوهدا دەلیت: "ئاخیوهر كاتیکی زمانیک ھەلدەبێریت و قسەیی پێدەكات، پاشان لە كاتی قسەكردندا و بەین پچران لە قسەكردندا ئەو زمانە دەگۆریت كە پێشتر بەكارھێنابوو، زمانیکێ تر سەرلەنوێ ھەلدەبێریت و قسەكردنی پێدەكات (شادان شوكر, 2008: 6)". سەرەرای ھەموو ئەوانە (فالدیز Valdes) لەمبارەوه دەلیت: "بەكارھێنانی دوو زمانە بە تۆرە لە ئاستی وشە و فریز و مۆرفیمە بەندەكاندا روودەدات (Ali Jukil, 2012: 228)". دواي خستەنەرووی ئەو پێناسە و راوچوونانە، دەتوانین بلیین، كۆدگۆرینەوه لێھاتوویەکی زمانی كەسانی جوتزمانە، ئەویش بە تۆبە بەكارھێنانی دوو زمانەكەبەتی لە ھەمان ئاھاوتندا.

دەبیت ئەو ھەش بلیین، كە كۆدگۆرینەوه دیاردەیهێکی كۆمەلەبەتیە و پچرانی پەيوەندی نییە، بەلكو لێھاتوویەكە و یارییەکی زیرەكانە، كە جووت-زمانەكان بەو دوو زمانە (یان زیاتر) دەبزانن، بۆ بەدەبھێنانی ئەركەكانی پەيوەندیكردن ئەنجامیدەدەن (Barbara & almeida, 2009: 4)،

بۆئەو ھەستەش ئاخیوهر زیرەكانە و بۆ خۆگۆنجاندن، ئاھاوتنەكەیی دەگۆریت بۆ زمانەكەیی تر بۆئەو ھەوێ زووتر بگات بە مەبەستەكەیی خۆی. ھەر بۆیە كاتیکی

1- جووت-زمانی ھاوتا، یان فیزیوونی دوو زمانەكە ھەر لە مندالییەوه، بە تاییەت لە كۆمەلە جووت-زمان و فرە-زمانەكاندا، كە تێیدا ئاخیوهر ھەردوو زمانەكە بە ھێ خۆی دەزانیت، یان كالبوونەوهی ناسنامەیی نەتەوهیی، كە تێیدا كەسەكە ھێچ زمانیکیان بە ھێ خۆی نازانیت. بە رای (پۆپلاك Poplack)یش ھەتا رادەیی زانیی دوو زمانەكە زیاتریت، ئەگەری گۆرینەوه و تێكەلكردن لە ئیوانباندادا زیاتر (Pieter Muysken, 2000: 225). ھەروھا چۆنیتی فیزیوونی ھەریەكە لە دوو زمانەكە. ھەروھا فیزیوونی یەكێك لە دوو زمانەكە بەتەواوی، یان كەسیكە نیو جووت-زمانە و خۆی بە خاوەنی ھێچ زمانیکیان نازانیت. یان فیزیوونی دوو زمانەكە بە تەواوی وەك خۆیان، وەك زمانی دایك و زمانی خۆیندن. لە ھەندیک لێكۆلینەوهدا دەرکەوتووه، كە ئەوانەیی توانستی زمانیان لە دوو زمانەكەدا لاوازە، زیاتر كۆد-تێكەلكردن ئەنجامیدەدەن.

2- ھۆکاری باپۆلۆژی: ھۆكارگەلیکی خراب، وەك تەمبەلی، سوكاپەتی، ناچگییری دەروونی و زمانی و زانەبوون بەسەر شێوازی قسەكردنی یەكێك لە دوو زمانەكە. یان بێرچوونەوهی زمانی و لەدەستدانی توانای قسەكردن، یان لێچوون لەدەستدانی زمانی.

3- ھۆکاری دەروونی:

أ- وەك ھەنگاویك بۆ فیزیوونی زمانی دووھەم ئەجمیدەدات، وەك ئەو ھەوێ كە فیزیوون وادەزانیت، یاسایەکی زمانی زمانی دووھەم فیزیوون، دەتوانیت بۆ ھەموو ھەلۆیست و دۆخیکی زمانی بەكاربێنیت.

ب- بۆ شانازیكردن و خۆدەرختن و نیشاندانی ئاستی رۆشنیری.

ت- لاوازی ئاخیوهر لە یەكێك لە زمانەكاندا لە بارە زانستیەكاندا.

4- ھۆكارە كۆمەلەبەتیەكان:

أ- لاوازی یەكێك لە زمانەكانی ئاخیوهر لە بارە زانستیەكاندا. یان ھاوتی دیاردەیی كەلتووری و رۆشنیری نوێ.

ب- خۆلادان لە ھەلە تێگەشتنی بەرامبەر، بە گێرەنەوه و راستكردنەوه و روونکردنەوهی زیاتری بۆچوونەكانی.

ت- كارلیکی ئیوان زمانەكان و پەيوەندی و تێكەلی كۆمەلە قسەكردنەكانیان .

ث- وەك ستراژییك و ھۆكارێك بۆ دەرپینی ھاوسۆزی و دروستكردنی پەيوەندی و ھاوسۆزی لەگەل كۆمەلە زمان جیاوازهكانی تردا و وروژاندنی ھەستی گویگر و تێگەباندنی، بۆ بەدەستبێنانی بەرژەوئەندی مادی و مەعنەوی.

5- ھۆکاری سیاسی: داگیركاری و ناچاركردنی خەلك بە واھێنان لە زمانی نەتەوهیی خۆیان، وەك دانیشتوانی ئەمەریكای ناوئەندی و ناوچەیی كاریبی، یان یەكێك لە دوو زمانەكە، زمانی فەرمیی دەولەت و زمانی نەتەوهیی تەواوی كۆمەلەكە نییە، بەلكو تەنھا زمانی قسەكردنی كۆمەلە خەلكێكە لەناو دەولەتەكەدا.

6- گۆزینی شوێنی نیشتەجێبوون، كە وادەكات كۆچبەران ھەوێ خۆگۆنجاندن لەگەل دۆخی نوێ، زمانی ولاتی وەرگر بەكاردەھێنن، بەلام بەھۆی كەمی رۆشنیری و كەمی توانستی زمانیەوه، بۆ پرکردنەوهی كەموكورتیەكان، سوود

كودگورينهوه له گتوگودا ناوليناوه (هدسن، 1987: 102) (Carmen Llamas & Ltd, 2007: 208).

2- له روى دهرورنييهوه دوو جؤر كودگورينهوه دياريكراوه، ئەوانيش (كودگورينهوهى بهئاگايانه) و (كودگورينهوهى نائاگايانه) ن (Carmen Llamas & Ltd, 2007: 208) (محمد مە عروف فە تاح، 2010: 142-145). بەكەميان ئاخيوهر به مەبهست، بۇ بەدەپينانى خواستهكانى و ئامانجەكانى گتوگوكه، يان به مەبهستى روونكردهوهى زياتر، يان بۇ شاردهوهى مەبهستىك، ئەنجاميدهدات. كودگورينهوهى پراگماتيكي دهكەويتە ناو ئەم جؤرهوه. دووهيشيان كەسانىك ئەنجاميدهدن، كە نەخوشى، يان لاوازي زمانيان هەيه (Barbara & Almeida, 2009: 7). هەر وهه ئەو كەسانەش ئەنجاميدهدن، كە هەستى نەتهواپەتې و سؤزى ئەنداميتيان بۇ كۆمەلئى قسەكرديى كالبوهتەوه و هەردوو زمانەكە به هى خۇيان دەزانن.

### 2/2) پينكاته زمانيهكانى كودگورينهوه:

ليرههه وهلدهدهين ئەو ئاسته زمانيانە بجهينه رو، كە تيندا كودگورينهوه له نيوان زمانى كوردې و زمانى ئينگليزيدا رووده دات. به نمونهى كودگورينهوهى زمانى كوردې و زمانه دراوسىكانيشى پالشتياندهكەين. كودگورينهوه له ئاستى وشه و رسته (به رستهى ساده و رستهى لينكراوهوه)، رووده دات. واته كودەكان له ئاستى دەنگ و واتادا به جيا، يان پينكەوه له كاتى قسەكرديا، بۇ كودى زمانىكيتر دهگوردينهوه.

يهكەم/ كودگورينهوه له ئاستى وشه دا: ستراتيجي جوت زمانهكانه. له گورپى وشهى زمانى كوردې و به كارهينانى وشهى زمانى ئينگليزى دياردهيهكى باوه و بههؤى بوونى هەلبژاردنى جياوازي كودە زمانيهكانى هەردوو زمانهكەوه رووده دات. دەبىت ئاخيوهر ليهاتويى و توانايهكى پيشكهوتوى له هەردوو زمانهكەدا هەبىت. واته گورينهوه له ئاستى ستوونيدا رووده دات و پهيوهندي به رادهى فيروونى وشهكانى هەردوو زمانهكەوه هەيه (Barbara & Almeida, 2009: 3,7,9). ئەم ئاسته زمانيهى كودگورينهوه زياتر پهيوهسته بهو وشانهى كە ناوى ديارده كەلتورى و رۇشنسيري و كۆمەلايهتیه نوى و جيبانیهكانن. واته سهراوهى كوده گوراوهكانى ئاخيوهر، سى جؤرن:

- 1- زمانىكي بيانى، يان زمانى دووهى ئاخيوهر.
- 2- زار و شيوه زارهكانى زمانى يهكەمى، يان زمانى دووهى.
- 3- چەمك و زارواه زانستى و تەكەملؤزى و ئەليكترونى و پسپورپى و جيبانیهكانى تر.

ئەوهش كاتيك رووده دات، كە ئاخيوهر وشهى ئەو زمانى دووههى بهكاردههينيت، ئەويش به دوو شيوه دەبىت: يان به فۇنهتېكى زمانهكەى خوى، يان به فۇنهتېكى زمانى دووههكەى (هدسن، 1987: 105)، وهك له نمونهكانى (1) و (2) دا دردهكەويت. ئەمه بۇ زمانهكانى تريح هەروا بووه، وهك له نمونهى (3) دا دردهكەويت.

ئەنجامدهدريت، كە گوپگريش ليهاتويى بهكودكردن و ليكدانهوهى كودەكانى ئەو زمان و جؤره زمانيهى هەبىت، كە ئاخيوهر دەبىريت، يان گوپگر ئەندامى كۆمەلئىكى قسەكرديى بىت، كە كودگورينهوه تيندا چاوهروانكراويت (هدسن، 1987: 103). كەواته دەبىت ئەوه بزايين، هەموو جوت زمانىك كردهى كودگورينهوه ئەنجامادات، يان دهرهقى ئەنجامدانى نيه. كەواته كودگورينهوه نەتوانيني جياكردهوهى دوو زمان، يان نەبوونى توانستى زمانى نيه، بەلكو توانستىكي زياترى پهيوهنديكرده، كە جوت زمانهكان له بەردهستياندايه (Barbara & Almeida, 2009: 8). به پينچوانهى ئەم رايهيشهوه بؤچووئىكيتر هەيه. به راي (فالدس Valdes) مەرچنيه هەميشه هەر جوت زمانهكان كودگورينهوه ئەنجامدهن، بەلكو دەرگرت كودگورينهوه له ناو زار و شيوهزار و گرووپ و كۆمەله قسەكردييهكانى زمانىكيشدا روهدات، واته تاكرمانيش دەتوانيت ئەنجاميدات (Barbara & Almeida, 2009: 2) muayad juma, 2012: 228).

ئەم بابەته له ناو خەلكى ئاساييدا به هەلهى زمانى دادەنريت. خەلكانى نەتهوهپرستيش به كالبوهنوهى ناسنامهى نەتهوهى و مردن و دارمانى زمانى دادەنين، بەلام له زمانهوانيدا وهك دەرارهيهكى ترى پهيوهنديكردن و توانست و ليهاتويهك و شارهزاييهكى زمانى ليهدروانريت، دياردهيهكى پيروبهنديشه و هەرهمهكى نيه و رەنگدانهوهى بونىادى كۆمەلايهتیه و دەبىت هەر لهو روانكه بهشهوه ليهيروانين (Barbara & Almeida, 2009: 1).

### 1/2) جؤرهكانى كودگورينهوه:

له ليكوليهوه زمانهوانيهكاندا چەند جؤريك له كودگورينهوه باسكارون و ئاوريان ليهدراوتهوه، كە ليرههه باسياندهكەين:

1- به پيى كات و ماوهى قسەكردن دوو جؤر كودگورينهوه هەيه. يهكەميان لهو ولاتانەدا باوه، كە فرە زمانن، يان زياد له زمانىكي فەرميان هەيه، يان كۆمەلهكەى به چەند زمانىكي جياواز قسەكردن دهكەن، واته كۆمەلئىكى ديگلويسين، وهك ولاتى (لوكسەمبورگ) كە زمانى ئەلمانى ستاندارد و زارى ئەلمانى لوكسەمبورگى و زمانى فەرهنسى ستانداردى تيندا بهكارديت. له پهلامانى ئەم ولاتەدا ئەلمانى ستاندارد بهكارنايهت، بەلكو فەرهنسى يان زارى ئەلمانى لوكسەمبورگى بهكارديت. بەلام له بواره ئابوريهكاندا ئەلمانى بهكارديت و له بواره رۇشنسيري و كەلتورى و هونريهكاندا فەرهنسى بهكارديت (اندره مارتيني، 2009: 223). له چەندين ولاتتريش دابهشبوونىكي هاوشيوه هەيه. ئەم جؤره كودگورينهوه به پيى شوين و بارودوخ و پينگەى زمانهكان و هەستى ئاخيوهران دياريدهكەين، ئەم جؤره پييدەوتريت كودگورينهوهى ميتافورپى (هدسن، 1987: 101) (Carmen Llamas & ..., 2007: 208)، بەلام (باربارا و ئەلميدا Barbara and Almeida) ئەم جؤره به كودگورينهوه دانائين و دەلئىن نايت جوت زمانى و دووديوى زمانى تيكەل به كودگورينهوه بكرت، چونكه كودگورينهوه كردهيهكى كەسيه و تاكەكەس برباردهدات كەى و چؤن روهدات، بەلام جوت زمانى و دووديوى زمانى دياردهى كۆمەلايهتيين (Barbara & Almeida, 2007: 6).

جؤرهكەى تر ئەوهيه، كە له كاتى قسەكردن گتوگوكردندا له هەمان كات و بارودوخدا، كودى دوو زمان به تۆبه بهكارهينين. زۆريهى زمانهوانان ئەم جؤره يان به كودگورينهوهى راستهقينه دادەنين، (گامپرس Gumperz) ئەم جؤرهى به

- (1) ئامانج كورينكى ئەكىشە .  
 (2) لايكى يۈستەكانى فەيسبوككە كەتم كۆر.  
 (3) زۆر عەيە بۇ ئەو ئەشخاسانەى كە لە ئەسنای تەكەلوما ئەلفازى عەرەبى ئىستعمالدەكەن.

### 3) كۆد تىكەلكردن: Code-Mixing

يەككە لە بوارەكانى توانستى بەكۆدكردن و كۆدلىككەنەو، (كۆد تىكەلكردن)، كە باپەتتىكى تىرى لىكۆلىنەنەو بە لە كۆدبەكارهينان. بە واتاى تىكەلكردى كۆد و يەكە زمانىيەكانى دوو زمان، يان زياتر دىت. توانستىكى زىادەى جووت زمانەكانە لە پەيوەندىكردن و كۆدگۆرىنەو. لە سالانى (1970) كانەو تويژىنەو لەم باپەتە سەپەلداو و زۆرىنەشيان تاپەتەتو بە تىكەلكردى زمانەكانى ئىسپانى و ئىنگلىزى لە مەكسىك، لە سالانى (1980) كانىشەو كۆمەلىك رىساي جىپانى لە بارەى (كۆد تىكەلكردن) ەو دۆزانەو و تا ئىستاش تويژىنەو يان لەسەر دەرگىت (Pieter Muysken, 2000:12).

لە بارەى ناساندن و پىناسەكردىنەو، بە تىكەلكردى كۆدە زمانىيەكانى دوو زمان لە رىستەدا ناسىتەو. (Carmen Llamas &..., 2007:208) لىپسىكى دەلىت: "ئەو، كە لە سنورى رىستەپەكدا روودەدات، ھەندىكجار بە (ناو رىستەپەى Intra-sentential) ناو دەرگىت"، يان بەو پىناسە دەرگىت كە "ھەموو ديارەكانى تىكەلكردى بونىادە فەرھەنگى و تاپەتەندىيە رىزمانىيەكانى دوو زمان لە چوارچىوۋى رىستەپەكدا دەرگىتەو" (Muayed Juma, 2012:234)، كە چەمكى (ناو رىستەپەى Intra-sentential) دىنەنەت (شادان شوكر، 2008: 35). ھەر لەو بارەو، (كلان) دەلىت: "زمان تىكەلكردن ئەو شتانەپە كە لە سىستەمى دوو زماندا يەكتر دەرگىت (بەپەككەن). ئەمە كاتىك روودەدات، كە قسەكەر پابەندىوونى بە زمانىك لەدەستدەدات و بەردەوام دەپىت لە رىستەكدا بەزمانىكى تر (شادان شوكر، 2008: 6)", مەرھى روودانى ئەم ديارەپە ئەو، دەپىت ئەو دوو زمانە لە ھەمان كۆمەلدا بەكارپىنەن و قسەكردىن پىكرىت چ شانبەشانى يەكترىت، يان بە شىوۋى لاسەنگ. يان بەشدارانى گىتوگوكە خاوەنى ھەمان جووت زمانەن و دەسەلاتىيان بەسەرياندا بشكىت. بەو ھەش بەپەكچونى زمانى، يان تىپەراندىن روودەدات (سوزان م. جاس و لارى سلېنكر، 2009: 221). دەپىت ئەو ھەش بزانىن، كە تىكەلكردن لە خۆلادان ئاسانتر. بە راي (فايزايش) Weinreich يىش بەپەكچاچون بەھۆى نەگۇنجاندى پىوەرە زمانىيەكان لەگەل دەروپەرەكەيدا و لە ئاستەكانى (فەرھەنگ، سىنتاكس، مۇرفۆلۇژى، دىنگسازى) دا روودەدات (جولېت غارمادى، 1990: 167-168) (بۇ نمونە و زىيارى زياتر لەسەر ئەم پىناسانە، بروانە (3/3)

### 3-1) روانگە و تىورەكانى كۆد تىكەلكردن:

ديارە كۆد تىكەلكردىش ەك ھەر بوارىكى تىرى زانستى زمان و زانستى ھىئالۇژى لىكۆلىنەنەو لەسەرى كراو و تىورى و گرمانەى جىواز بۇ چۆنئى شىكرەنەو پىشكەشكراو. (فۆگت Wogt) دەپەستىتەو بە لايەنى دەرۋونىيەو، بەلام (گامپىز Gumperz) پەيوەستى دەكەتەو بە دەروپەرى كۆمەلەپەتەى جىوازەو (شادان شوكر، 2008: 5-6). ھەرۋەھا (ھدىس Hudson) يىش رايواپە دەپىت لە دوو لايەنەو لىكۆلىنەنەو لەم باپەتە ئەنجامبدرىت، كە:

ھەموو ئەو نمونانەى خراوەرو لە سەرەتادا كۆدگۆرىنەو، بوون، بەلام ئەگەر رىككەوتتى كۆمەلەپەتەيان لەسەر كرا و لە بەكارهينانى رۆزانەدا جىگەى خۆيان گرت و كەلىنئىكى فەرھەنگىيان پىركدەو، ئەو دەچنە ناو فەرھەنگى زمانەكەو و دەچەسىن و دەپ بە وشەى وەرگىراو. بەلام زۆرىك لە زمانەوانەكان و ئەو سەرچاوانەى بۇ ئەم باپەتە سووديان لى وەرگىراو، لەناو باپەتى كۆدگۆرىنەو بە باسى وشە وەرگرتيان كدو، كە رىكەپەك بۇ دەولەمەندكردى فەرھەنگى زمان، بەلام ئەم دوو باپەتە دوو جىوازى بنەرەتەيان ھەپە ئەوانىش:

1- وشەوەرگرتن بۇ پىركدەو كەلىنى واتاى و فەرھەنگى زمانە و وشەكە ئەگەر رىككەوتتى كۆمەلەپەتەى لەسەر كرا، ئەو دەچەسىت و دەپتە وشەپەكى نونى زمانەكە و دەمىنەنەو. بەلام كۆدگۆرىنەو دۆخىكى كاتىپە و دواى تەواو بوونى گىتوگوكە، ئەو پىش تەواو دەپت و وشە بەكارھاتەو كاتىپە ناپەنە ناو زمانەكە پترەو، چونكە زۆرجار ئەو وشانەى، كە لە كۆدگۆرىنەو بە بەكارھاتون، بەرامبەرەكەيان لە زمانەكە پترەو ھەپە و پىوېست بە وەرگرتيان ناكات.

2- وشەوەرگرتن كۆمەل ئەنجامىدەدات و كەسانى تاكرمانىش بەكارپەھىن،

بەلام كۆدگۆرىنەو تەنبا كەسانى جووت زمان بەكارپەھىن.

دووم/ لە ئاستى رىستەدا: زۆرتىن و باوتىن شىوۋى كۆدگۆرىنەو بەدەپەكرىت، كە پىدەوتىت (تىوان رىستەپەى Inter-sentential). ئەم ئاستە زمانىيەى كۆدگۆرىنەو كاتىپە و ھەمبەشەپە نىپە و بە تەواو بوونى دۆخ و دەروپەرى قسەكردن، يان گورانى باپەتى گىتوگوكە، يان گورانى بەشدارانى گىتوگوكە، ئەو پىش تەواو دەپت، بەلام دەرگىت وشە و مۇرفىيەكانى بۇ زمانەكەى تر بخوازىن. لەم ئاستە زمانىيەدا بە چەند شىوۋەپەك روودەدات:

1. دەرپى رىستەى سەرپەخۇ و جىاپە بە ئەو زمانانەى، كە ئاخىوەر دەپانراپت (كوردى و ئىنگلىزى) و دەتوانىت بەكارپانەپىنئىت. زۆرىيەى زمانەوانانىش لە سەر بنەماى ئەم ئاستە زمانىيەى پىناسەى كۆدگۆرىنەو يان كدو، ەك لە نمونەى (4) دەرەكەوېت.

(4) ماريا: سلاو، ئەم كاتەت باش.

ئازاد: سلاو بۇ توش، سوپاس، فەرەمو؟!

ماريا: Where is Sulaimani Palace?

Sulaimani Palace locates in the Salim street ئازاد

2. گۆرىنى رىستەپەك لە رىستە لىكدرارەكان، يان گۆرىنى پارىستە يان شارىستەى رىستە ئاوپتەكان، دانانى ئىنگلىزىيەكە لە جىگەى بە تاپەتەندى و ياساى رىزمانى زمانى ئىنگلىزىيەو، ەك لە نمونەى (5) دا خراو تەرۋو. ھەرۋەھا ئەم شىوۋەپەى كۆدگۆرىنەو لە تىوان زمانى كوردى و زمانەكانى تىرى دراوسىپدا بەدەپەكرىت، ەك لە نمونەى (6) دا خراو تەرۋو.

بالآدەستى پۇرتوگال بۈە لە دەريايوانى و بازىرگانىدا. بەمۇش دەكرىت بوترىت، كە زۇرىنەى زمانە تىكەلەكان لە بنەرەتدا لەسەدى پانزەيمەمە لە (زمانى تىكەلى يەكەم Proto-Sabir) ى بناغە پۇرتوگالىيەمە دوستوبوتىن. تەنەت دەللىن پۇرتوگالى خۇيشى زمانىكى تىكەل بوە.

3- تىۋرى نوپىردنەمەى فەرەنگى زمانى: ئەم تىۋرىيەش لە ژىر كارىگەرى تىۋرى تاكرەچەلەكىدا دانراۋە. زمانە تىكەلەكان فەرەنگەكەى خۇيان نوپدەكەنەمە، ئەمەش بە دوستىكردى پەيوەندى لەگەل زمانىكى تردا، كە ھەمەيشەش پىش پىۋاۋى دوستىكردى زمانە دەستىكرەكان (بەكرىۋلكردن Creolization) دەپت.

زمانە تىكەلەكانىش بۇ پىركردنەمەى پىداۋىستىيەكانى بەكارھىنەرانى، وشەى لە زمانى بالادەستى ناو كۆمەل دەخوازىت. پىشنىيازى ھەردوو چەمكى (Supralexilation) و (بەلىكسىكىكرنەمە Relexilation) دەكات.

يەكەمىيان تەنبا پەيوەندىدارە بە فەرەنگ و بارودۇخى فەرەنگەمە و دوۋەمەيشىيان بۇ گۇرىنى فەرەنگى كۆنە بە فەرەنگىكى نوئى، چ بە تەۋاۋى بىت، يان بەشىكى بىت. ەك ئەمەى كە زمانى تىكەلى پۇرتوگالى يەكەم تەنبا وشەى لە زمانى رۇمانى ۋەنەرگتو، بەلكو لە زمانەكانى چىنپى و پانتو و ئىنگىلىزى و ھۆلەندى و... ھتدە ۋەرىگرتون.

4- تىۋرى نوپىردنەمەى بونىدى رىزمانى: بە برواى تىۋرى تاكرەچەلەك و فرەچەلەك زمانە كرۋلەكان ھەر زمانە پىچىنەكان و دواى گۇران لە بونىدى زمانى و رىزمانىياندا ئاخىۋەران ەك زمانى پەيوەندىكردى خۇيان ۋەرىانگرتوۋە. سەرچاۋەى ئەم گۇران و نوپىۋنەمەىش فرە لايەنە.

5- تىۋرى لەبەكچون و جىاۋازى: ئەمەش تىۋرىيەكى فىركردن و فىرپوونى زمانى دوۋەمە. جەختى ئەم تىۋرە لەسەر رادەى نرىكى و لىكچون و جىاۋازى بونىد و دارىشتە زمانىيەكانى زمانى يەكەم و زمانى دوۋەمە. بە برواى ئەم تىۋرىيە رىزەى جىاۋازى و دارىشتە جىاۋازەكانى زمانى يەكەم و دوۋەم گرتى فىرپوون دوستىكەن و دەبنە ھۇى دوستوبونى ھەلەى زمانى و خراب گواستىنەمەى زانىارى لە قسەكرندا، كە پىدەوترىت (بەيەكداچونى زمانى) (لطفى بقرە: 37).

ئەم تىۋرە لەۋەمە سەرپەلدا، كە فىرخوزان لە كاتى بەكارھىنەرانى زمانى دوۋەمە بەپىنى پىرەم و بىركردنەمەى زمانى يەكەمىيان زمانى دوۋەمىيان بەكاردەھىنا، ەك ئەمەى (لادۇ) دەللىت: "تاكەكان ھەلى ئەمە دەدەن كە دارىشتە و اتا و دابەشكرنەكان لە زمانى يەكەمەمە بگوازنەمە بۇ زمان و كەلتورى زمانە بىانپىكە. ئەمەش لە كاتى دەرىپىندا ەك ھەلىك بۇ پەسەندكردن و زالبون بەسەر زمان و رۇشنىبەيەكەدا، ئەنجامىدەدەن (سوزان م. جاس و لارى سلىنكر، 2009: 107)". ئەمەش بەم و اتا بە دىت، ئاخىۋە بە كەلتورى زمانىك بىردەكاتەمە، بەلام بە زمانىكىتر قسەكردن دەكات و لە ئەنجامىشدا تىكەلەكردى كۆدەكانى دوۋەمە كە دوستىدەپت (بەرتل مالبرج، 2010: 232). ھەر لەمبارەمە (ھۆلىستىن) و (مارچىنا) لىكۆلىنەمەىيەكان لە ئىۋان زمانەكانى (ھۆلەندى و ئىنگىلىزى)دا ئەنجامىنداۋە. بۇيان دەركەوتو، كە ھۆلىدەمەكان نكۆلىيان لە بوونى (رستىلە) لە زمانى ئىنگىلىزىدا كروۋە، چۈنكە

لايەنى كەلتورى و پەيوەندىيە كۆمەلەيەتتەكان، كە تا چەند رىگە بە روودانى دەدەن.

لايەنى بىر و دەروونى مرف و ئاۋەزىيان (ھەسن، 1987: 104-105). ھەرچەندە زۇرىنەى ئەم تىۋرىيەنە گرىگى بە ئاستى سىنتاكس و زمانە تىكەل و كرۋلەكان دەدەن، بەلام باسشىيان لە قسەكردن و گىتوگوى رۇزانەى خەلك كروۋە و ئارىشىيان لە تىكەلكردى ئاستى مۇرفۇلۇزى داۋەتەۋە. گرىگەترىن رۋانگە و تىۋرىيەكانىش ئەمانەن:

### 1-1/3) رۋانگە زمانىيەكان:

زمانەۋانەكان كۆمەلىك گرىمانە و تىۋرىيان خستەتە روو، كە ھۆكارى تىكەلكردى كۆدەكانى دوۋەمە، يان دوستوبونى زمانە تىكەلەكان روۋندەكەنەمە، (جولىيت غارمادى، 1990: 191-198) 7 ھەندىك لەو تىۋرى و رۋانگەنى باسكروۋە، لەۋانە:

1- تىۋرى فرەچەلەكى: لە چۈرچنەمەى زمانە تىكەلەكاندا ھىنراۋەتەئاراۋە، ەك پىچىن و كرۋل. باۋەرى بە فرەبى رەچەلەكى زمانە تىكەلەكان ھەبە، واتە كۆدەكانى لە زىاد لە زمانىكەمە ۋەرگرتو، يان لە ئىۋان دوۋەمە كۆمەلەيەتتە رۋودەدات، كە زمانى دايكىيان تەۋاۋ لەبەكتر جىاۋازە، ھەرۋەها گرىگىش بە ھەلۋىستە زمانىيەكان و بونىدى زمانى و مەرچە مېژوونى و كۆمەلەيەتتەكانى گەشەكردى زمانە تىكەلەكان دەدات. بە برواى ئەم تىۋرىيە: تىۋرى قسەكردى مندان (Baby Talk) دەگەرتتەۋە بۇ (چارلى لىلان) و يەكەكە لە تىۋرىيەكانى (فرەبى رەچەلەك)، كە گرىگى بەم لايەنەى زمانە تىكەلەكان و زمانىكەلكردن دەدات. شىۋازىكى باۋى قسەكردى مامۇستا و خاۋەن كار و كىلگەكان بوۋ لەگەل فىرخوز و بەندە و كرۋارە زمانىجىاۋازەكانىندا. ئەم خاۋەن كار و كىلگە بە شىۋەى قسەكردى مندان قسەكردى و گىتوگوىان لەگەل دەكرن. واتە لە رىگەى لاساىكردنەمەى شىۋازى زمانىفېرپوونى مندانى ساۋاۋە، ھەلىئەدە كە فىرى زمانىيەكان بگەن، كە بتوان بە ھۆبەمە پەيوەندى لە ئىۋاندا دوستىبىت. (بلومفېلد) گەشەى بەم تىۋرىيە دا و برواى ۋابو، دەپت ھانى فىرخوز بىرىت بۇ دوۋبارەكرنەمەى قسەكرنەكە، يان بۇ ۋەلامدەنەمەى ئاخىۋەر. دواتر فىرخوز دەتوانىت دوۋبارە بەكاربەنپىنەتەمە، چۈنكە زمانى پىچىن لە چەند تايەتتەندىيەكدا لە زمانى قسەكردى مندان دەچىت:

أ- ناۋەرۋكى وشەى زۇر بەرامبەر بە ژمارەبەكى كەم لە وشە.

ب- پۇلە وشەكانى لە چاۋ زمانى ھەراشەكاندا زۇر لاسىكىين.

ت- دزىبەكى لە گۆكرندا و بە رىزەبەكى زۇر كەمكرنەمەى دەرىپنەكان.

2- تىۋرى تاكرەچەلەكى: تىۋرىيەكى ترە لەبارەى زمانە تىكەلەكانەمە و زمانەۋانە پورتوگالىيەكان خستىانەروو و پەرەيان پىدا. لەم رۋانگەمە لە زمانە تىكەلەكان دەروانىت، كە ئەمە زمانە تىكەلەكانى بناغە ئىنگىلىزى و فەرەسنىن، يان ئەۋانى بناغە ھۆلەندى و ئىسپانىين، ھەمۋىيان ژمارەبەكى زۇر وشە و مۇرفىم و دارىشتەى پۇرتوگالىيان تىدايە و نرىكەبەتى لە بونىدى زمانىشياندا ھەبە. ھۆكارەكەشى



بۇ شىكرىدەنەۋى ئەم دوو بابەتە و كارىگەرى زىمانەكان لەسەر يەكترى، زانستى زىمانى كۆمەلەيەتتەي لە پىناۋزى كۆدگۆرىنەۋە و كۆد تىكەلەندىندا گىرگىي بە پەيوەندى تىۋان كۆمەلى ئاخىۋەران ھەردوۋ زىمانەكە و رىكخستى كۆمەلەيەتتىيان دەدات (برتل مالبرج، 2010: 231) و كارىگەرى شوپتى نىشتەجىبوون و گۆرىنى شوپن (Carmen Llamas &..., 2007: 110) دەدات.

مىللەتتى زىمانى كۆمەلەيەك ھۆكارى ناۋخۆي و دەرىكى ھەن، كە دروستىدەكەن. لە ھۆكارە ناۋخۆيەكان: فىركردن (فىركردنى زىمانى بىيانى، يان فىركردن بە زىمانى بىيانى)، زىمانى بەكارھاتو لە بازىرى كار و راگەياندن. ھۆكارە دەرىكىيەكانىش ەك: ئايىن، سىياسەت، سەربازى، ئابورى، جىيانگىرى كۆمەلەيەتتى، زانستى (ابراھىم بن على الدىيان، 2006: 3).

يەككىك لەو تىۋورىيە پەيوەندىدارانەي لە روانگەي زانستى زىمانى كۆمەلەيەتتىيەۋە دانراون، تىۋورى دەروازەي پەيوەندىكردنە. ئەم تىۋورىيەش (تىۋورى دەروازەي پەيوەندىكردن)، تىۋورىيەكى تى فىرپوون و فىركردنى زىمانى دوۋەمە. بىنەماي سەرەكچى ئەم تىۋورىيە ئەۋەيە، كە ھانى فىرخواز دەدات بۇ بەكارھىنانى ئەۋ زىمانەي، دەپەۋىت فىزى بىتت. بەپىتى ئەم تىۋورىيە، توانستى پەيوەندىكردن و كۆدگۆرىنەۋە بە زىمانى بىيانى توانستىكى كۆمەلەيەتتىيە (لطفى بقرە: 34).

لە كاتى فىرپوونى زىمانى دوۋەمدا فىرخواز ھاندەرىت، كە زىمانى دوۋەمەكەي لە پەيوەندىكردن و گىتوگۇدا بەكارھىننىت. بەلام بەھۆي كەمى توانستى زىمانى دوۋەمى، فىرخواز پەنا بۇ ستراتىگىلەيكى دىكەي پەيوەندىكردن دەبات ەك: (سوزان م. جاس و لارى سلىنكر، 2009: 374)

1. ھەۋلەدان بۇ نىزىكەردنەۋە، واتە دەرىپىنى بەشىكى وشەكە ەك نمونەي (7-1)، كە لە بىنەرەتدا مەبەستى (7-ب) بوۋە.
2. ەرىگىراني وشەبەۋەشى وشە و رىستەكان لە زىمانى يەكەمەۋە بۇ زىمانى دوۋەم، ەك نمونەي (8).
3. زىمانگۆرىن، گۆرىنى وشە و دەستەۋاژەكان لە زىمانى دوۋەمدا و ھاوشىۋەكردىيان بە فۇنەتتىكى زىمانى يەكەم، ەك لە نمونەي (9) دەردەكەۋىت.
4. خۇلادان لە دەرىپىنى وشەي زىمانى دوۋەم. ەك نمونەي (10-1)، كە مەبەستى بوۋە نمونەي (10-ب) دەرىپىت.

(7) (ا) // بۇرى Pipe

ب) // بۇرى ناو Pipe Water

(8) ئەۋ كەسىكى تى بانگكرد بۇ خواردنەۋە. ( He invite other person to drink).

(9) (ا) // بالن Balon

ب) // بالون

(10) (ا) ناو (شەرىت) Water (Mumble)

ب) (گىراۋەي ناو-The Water Spills)

### 2/3 شىۋازەكانى كۆد تىكەلەندىن:

كۆد تىكەلەندىن ەك ھەر دىاردەيەكى تى زىمانى و كۆمەلەيەتتى شىۋە و جۆرى ھەيە. كۆد تىكەلەندىن بەگىشتى دەرىپت بە دوو شىۋەۋە (شىۋەي چەسپاۋى كۆد تىكەلەندىن) و (شىۋەي كاتى كۆد تىكەلەندىن).

باۋەرىيان ۋايە، ناكىت لە زىمانەكانى تىرىشدا پىنكەتەي ھاوشىۋەي ئەۋانەي زىمانەكەي خۇيان ھەيىت، (داگوت) و (لاۋفىز)ش لەۋ لىكۆلەنەۋەيەي دەربارەي زىمانەكانى (غىبرىي و ئىنگلىزى) ئەمخامياندا، بۇياندەركەۋت، كە ئاخىۋەرانى زىمانى غىبرىي لە كاتى قسەكردندا بە زىمانى ئىنگلىزى خۇيان لە (رىستىلەي) ئىنگلىزى دەپاراست و بە كىدارى تىنەپەر دەرياندەرى، چونكە (غىبرىي) (رىستىلەي) نىيە، ھەبۇيە گەبىشتە ئەۋ باۋەرىي كە لە خۇلادانى زىمانى و تىكەلەندىن دوو زىمانەكەدا، ئالۋزى و گرانى دارىشتە زىمانىيەكانى زىمانى دوۋەم كارىگەرىيەكى زىاتى لە جىاۋازى پىرە و پىنكەتەكانى دوو زىمانەكە ھەيە (سوزان م. جاس و لارى سلىنكر، 2009: 189-190).

### 1/3-2) روانگە ئاۋەزىيەكان:

ئەم روانگەيە زىاتر پىشت بە ھۆكارى ناۋەكى مۇڤ و بىركردنەۋەي تاكى ئاخىۋە و تواناي دەسلەتسكانەۋەي بەسەر زىمانەكارھىناندا دەبەستىت. ھەۋلەشەدەدات لە روانگەي بۇچوۋنەكانى (چۆمسكىي) ەۋە، توانستى كۆدگۆرىنەۋە و توانستى كۆد تىكەلەندىن تاكەكان دەستىشانىكات، چونكە (چۆمسكىي) باۋەرى بە داھىنەرى زىمانى مۇڤ و توانستى بەرھەمچىنانى رىستەي نۆي و تىكەشتى تاكەكان لەۋ رىستانەي كە ھىشتا نەيىستوون، ھەيە. (ۋىدۆوسن، 2008: 146-148). بەپىتى ئەم بۇچوۋنە ئاخىۋە خۇي چاۋدىرى قسەكردنەكەي خۇي دەكات و ھەۋلەدەدات لە روى دەنگ و فەرھەنگ و رىزىمانەۋە، كۆنترۆلى بكات (سوزان م. جاس و لارى سلىنكر، 2009: 403).

### 1/3-3) روانگە كۆمەلەيەتتىيەكان:

ئەم روانگەيە مەبەست لىنى دۇخ و دەۋرۋەرى بەكارھىنان و تىكەلەندىن دوو زىمانەكەيە: بەپىتى چىن و پەي كۆمەلەيەتتى، تەمەن و توخ، پىشە، ئاستى خوتىدەۋارى و رۇشنىرى، كەلتور و دابونەرىت ... ەتد. بۇ نمونە لەۋ كۆمەلەيەتتى بە زۆرى پىاۋان لە دەروەن و ژاننىش لە مالمەۋەن، رىژەي كۆد تىكەلەندىن ژن و پىاۋ جىاۋازە (شادان شوكر، 2013: 14). لەلەيەكىتەرە لە كۆمەلە دوو دىاردەي تر ھەن، كە بەردەۋام كارىگەرىيان لەسەر ئاخىۋەران ھەيە و چۆننى زىمانەكارھىنانىيان (بە كۆد تىكەلەندىن و كۆدگۆرىنەۋەبىشەۋە)، ئەۋانىش (رىككەۋتتى كۆمەلەيەتتى) و (پىنكادانى كۆمەلەيەتتى) (Carmen Llamas, 2007: 209): يەكەمىيان بەرەۋ يەكگرتى زىمانى و دوۋەمىشيان بەرەۋ فرەي زىمانىيان دەبات. (ۋىلد H. Wyld) باۋەرى بە دوۋەمىيان ھەبو، چونكە باۋەرى ۋابوۋە مىللەتتىيە كۆمەلەيەتتى و شانكىي زىمانىي زالتەر ەك لە رىككەۋتن، بەلام (پىسىپرسن) باۋەرى ۋابو، كە لە رابوردوۋا رىككەۋتن و يەكگرتن و تىكەلەبوون و توانەۋەي زىمانەكان لە بۇتەي يەكدىدا زالتەرۋە و لە داھاتوۋشدا زىاتر دەيىت (مخود السعرا، 1963: 170-171). ئەۋەشيان لە بىر نەچىت، كە رىككەۋتن لە كۆمەلە تاك كەلتور و تاكرمانەكاندا زالتەر، بەلام مىللەتتىيە و پىنكادانى كۆمەلەيەتتى، كە خۇي لە مىللەتتىيە دوو كەلتور و رۇشنىرى جىاۋازدا دەيىننەۋە، لە ھەموو كۆمەلەكاندا بەدەيەكىت، بەلام نىشانەيەكى زەقى كۆمەل جوتت زىمانەكەيىشە. بە كورتى واتە ھەموو كۆمەلەيەك لە رىكەۋتتى كۆمەلەيەتتى و مىللەتتىيە كۆمەلەيەتتىيە، كە لە رىكەي رىكەۋتتى زىمانى و مىللەتتىيە زىمانىيەۋە خۇي دەنۆنىتت. ئەمەش خۇي لەخۇيدا رىكە خۇشكەرە بۇ دىاردەكانى كۆدگۆرىنەۋە و كۆد تىكەلەندىن.

**1-2/3) شیوهی چەسپاوی کۆد-تیکەلکردن/ کۆد-تیکەلکردنی کۆمەلایەتی:**

لە تیکەلکردنی بونیادی ریزمانی و کۆد و یەکە زمانیەکانی دوو زمان یان زیاترەوه دروستبوون و مێژووێک بەسەر بەکارهێناندا تێپەرێوە و بوون بە زمانی دایکی نەوێک و لە هەندیک وڵاتیشدا کراون بە زمانی فەرمیی دەوڵەت و ناسنامەیی نەتەوێکی گەلەکانیان. بەلام هەندیکجار و لە زۆر شوێنیش بە چاویکی کەم لێیاندرەوانزیت و کۆمەلێک ناویان لێناوە، وەک (زمانی رەشۆکی، زاری تاییەت، کرپۆلی، زمانی رەشپێستە چۆکەکان)، بەلام لە بەرامبەریشدا هەندیک لە زمانەوانان وەک هۆکاریکی گرنگ و باوی پێوەندیکردنی کۆمەلایەتی، پەسەندیانکردووە (جولیت غارمادی، 1990: 189). ئەم زمانە تیکەلەتە بە گشتیی کۆمەلێک تاییەتەندیان هەیە، گرنگترینان ئەمانەن:

- 1- (زمانە تیکەلەکان بەشیوێی جیا و سەرەخۆ لە دوو زمانە گەشە دەکەن.
- 2- بە خێراي گەشە دەکەن و روبەری جوگرافیایان فراواندەیت. وەک ئەو زمانە (بیچین) و (کرپۆل)نەمی کە لە ماوەی (25) سائدا لە باکووری زەریای هیمین و باشووری کیشوهری ئەفەریقا و ناوچە سنوورییەکانی نیوان روسیا و نەرویجیان بلآوبوونەوه.
- 3- هەندیکیان وەک چۆن خێرا گەشە دەکەن، هەر بەو خێرایەش لەناودەچن. بەلام مەرجیش نییە بۆ هەموو زمانە تیکەلەکان بە هەمان شیوێ بێت. وەک ئەو شیوێ قسەکردنە تیکەلەمی، کە لە سەربازگە نازییەکاندا لە ماوەی جەنگی جیانی دوو هەمدا دروستبوو و دواتر دواي نەمانی نازییەکان و جەنگ، زمانەکش ئەما (جولیت غارمادی، 1990: 191-192).
- 4- ئەم جۆرە زمانانە مۆرفۆلۆژی و مۆرفۆسینتاکسی و سینتاکسی تاییەت بە خۆیان نییە (هەدسن، 1987: 112).

گرنگترین و باوترینی جۆرەکانی زمانە تیکەلەکان، ئەمانەن:

- 1- زمانی بیخەس (Pidgin): زمانیکی باو و بلآوی ئەم سەردەمەییە لە زۆر شوێنی جیایاندا بلآوبوونەوه. وەک تانە لێدان پینی دەوتری زمانی شکاو (Carmen Llamas &..., 2007: 20). چەمکەکی لە زمانی ئینگلیزییدا وەک ئیدیوم، بۆ ئەو زمانانە بەکار دێت، کە لە تیکەلکردنی زمانی ئینگلیزی و زمانی چینیووە دروستبوون (بێرنارد کەمەری و...، 2007: 28). زمانە بیچینیەکان زمانگەلیکن داناشران، بۆ مەبەستیکی کارەکی و مەیدانی و بۆ پەيوەندیکردن لە نیوان ئەو کۆمەلە خەلکانەیی، کە زمانیکی هاوبەش لە نیوانیاندا نییە، دروستدەکرین. بە گشتیی سادەن و ئاسانن بۆ فیریبوون، هەروەها کۆمەلێش بە شیوێیەکی سروشتی دروستی دەکات، وەک ئەوێ لە ئەوروپا کرپکاریانی بیانی زمانی بیچینی خۆیان لە ناوخۆیاندا دروستدەکەن، یان ئەوێ وڵاتی داگیرکەر بۆ پەيوەندیکردن بە ژێردەستەکانیەوه، یان وەک ئەلقەیی پەيوەندی نیوان زمانە ستانداردەکی و زار و شیوێزارەکانی دروستدەبن (هەدسن، 1987: 110). لە زۆر شوێنیش کراون بە زمانی فەرمیی، وەک (توک پیسین) و (پیسلاما) لە (پاپوا گینیای نوێ) و دوورگەیی (فانواتو) (حسینی عقیوبی، 2007: 146). زمانە بیچینیەکان لە هەر وڵات و کۆمەلێکدا ناویکی تاییەت بەو کۆمەلگەیی هەیە

- 2- زمانی فراوانکراو (Creol): ئەمەش شیوێیەکی تری تیکەلکردنی کۆدەکانی دوو زمانە. بەلام ئەم جۆرەیان دەستکردە و بە سوودەرگرتن لە بیری (بیچین)

دروستکراون. شیوازگەلیکی قسەکردنی گشتیی بوون، لەناو کۆمەلە نیشتەجێکارووەکان (کۆلۆنییەکان)ی سەر زەریاکانی (ئارام و هیندی و ئەتلەسی) لەسەدەیی هەژدەدا دروستکراون (Carmen Llamas &..., 2007: 210). وەک زمانی (ئیسپرانتۆ (Esperanto)).

هەروەها ریزەیی (10%)ی دانیشتوانی سیرالیون زمانیکی کرپۆلی وەک زمانی دایکی خۆیان بەکار دەهێنن و قسەکردنی پێدەکەن و (85%)یشیان وەک زمانی دووهم بەکار دەهێنن، هەروەها کرپۆلی بناغە ئینگلیزیی لە (جامایکا) و (گویانا) بەکار دێت و کرپۆلی بناغە فەرەنسیسی لە (هایتی) بەکار دێت (بێرنارد کەمەری و...، 2007: 43-44). لەمەوه کە باساکرد پیتوژۆی (بەکرپۆلکردن Creolization) سەرپەلدا. (ئەکرپۆلیت)یش پیتوژۆیەکی دواي (بەکرپۆلکردن) روودەدات، کە تیندا کەسانی چینی سەرەوهی کۆمەلە رۆشنییر و خۆیندەوران بەکار دەهێنن (Carmen Llamas &..., 2007: 205).

3- زاری پەيوەندیکردن/دروستکراو: ئەمەش جۆرە زاریکی یان زمانیکی، لەو کۆمەلەکاندا دروستدەکرین کە زمانیکی هاوبەش یان ستانداردیان نییە، نامانج لە دروستکردنیشی بۆ پەيوەندیکردنە (Carmen Llamas &..., 2007: 212). وەک ئەوهی سالانیک (پارتی کرپکاریانی کوردستان) بانگەشەیی بۆ دەکرد (زمانی سورمانجی). لە جیانیشتدا و بە تاییەتی لە رۆژئاوا، دواي لاوازبوون و بەرەتسکبوونەوه و نەمانی زمانی لاتینی، بێرۆکی زمانیکی دروستکراو سەرپەلدا (لويس جان کالفي، 2012: 268)، وەک زمانی (ئیسپرانتۆ (Esperanto))<sup>8</sup> و زمانی (ئینگلیزی بنەرەتی (English Basic)) (هەدسن 1987: 109). بەلام ئەم هەولانە زۆرینە رەهایان سەرکەوتو نەبوون.

**2-2/3) کۆد-تیکەلکردنی کاتی/کەسی:**

ئەم شیوێ لە کۆد-تیکەلکردن ئاخوهران رۆژانە لە کات و باروودۆخی جیایاندا بۆ بەدیپینانی بەرژەوهندییەکی کاتی پەنای بۆ دەبن و بەکار دەهێنن. واتە دیاردەییەکی کۆمەلەییە. بە رای (هال R. Hall) بەرەهەنمانیکی سروشتی زمانە تیکەلکانە، کە رەنگە بۆ چەند کاتمێرێک بێت، یان بۆ هەر کاتیکی کە پیتووست بوو: "لە نیوان فرۆشیار و کرپار، گەشتیار و ریتوین، بەرپرس و بەرەست و خاوەنکار و کرپکار" (جولیت غارمادی، 1990: 191). بەویێی کە باهەتی لیکۆلێنەوهکی ئیعمەیش لەسەر کۆدگۆرینەوه و کۆد-تیکەلکردنە لە نیوان زمانی کوردی و زمانی ئینگلیزییدا، دەبێت ئەوه بلین، کە چەند سائیکە فیریبوون و بەکارهێنانی زمانی ئینگلیزیی لە زۆر بواری (زانستی، پەرەردەیی، تەکنۆلۆژی، بازرگانی و ئابووری، سیاسی)دا بوە بە پیتووستی و مەرجیکی گرنگی دەستکەوتی هەلی کار و نواندنی پسپۆرییە زانستییەکان. سەرەرای ئەوهش ژمارەییکی زۆری کورد بەهۆی ژبانی کۆچەری و ژبان لە وڵاتی بیانییدا، ناچاربوون کە فیری زمانی ئینگلیزیی، یان زمانانی تری بیانی بوون. وەک چۆن لەسەردەمانی پێشتردا تیکەلکردن بە کاریگەریی دراوستیەتی و ئاین و جەنگ و ژێردەستەیی و داگیرکارییەوه، کۆد-تیکەلکردن لە نیوان زمانی کوردی و زمانەکانی فارسی و عەرەبی و تورکییدا روویدەدا، دەگۆجیت و دەشکریت ئەو تاکە جووت-زمانانەیی کۆمەلەیی کوردی، بۆ بەدیپینانی خواست و ئامانجەکانیان، کۆدی دوو زمانەکیان لە ژبانی رۆژانەیاندا تیکەلکەن. ئەو تیکەلکردنەش هەندیکجار بە ئاگایانە و مەبەستدارە و هەندیکجاری تریش ناگایانە و بی مەبەستە (Barbara & Almeida, 2009: 7)، یان دەتوانن بلین لە کاتی پەيوەندیکردندا، هەندیکجار لە ژیر چاودیریکی توندی ئاخوێردایە و

سنووری فریزی سهره‌کیدا، لاوره‌کی، لاواز و بیتهیز، هاوهیل سینتاکسی، دووباره‌بوونه‌وه.

3- گونجاندنی فرهه‌نگی: دیاریکردن و جبارکدنه‌وه و گونجاندنی کود و ینکهاته زمانیه تیکه‌لکرده‌کانه له‌گه‌ل فرهه‌نگی زمانه‌کدا، تایه‌تمه‌ندیه‌کانی بریتین له: ناپیکه‌اته‌بی، ئاویتنه‌بوو، گورینی فره‌جور، گورینی ئهرکی وشه‌کان، دیاریکردنی یه‌که، جووتناراسته‌بی، هاوهیل سینتاکسی، گونجان و ته‌واوکاری مۆرفؤلۆژی، هاوچۆری ده‌نگی، Diamorphs، چالاککردن، تیکه‌لکردنی ریکسه‌ستنه‌کان، فره‌یاسایی.

له‌م سنی خالهی (مۆسیکین)ه‌وه و له‌و نموانه‌ی دواتر ده‌یاخه‌ینه رو، ئەوه‌مان بۆ دهرده‌که‌وت که چوار شیوه‌ی زمانی کود-تیکه‌لکردن به‌تایه‌ت له‌ ناسته‌کانی مۆرفؤلۆژی و سینتاکسدا ه‌ن:

- 1- وشه و مۆرفیمه‌ به‌نده‌کان هی زمانیکه‌یه و ریسا مۆرفؤلۆژی، یان سینتاکسیه‌که‌ی هی زمانه‌که‌ی تر.
- 2- وشه و قالمه‌کان هی زمانیکه‌یه و مۆرفیمه‌ به‌نده‌کان هی زمانه‌که‌ی تر.
- 3- هه‌ندیگ له‌ وشه و مۆرفیمه‌ به‌نده‌کانی هی زمانیکه‌ی به‌شیک تریان هی زمانه‌که‌ی تره.

4- وشه و مۆرفیمه‌ به‌نده‌کان و قالمه‌کانی له‌ ناستی مۆرفؤلۆژیدا هی زمانه‌که‌ی تره.

ئه‌م شیوه‌ زمانیکه‌یه کود-تیکه‌لکردن له‌ تیکه‌لکردنی کوده‌کانی زمانی کوردی و زمانی ئینگلیزیدا، له‌و ینکه‌هاته‌ زمانیکه‌یه که له‌ سهره‌وه‌ باس‌انکرد، به‌دیبه‌کرین، سهره‌رای زمانه‌کانی فارسی و تورکی و عهره‌بی و...ه‌تد. تیکه‌لکردن له‌ نیوان زمانه‌کانی کوردی و ئینگلیزیدا، ریزه‌که‌ی که‌متره‌ وه‌ک له‌ نیوان زمانه‌کانی کوردی و تورکی و فارسی و عهره‌بی، ههرچه‌ند سهر به‌ یه‌ک خیزانی زمانین، چونکه‌ به‌ریه‌که‌وتن و تیکه‌لاوی کومه‌لایه‌تی له‌ نیوان ناخیه‌ه‌رائی دوو زمانه‌که‌دا که‌م و سنوورداره. به‌لام تیکه‌لکردن له‌ نیوان زمانه‌کانی کوردی و فارسیدا ناسته‌ره‌ وه‌ک له‌ زمانه‌کانی تر، چونکه‌ زمانی فارسی له‌ رۆژه‌ه‌لاقی کوردستان زمانی فره‌یمی و په‌روه‌ده‌یه، ههره‌ها دراوسینی باشوری کوردستانه‌ و په‌یه‌ندی و ئالوگوری فراوان و فره‌ لایه‌ن له‌ نیوان ههردوو ولاتدا هه‌یه، له‌ هه‌مووشیان گرنگتر هاوهرچه‌له‌کی زمانی و له‌یه‌کترجونی فونه‌تیکیی و مۆرفؤلۆژی و سینتاکسی و ته‌ناته‌ هاوه‌شیی واتایش له‌ نیواناندا هه‌یه.

لیرده‌ هه‌وله‌ده‌ین کود-تیکه‌لکردن له‌ نیوان زمانی کوردی و ئینگلیزیدا بجه‌ینه‌روو، به‌ نمونه‌ی زمانه‌کانی تریش رووتیری بکه‌ینه‌وه: یه‌که‌م: له‌ ناستی مۆرفؤلۆژی و مۆرفیمه‌ وشه‌داریزه‌کان و وشه‌ دارشندان (چ وشه‌ی لیکرداو بیت یان دارپژراو)، وه‌ک رینگه‌یه‌کی ده‌وله‌م‌ه‌ندکردنی فره‌ه‌نگ و پرکردنه‌وه‌ی بۆشایه‌ فره‌ه‌نگیه‌کانی، تیکه‌لکردن له‌ نیوان زمانه‌کانی کوردی و ئینگلیزیدا به‌ فراوانی و فره‌شیوه‌یی رووده‌دات:

1- وشه‌ی کوردی و قالمی ئینگلیزی؟ وه‌ک نمونه‌کانی (11).

2- وشه‌ی کوردی و ئینگلیزی به‌ قالمی ئینگلیزی، وه‌ک نمونه‌کانی (12).

3- وشه‌ی کوردی و ئینگلیزی به‌ قالمی کوردی، وه‌ک نمونه‌کانی (13).

هه‌ندیجاری تریش به‌ شیوه‌یه‌که‌ دهرده‌که‌وت که ناچارپه‌انه‌ بیت و ناخیه‌ور نه‌وانیت خۆی لیلی لایدات (جولیت غرامدی، 1990: 182).

کود-تیکه‌لکردنی نا‌ئاگایانه‌ پیاوژیه‌کی دهره‌وونیه‌ و ناخیه‌ور به‌ینی ئه‌وه‌ی هه‌ستی ینیکات، نه‌نجامیده‌دات، واته‌ به‌ ویستی خۆی نیه‌. ئه‌وه‌ش به‌هۆی ئه‌وه‌ی، که له‌ نه‌ستیدا ده‌گاته‌ خالیک که‌ پنیوسته‌ بۆ گه‌یاندنی بیره‌که‌ی و ته‌واوکردنی قسه‌کردنه‌که‌ی، به‌ بیته‌وه‌ی بیری لیکردبته‌وه‌، نه‌نجامیده‌دات. ئه‌وه‌ش به‌هۆی کاریگه‌ری و تیکه‌ل‌بوون و توه‌وه‌ی که‌لتووری و هاوشیه‌ویی هه‌ندیگ له‌ کود و بویناده‌ زمانیه‌کان و هه‌ندیکی تر له‌ هۆکاره‌کان (که له‌ 2/1 دا باس‌انکرد)، رووده‌دات، وه‌ک ئه‌وه‌ی که‌سانی دیکلوسی و کومه‌ل جووت-زمانه‌کان نه‌نجامیده‌دن.

کود-تیکه‌لکردنی به‌ ئاگایانه‌/ده‌ستکردیش ئه‌وه‌یه‌ که ناخیه‌ور خۆی به‌ نه‌قسه‌ست و بۆ مه‌به‌ستیک ئامانجیک، نه‌نجامیده‌دات. ئه‌وه‌ش به‌وه‌ ده‌بیت، ناخیه‌ور ده‌وانیت زیره‌کانه‌ و وه‌ک ناخیه‌وریکه‌ ره‌سه‌نی ههردوو زمانه‌که‌، به‌کاریانته‌پنیت. به‌ سووده‌رگرتن له‌ فره‌ه‌نگی ههردوو زمانه‌که‌ و سینتاکس و مۆرفؤلۆژی هه‌رکام له‌ دوو زمانه‌که‌ی، تیکه‌لکردنی کوده‌کانی دوو زمانه‌که‌ له‌ دوو ناسته‌دا به‌ لیهاوتی نه‌نجامیده‌دات.

### 3-3 ینکه‌هاته‌ زمانیه‌کانی کود-تیکه‌لکردن:

وه‌ک له‌ پیناسه‌ و ناساندنه‌که‌یدا روونانکرده‌وه‌، کود-تیکه‌لکردن تیکه‌لکردنی یه‌که‌ ده‌نگی و مۆرفؤلۆژی و فره‌ه‌نگیه‌کان و بویناد و ریزبوونه‌ سینتاکسیه‌کانی دوو زمان، یان زیاتره‌. وه‌ک ئه‌وه‌ی (به‌اتیا و رپچ) که (مۆرفیم، وشه‌کان، فره‌یزه‌کان، کلۆزه‌کان و رسته‌کان)یان بۆ تیکه‌لکردنی کوده‌کان دیاریکرده‌وه‌ (شادان شوکر، 2008: 6).

(پیته‌ر مۆسیکین) (Pieter Muysken, 2000: 3) له‌ روانگی زانستی زمانه‌وه‌، سنی شیوه‌ی کود-تیکه‌لکردنی (ناو-رسته‌یی Intra-Sentential)ی جبارکردوه‌ته‌وه‌. ئه‌وانیش:

1- تیکردن: تیکردنی یه‌که‌ی فره‌ه‌نگی (مۆرفیمه‌ به‌نده‌کان بیت یان وشه‌کان)، یان ینکه‌هاته‌یه‌کی سینتاکسی (زیادکردنی حوکه‌ر و دۆخه‌ره‌کان، یان فره‌یزیک، یان ته‌واوکه‌ریگ) له‌م زمانه‌وه‌ بۆ زمانه‌که‌ی تر. وه‌ک ئه‌وه‌ی له‌ تیکه‌لکردنی فره‌ه‌نسی و عهره‌بییدا له‌ باکوری ئه‌فه‌ریقا به‌دیبه‌کریت، له‌ (ده‌رکه‌تنی بکه‌ریکی زیاده‌، فراوانکردنی فریزی ناوی بکه‌ری، فراوانکردنی رسته‌که‌ به‌ رسته‌ی پینشاوی تر، ده‌رکه‌وتنی مۆرفیمی به‌ندی وه‌ها که‌ پینشر له‌ عهره‌بییدا نه‌بوون) (جولیت غرامدی، 1990: 180).

تایه‌تمه‌ندیه‌کانی بریتین له: یه‌ک یه‌که‌یه‌، به‌یه‌کداچو، وشه‌ی مه‌به‌سته‌، یه‌که‌ی دیاریکراو، تیکه‌لکردنی ته‌له‌گرافی، ینکه‌وه‌به‌ستنی مۆرفؤلۆژی.

2- گۆرینه‌وه‌: گۆرینه‌وه‌ی یه‌که‌ فره‌ه‌نگی و سینتاکسیه‌کان به‌ هی زمانه‌که‌ی تر، یان گۆرینی بویناد و ریزبوونی ینکه‌هاته‌ سینتاکسیه‌کان به‌وه‌ی زمانه‌که‌ی تر. تایه‌تمه‌ندیه‌کانی بریتین له: (فره‌ینکه‌هاته‌یی، به‌یه‌کداه‌چو، یه‌که‌ دریزه‌کان، یه‌که‌ ئالۆزه‌کان، هاومله‌کار، به‌سته‌ر، چه‌سه‌پاندن له‌ قسه‌کردندا، هیایی/نیشانه‌یی، له‌

داینین، به‌لام جیاوازیه‌که له‌وه‌دایه که له ئینگلیزیدا جیناوی لکاو نییه، بویه زورجار وهک هه‌له لیباندەروانریت، وهک نمونه‌ی (26).  
 "You want to push the Pen (24

.Push pen -ا (25)

ب- Pen push (سوزان م. جاس و لاری سلینکر، 2009: 194)

(26) [Man[s] came[s. (بیاوه‌کان هاتن.)

(کاروان عومەر قادر، 2014)، نمونه‌ی (26) به هه‌له و گشتاندنی فیرخواز داده‌بیت. به رای ئیمه راسته گشتاندنه، به‌لام هه‌له‌نین، به‌لکو به پیتی (تیوری بیده‌نگی) و (تیوری ناوه‌نده زمانی Interlanguage Theory) ده‌کریت به سه‌ره‌تایه‌کی فیریونی زمانی دووه‌می داینین. به پیتی تیوری (Baby Talk) یش سه‌ره‌تایه‌که بۆ تیکه‌لکردنی کۆده‌کان و دروستبونی زمانه تیکه‌له‌کان.

3- ده‌رینی فریزه کوردیه‌کان به پیتی فریزه ئینگلیزیه‌کان و به‌کاره‌ینانی مۆرفیمه سینتاکسییه‌کانی، وهک نمونه‌کانی (27) و (28). هه‌روه‌ها هاوشیوه‌ی ئەم کۆد-تیکه‌لکردنه له نیوان زمانی کوردی و زمانه‌کانی تری وهک تورکی و فارسی و عه‌ره‌بیشدا رووده‌دن، وهک له نمونه‌کانی (29) و (30) دا خراوته روو.

(27) سه‌یاره (parked) کراوه (in the) گه‌راجه‌که.

(28) به رای من (is that) هینزه‌کان پێشمه‌رگه (very) کاره‌مان.

(29) کاکه بلا زحه‌مه من دجاج. (کوردی-عه‌ره‌بی)

(30) ما ئه‌رینا و محهمه‌دیم، حمز به زمانی فارسی کردیم.

4- وشه‌ی کوردی و مۆرفیمی وشه‌داریزی ئینگلیزی، وهک نمونه‌ی (14).

5- وشه‌ی ئینگلیزی و مۆرفیمی وشه‌داریزی کوردی، وهک نمونه‌کانی (15).

6- وشه‌ی ئینگلیزی به قالب و کۆنچیکشنی کوردی، وهک نمونه‌کانی (16).

(11) /فینوار/ = /فین+وار/ = ديارخهر (ناو)+ديارخراو (ناو)

(12) /ره‌نده‌گه‌ه‌ری، کوردماکس، داینا سیتی/ = / ديارخهر (ناو)+ديارخراو (ناو)

(13) /تاپیکردن، ئه‌کتیشبوون.../

(14) /ئیمه‌له‌بشن/

(15) /تاپیهر، گۆلکه‌ر/

(16) /گالاکسی تۆت، ئایفۆنی گۆلد.../

سه‌ره‌رای ئەمانه، کۆد-تیکه‌لکردن له نیوان زمانی کوردی و زمانه دراوسیکمان و زمانه‌کانی تری ناو کوردستان، میژووویه‌کی دریزی هه‌یه و تا ئیستاش به‌رده‌وامه، ته‌ناهت مۆرفیمی به‌ندی ئەو زمانه، هاتوته‌ته ناو مۆرفۆلۆژی زمانی کوردیه‌وه:

(1) ئەو مۆرفیمه به‌ندی له (17) دا خراوته رو، له زمانی عه‌ره‌بیه‌وه و هه‌مانگرتون، له نمونه‌ی (18) دا تیکه‌لکراوه. هه‌روه‌ها نمونه‌کانی (19)، وشه‌کان عه‌ره‌بین و لاگر و به‌سته‌ره‌کانیان کوردین.

(17) (...)

(18) /دوکتۆره/

(19) /نارازی، عه‌مه‌لییه‌ی سیاسی، حه‌شدی شه‌عی.../

(2) مۆرفیمه به‌نده‌کانی وهک نمونه‌ی (20)، تورکین و له وشه‌کانی (21) دا تیکه‌لکراون. هه‌روه‌ها وشه‌کانی (22) یش هه‌ر تیکه‌لکراوی کوردی-تورکین.

(20) (-لی، -چی)

(21) /قامیشلی، شه‌مدیللی، تۆجه‌لی، ته‌نه‌که‌چی، له‌حیچی.../

(22) /جه‌ره‌وان/ = ناوی تورکی + باشگری وشه‌داریزی کوردی. /قه‌ره‌ه‌نجیر/ = ناوی تورکی (قه‌ره) + ناوی کوردی (هه‌نجیر)،

دووه‌م: له ئاستی رسته‌دا تیکه‌لکردن له بونیاد و شیوه‌ی ریزبونی فریزه‌کان و مۆرفیمه به‌نده ریزمانیه‌کاندا رووده‌دات. هه‌روه‌ها ده‌رینی رسته‌ی زمانیکیان به ریزمانی ئەوی تریان، شیوه‌یه‌کی تری تیکه‌لکردنه له نیوان زمانی کوردی و ئینگلیزیدا، که به پیتی هاوشیوه‌ی، یان لیکچونی بونیادی ریزمانی دوو زمانه‌که و بوونی وشه‌ی گونجاو له هه‌ردوولا، تیکه‌لکردن ئاسته‌ر ده‌بیت (Barbara & Almedia, 2009:4). به کورتی ده‌توانین شیوه‌کانی تیکه‌لکردن له‌مانه‌دا کورتبکه‌ینه‌وه:

1- ده‌رینی رسته‌ی کوردی به ریزمانی ئینگلیزی، وهک له نمونه‌ی (23) دا خراوته رو.

(23) - له‌وی چیت ده‌کرد؟

- من ده‌ژنی بیانۆ.

2- ده‌رینی رسته‌ی ئینگلیزی به ریزمانی کوردی: ئاخیه‌ریکی ره‌سه‌نی زمانی ئینگلیزی رسته‌یه‌کی وهک (24) ده‌رده‌بیت. به‌لام ئاخیه‌ریکی کورد که ده‌به‌ویت به ئینگلیزی قسه‌کردن بکات، به دوو شیوه هه‌مان رسته ده‌رده‌بیت، وهک ئەوه ده‌کات که له کوردیدا وشه و فریزه‌کان لاده‌دات، وهک نمونه‌کانی (25)، چونکه له زمانی کوردیدا ریگه‌ی پیده‌درت، وشه‌کان لابات و له بریان جیناوی لکاو

### نتیجە

له پاش شیکردنه‌وه‌ی بابه‌ته‌کانی ئەم لیکۆلێنه‌وه‌یه و شیکردنه‌وه‌ی کاره‌کیانه‌ی نمونه‌کان، گه‌بشتینه‌ ئەم ئەنجامانه‌ی خواره‌وه:

1- په‌یوه‌ست به‌کوډگۆرینه‌وه‌وه، گۆرینی وشه‌ی زمانی کوردی و به‌کاره‌ینانی وشه‌ی زمانی ئینگلیزی دیارده‌یه‌کی باوه‌ به‌هۆی هه‌لپژاردنی جیاوازی کوډه‌زمانیه‌کانی هه‌ردوو زمانه‌که‌وه رووده‌دات.

2- له‌ئاستی رسته‌دا زۆرتین و باوترین شتیه‌ی کوډگۆرینه‌وه به‌دیده‌کریت، که‌پێده‌وت‌ریت (نیوان رسته‌ی) وه‌ک له‌نمونه‌ پراکتیکیه‌کانی توێژینه‌وه‌که‌دا هاتوه‌.

3- مۆرفه‌ وشه‌دارێه‌کان له‌په‌رۆسه‌کانی وشه‌دارشتندا (لیکندراو، یان دارپژاویت) وه‌ک رینگه‌یه‌کی دووله‌مه‌ندکردنی فه‌ره‌نگ و پرکردنه‌وه‌ی بۆشایه‌ فه‌ره‌نگیه‌کان، تیکه‌لکردن له‌نیوان زمانه‌کانی کوردی و ئینگلیزییدا به‌فراوانی و فره‌شتیه‌ی رووده‌دات.

4- له‌ئاستی رسته‌ تیکه‌لکردن له‌بونیاد و شتیه‌ی ریزبوونی فریزه‌کان و مۆرفه‌ به‌نده ریزمانیه‌کاندا رووده‌دات، هه‌روه‌ها ده‌رپینی رسته‌ی زمانیکیان به‌رێزمانی ئه‌وی تریان، شتیه‌یه‌کی تری تیکه‌لکردنه‌ له‌نیوان زمانی کوردی و ئینگلیزییدا.

### په‌راویزه‌کان:

<sup>1</sup> دوو بۆچوونی جیاوازی له‌م باره‌وه‌ هه‌یه: په‌که‌میان رای وایه، که‌ ئاخێوه‌ر پێروه‌ی سینتاکسی و پیکهاته‌ فه‌ره‌نگیه‌کی دوو زمانه‌که‌ به‌ جیا هه‌لده‌گریت. بۆچوونه‌که‌ی تریش ده‌لیت نه‌خێر جیاوازیه‌کان به‌ جیا و لیکچوه‌کان و هاوشیه‌وه‌کان به‌ تیکه‌لی هه‌لده‌گریت.

<sup>2</sup> بۆ زانیاری زیاتر بروانه:

Barbara E. Bullock and Almeida Jacqueline Toribio (2009), *The Cambridge Handbook of Linguistic Code-switching*, Cambridge University Press, www.cambridge.org.

<sup>3</sup> بۆ زانیاری زیاتر بروانه:

Pieter Muysken (2000), *Bilingual Speech (A Typology of Code-Mixing)*, First published, Cambridge University Press United Kingdom.

<sup>4</sup> شادان شوکر له‌ ماسته‌رنامه‌که‌یدا به‌ ناوی زمان تیکه‌لکردن له‌ ئاخوتندا:

(1) هه‌رچه‌ند له‌ به‌رگی کو‌تاییدا له‌ وه‌رگێرانی ئینگلیزی ناوئیشانه‌که‌یدا به‌ (Code-Switching) وه‌ریگێروه‌، که‌چی ناوئیشانه‌ کوردیه‌که‌ی (زمانیکه‌لکردن) ه‌. ئه‌وه‌ش به‌ رای ئیمه‌ هه‌له‌یه‌ و ده‌بوایه‌ ناوه‌ کوردیه‌که‌ی (کوډگۆرینه‌وه‌) بوایه، یان ناوه‌ ئینگلیزیه‌که‌ی (Code-Mixing) بوایه.

(ب) له‌ ناوه‌رۆک و باسکردن و خسته‌رو و نمونه‌کانیشدا به‌ تیکه‌لی باسی تیکه‌لکردن و گۆرینی زمانیه‌ی کردوه، له‌وشدا ده‌بوایه‌ نمونه‌ و لیکدانه‌وه‌ پراکتیکیه‌کانی ده‌رباره‌ی هه‌ردو دیارده‌که‌ به‌ جیا باسکرانایه. بۆ زانیاری زیاتر بروانه: (شادان شوکر، 2008).

<sup>5</sup> بۆ ئەو خالانه‌ سوودمان له‌م سه‌رچاوه‌ یه‌نیوه‌ Charles Feguson (1996:66): Pieter

Muysken (2000:225-239), Ali M. Jukil (2012:234), ه‌دسن (1987: 109),

اندیه‌ مارتینی (2009: 90), سوزان م. جاس و لاری سلینکر (2009: 208-209), جان بیرو (2001: 128), کامیز محمودزاده (1388ه‌تاوی: 66-70), کاروان عومه‌ر (2014: 138), ابراهیم علی الدیمان (2006: 87-88).

<sup>6</sup> بۆ نمونه‌ ئاخێوه‌ری ئینگلیزی، که‌ زمانه‌کانی فه‌ره‌نسی و ئه‌لمانی ده‌زانیت، ده‌چینه‌ ئه‌لمانی و ده‌یه‌ویت به‌ ئه‌لمانی قسه‌بکات، به‌لام نیوه‌ی رسته‌که‌ی به‌ پێی پێروه‌ فه‌ره‌نسیه‌که‌ ده‌ده‌ریت، بۆ نمونه:

Tu as mein Fax be commen

<sup>7</sup> (س تیۆریه‌کانی (1-1/3)، له‌ (غارمادی) یه‌وه‌ وه‌رمانگرتوه‌وه‌.

<sup>8</sup> هه‌وله‌کانی دروستکردنی ئەم زمان و زاوه‌ ده‌ستکردانه‌ له‌ نیوان سالانی (1858-1914) دا به‌رده‌وامبووه‌ و هه‌ندیگجاری زیاتر له‌ زمانیکیان دروستکردوه‌. بۆ زانیاری زیاتر بروانه (لويس جان کالفي، 2012: 269-270).

<sup>9</sup> هه‌رچه‌ند له‌ مۆرفۆلۆژی زمانی کوردیدا قالی وشه‌لیکدانی وا هه‌یه، که‌ دیارخه‌ر بکه‌وته‌ پێش ناوه‌وه‌، به‌لام به‌و مه‌رجه‌ی ئاوه‌لناو ییت.

### سه‌رچاوه‌کان

سه‌رچاوه‌ کوردیه‌کان:

یه‌که‌م/کتیبه‌:

بێرنارد که‌مری، جێزید دایه‌مه‌ند، ده‌وک و آلن و ک. ده‌شید هاریسن (2007)، زمان، و: کامیل محمه‌د قه‌رده‌اغی، چاپی یه‌که‌م، چاپخانه‌ی تیشک.

حسینی یه‌عقوبی (2007)، وه‌رگێران و په‌یوه‌ندی که‌لتووهره‌کان، و: ئیسه‌اعیل زاغی، چاپی یه‌که‌م، چاپخانه‌ی ئاراس - هه‌ولێر.

لويس جان کالفي (2012)، شه‌ری زمان و سیاسه‌تی زمانه‌وانی، و: به‌هادین جه‌لال، چاپی یه‌که‌م، چاپخانه‌ی خانج-ده‌وک.

محمه‌د مه‌عروف فه‌تاح (2010)، لیکۆلێنه‌وه‌ زمانه‌وانیه‌کان، چاپخانه‌ی موکریان- هه‌ولێر. ه. د. ویدۆوسن (2008)، سه‌ره‌تایه‌ک بۆ زمانه‌وانی، و: هۆشه‌نگ فاروق، چاپی یه‌که‌م، چاپخانه‌ی خانج-ده‌وک.

دووم: نامه‌ی ماسته‌ر و دوکتۆرا:

شادان شوکر (2008)، زمان تیکه‌لکردن له‌ قسه‌کردندا، (ماستهر)، کوډی زمانی- زمان- زانکۆی سه‌له‌حه‌ددین.

سێهه‌م: گوڤار:

کاروان عومه‌ر قادر، 2014، گوڤاری زانکۆی سلێمانی، درکێکردنی زمانی ستاندارد و شیاوی فیزیوونی زمانی دووه‌م، ژماره‌ (45)، به‌شی زانسته‌ مرقّایه‌تیه‌کان- زانکۆی سلێمانی.

سه‌رچاوه‌ فارسیه‌کان:

کامیز محمودزاده (1388ه‌تاوی)، دووزبانگی و ترجمه‌ شفاهی.

سه‌رچاوه‌ عه‌ره‌بیه‌کان:

یه‌که‌م/کتیبه‌

اندیه‌ مارتینی (2009)، وظیفه‌ الالسن و دینامیته‌، ت: نادر سراج، الطبعة الاولى،

المنظمة العربية للترجمة- بیروت.

برتیل مالبرج (2010)، مدخل الی اللسانیات، ت: سید عبدالظاهر، الطبعة الاولى، المرکز القومی للترجمة- القاهرة.

جان بیرو (2001)، اللسانیات، ت: الحواس مسعودی و مفتاح بن عروس، دار الالاق.

جولیت غارمادی (1990)، اللسانة الاجتماعية، ت: خلیل احمد خلیل، الطبعة الاولى، دار الطلیعة- بیروت لیبان.

دانيال تشاندلر (2008)، أسس السيميائية، ت: طلال وهبه، الطبعة الاولى، بيروت - لبنان.

سوزان م. جاس و لارى سليبنر (2009)، اكتساب اللغة الثانية، (الجزء الاول)، ت: ماجد الحمد، جامعة الملك سعود-السعودية.

محمود السمران (1963)، اللغة و المجتمع (رأى و منهج)، الطبعة الثانية، الاسكندرية-مصر.

هادى نهر (1988)، علم اللغة الاجتماعى عند العرب، الطبعة الاولى، الجامعة المستنصرية.

دووه م: ليكولنيه وه:

ابراهيم بن على الدينان (2006 / 1427 هجرى)، الصراع اللغوى، قسم علم اللغة والدراسات السامية و الشرقية-كلية دارالعلوم-جامعة القاهرة.

لطفي بوقربة، محاضرات فى اللسانيات التطبيقية، جامعة البشار-معهد الادب واللغة-الجزائر.

سه رچاوه بيانبيه كان:

Ali M. Jukil (2012), Motivations of Code-Switching in the Classrooms of the Department of English(200 العدد مجلة (الاستاذ)،

Barbara E. Bullock and Almeida Jacqueline Toribio (2009), The Cambridge Handbook of Linguistic Code-switching, Cambridge University Press, www.cambridge.org.

Carmen Llamas, Louise Mullany, and Peter Stockwell (2007), the Routledge Companion to Sociolinguistic, London and New York...

Muayad Juma An-Nasralla (2012), The Advisability of Using English-Arabic Code Switching as a Teaching Strategy in EFL University Classroom: A Case Study, (201 العدد مجلة (الاستاذ)،

Pieter Muysken (2000), Bilingual Speech (A Typology of Code-Mixing), First published, Cambridge University Press-United Kingdom.

ISSN 2411-7757



# مجلة جامعة التنمية البشرية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها جامعة التنمية البشرية

المجلد ( ٤ ) العدد ( ٤ ) كانون الاول ( ٢٠١٨ )

## Journal of University of Human Development

A Scientific periodical issued by University of Human Development

Vol.4 No.4 December 2018